





امام حسن مفسر

شرح اسماء

سید علی شریعتی
تأليف



۱۴۰

قوله يجب تعلق الارادة **اقول** لا باعتبار ان القدرة على تامة لتخصيص ذلك البعض لانه
 لو كان كذلك يلزم انتهاء القدرة في ذلك البعض بل السبب في تخصيصه القدرة على تعلق الارادة
 فلا يلزم في انتهاء القدرة عند حصول المصاد **قوله** هو منفصل بذاته اي ليس في اجزاء اخرى
 نوع حتى يكون امتيانه بامر عرضي فان امتيانه لا يشي بالبعوض **قوله** ارادة والبعوض
 يشير الى ان الشرف والعلوم اشار الى الامتياز بها من هذا الغنى انما لا توافيقا
 شرفه بحسب اضرابه وثالثه لا تتوقف على الامتياز الى ابوابها من هذا المدد واربعا لا تتوقف
 ثم انتقل الى وصفها **قوله** كان ذلك العلم كانه كوارثا تقدم سببها الكلام **قوله** والشرع
 اشار الى خبره من صفات الافعال في وسایل لا معرفة من هذا الذرات فجعلها استار لا يبدى
 الا من غير التوسط ولا بعد ان يقارن به احواله في الاستدراك **قوله**
 اي الوجود المطلق لا يصح جعل الوجود المطلق من احواله من نوع هذا الفعل الا اذا
 افد على وجه يكون عرضا ذاتيا **قوله** يتوقف عليه المباحث الالهية فان العلم بتلك المباحث
 يتوقف على معرفة صفات الانظار العديدة لها وفي الانظار الدالة على تباينها فلا
 جرم كانت مباحث النظر مقدمة للمقصود **قوله** واللواحق المادية هذا انفسى للقول
 الغربية وانما قال في اللواحق المادية تنبيه على ان العوارض المادية الحقيقية للانسان
 والتجوي هي المانعة من التعلق الذي هو الارادة في النفس التي طعة المجردة والامر اللاحق
 للشيء يكون لازما وتارة يكون غير لازم واللازم يكون تارة لازما طبعيا والشيء وتارة
 لازما لوجوده ما يكون لازما طبعيا على قسمين لانهم يلزم المادية عن المادية اي من حيث
 اللزوم هو المادية ولا يلزم المادية لاجل مادية اي من حيث اللزوم غير المادية **قوله**
 ويراد به ان لا يقع المعنى فيكون بينه وبين الفعل عموم من وجه **قوله** بلحظة الحكم هذا ان
 يصح اذا حكم فحلا **قوله** لان نقول ان يلزم الدور واللا يحصى بطايل لان ذلك

قوله يجب تعلق الارادة
 لا باعتبار ان القدرة على تامة
 لتخصيص ذلك البعض لانه
 لو كان كذلك يلزم انتهاء
 القدرة في ذلك البعض بل
 السبب في تخصيصه القدرة
 على تعلق الارادة فلا يلزم
 في انتهاء القدرة عند
 حصول المصاد قوله هو
 منفصل بذاته اي ليس في
 اجزاء اخرى نوع حتى
 يكون امتيانه بامر
 عرضي فان امتيانه لا
 يشي بالبعوض قوله
 ارادة والبعوض يشير
 الى ان الشرف والعلوم
 اشار الى الامتياز بها
 من هذا الغنى انما لا
 توافيقا شرفه بحسب
 اضرابه وثالثه لا
 تتوقف على الامتياز
 الى ابوابها من هذا
 المدد واربعا لا
 تتوقف ثم انتقل الى
 وصفها قوله كان
 ذلك العلم كانه
 كوارثا تقدم سببها
 الكلام قوله والشرع
 اشار الى خبره من
 صفات الافعال في
 وسایل لا معرفة من
 هذا الذرات فجعلها
 استار لا يبدى الا من
 غير التوسط ولا بعد
 ان يقارن به احواله
 في الاستدراك قوله
 اي الوجود المطلق
 لا يصح جعل الوجود
 المطلق من احواله
 من نوع هذا الفعل
 الا اذا افد على وجه
 يكون عرضا ذاتيا
 قوله يتوقف عليه
 المباحث الالهية فان
 العلم بتلك المباحث
 يتوقف على معرفة
 صفات الانظار
 العديدة لها وفي
 الانظار الدالة
 على تباينها فلا
 جرم كانت مباحث
 النظر مقدمة
 للمقصود قوله
 واللواحق المادية
 هذا انفسى للقول
 الغربية وانما قال
 في اللواحق المادية
 تنبيه على ان
 العوارض المادية
 الحقيقية للانسان
 والتجوي هي
 المانعة من
 التعلق الذي
 هو الارادة
 في النفس
 التي طعة
 المجردة
 والامر
 اللاحق
 للشيء
 يكون
 لازما
 وتارة
 يكون
 غير
 لازم
 واللازم
 يكون
 تارة
 لازما
 طبعيا
 والشيء
 وتارة
 لازما
 لوجوده
 ما يكون
 لازما
 طبعيا
 على
 قسمين
 لانهم
 يلزم
 المادية
 عن
 المادية
 اي من
 حيث
 اللزوم
 هو
 المادية
 ولا
 يلزم
 المادية
 لاجل
 مادية
 اي من
 حيث
 اللزوم
 غير
 المادية
 قوله ويراد
 به ان لا
 يقع
 المعنى
 فيكون
 بينه
 وبين
 الفعل
 عموم
 من
 وجه
 قوله بلحظة
 الحكم
 هذا ان
 يصح
 اذا
 حكم
 فحلا
 قوله لان
 نقول ان
 يلزم
 الدور
 واللا
 يحصى
 بطايل
 لان
 ذلك

قوله يجب تعلق الارادة
 لا باعتبار ان القدرة على تامة
 لتخصيص ذلك البعض لانه
 لو كان كذلك يلزم انتهاء
 القدرة في ذلك البعض بل
 السبب في تخصيصه القدرة
 على تعلق الارادة فلا يلزم
 في انتهاء القدرة عند
 حصول المصاد قوله هو
 منفصل بذاته اي ليس في
 اجزاء اخرى نوع حتى
 يكون امتيانه بامر
 عرضي فان امتيانه لا
 يشي بالبعوض قوله
 ارادة والبعوض يشير
 الى ان الشرف والعلوم
 اشار الى الامتياز بها
 من هذا الغنى انما لا
 توافيقا شرفه بحسب
 اضرابه وثالثه لا
 تتوقف على الامتياز
 الى ابوابها من هذا
 المدد واربعا لا
 تتوقف ثم انتقل الى
 وصفها قوله كان
 ذلك العلم كانه
 كوارثا تقدم سببها
 الكلام قوله والشرع
 اشار الى خبره من
 صفات الافعال في
 وسایل لا معرفة من
 هذا الذرات فجعلها
 استار لا يبدى الا من
 غير التوسط ولا بعد
 ان يقارن به احواله
 في الاستدراك قوله
 اي الوجود المطلق
 لا يصح جعل الوجود
 المطلق من احواله
 من نوع هذا الفعل
 الا اذا افد على وجه
 يكون عرضا ذاتيا
 قوله يتوقف عليه
 المباحث الالهية فان
 العلم بتلك المباحث
 يتوقف على معرفة
 صفات الانظار
 العديدة لها وفي
 الانظار الدالة
 على تباينها فلا
 جرم كانت مباحث
 النظر مقدمة
 للمقصود قوله
 واللواحق المادية
 هذا انفسى للقول
 الغربية وانما قال
 في اللواحق المادية
 تنبيه على ان
 العوارض المادية
 الحقيقية للانسان
 والتجوي هي
 المانعة من
 التعلق الذي
 هو الارادة
 في النفس
 التي طعة
 المجردة
 والامر
 اللاحق
 للشيء
 يكون
 لازما
 وتارة
 يكون
 غير
 لازم
 واللازم
 يكون
 تارة
 لازما
 طبعيا
 والشيء
 وتارة
 لازما
 لوجوده
 ما يكون
 لازما
 طبعيا
 على
 قسمين
 لانهم
 يلزم
 المادية
 عن
 المادية
 اي من
 حيث
 اللزوم
 هو
 المادية
 ولا
 يلزم
 المادية
 لاجل
 مادية
 اي من
 حيث
 اللزوم
 غير
 المادية
 قوله ويراد
 به ان لا
 يقع
 المعنى
 فيكون
 بينه
 وبين
 الفعل
 عموم
 من
 وجه
 قوله بلحظة
 الحكم
 هذا ان
 يصح
 اذا
 حكم
 فحلا
 قوله لان
 نقول ان
 يلزم
 الدور
 واللا
 يحصى
 بطايل
 لان
 ذلك

ان كان متصورا بالكنه كان الدور والشئ لنا وان كان متصورا بوجه ما نقلنا الكلام
 الى ذلك الوجه فان كان بالكنه عادوان كان بوجه ثالث وهو متصور بوجه رابع يلزم الشئ
 في تصوراته الوجه **قوله** وهو ان اللاحق متوقف على اللاحق يكون موصوفا على
 المعلومة بالكنه الغنى المتناحية وكل واحد من المعلومة المتكسبة الغير المتكسبة
 انما يحصل بالفكر والفكر حركة والحركة لا تقع الا في زمان فيكون كل واحد من المعلومة
 المتكسبة الغير المتناحية تقع في زمان واللاحق يكون موقوفا على انقضاء ازمته غير متناهية
 وانقضاء ازمته غير متناهية مع لان الزمان من ابتداء وجود النفس مناه فانه قبل
 انما يلزم ان يكون الزمان من ابتداء وجود النفس متناهيا اذا كانت النفس حادثة وهو
 ثم فانه يجوز ان يكون النفس قديمة ويكون قبل هذا البذرة خلقه بدن آخر وهلم جرا الى
 غير النهاية على سبيل التناهي اجابته قد ثبت بالبرهان حدوث النفس وطلان التناهي
 قلنا في يكون بيان امتناع كون الكل كسبي موقوفا على بيان حدوث النفس وطلان
 التناهي وهما من المسائل الغامضة وبيان امتناع كون الكل كسبي من المسائل الغامضة
 في يلزم بيان الظاهر بالحق **قوله** لما ذكر ان البدن في ظاهري عبارة تقوم ان الباعث الى
 تغير النظر انما هو بيان البدن دون الكسبي مع ان الباعث انما كان تغير كسبي
 والذي عمله على تلك العبارة ما في شرح المطالع من تعريف النظر بعد البدن وظن
 الشارح انه فعل كذا لاقتضاء البدن في تعريفه دون الكسبي مع انه ليس كذلك بل ما
 عرف البدن واخذ في تعريفه النظر تابيان حقيقة تعريفه بطريق بيان حقيقة علمه
 المصرف انه عرف البدن والكسبي بعد هذا النظر فلا ولا ان يقال في الشرح لما ذكر
 ان البدن والكسبي احتياج **قوله** وهذه الحركة واقعة اه الحركة تقع في اربع
 مقولات مقولة الان كالحركة الواقعة في المسافة الممتدة ومقولة الوضع كحركة الفلك
 في مكانه على الاستدارة ومقولة الكسبي كحركة المحو وهو ان يزداد مقدار الجسم في الطول

قوله وانما الدور والشئ لنا
 ان كان متصورا بالكنه كان
 الدور والشئ لنا وان كان
 متصورا بوجه ما نقلنا
 الكلام الى ذلك الوجه
 فان كان بالكنه عادوان
 كان بوجه ثالث وهو
 متصور بوجه رابع يلزم
 الشئ في تصوراته الوجه
 قوله وهو ان اللاحق
 متوقف على اللاحق يكون
 موصوفا على المعلومة
 بالكنه الغنى المتناحية
 وكل واحد من المعلومة
 المتكسبة الغير المتكسبة
 انما يحصل بالفكر والفكر
 حركة والحركة لا تقع
 الا في زمان فيكون كل
 واحد من المعلومة
 المتكسبة الغير المتناحية
 تقع في زمان واللاحق
 يكون موقوفا على
 انقضاء ازمته غير
 متناهية وانقضاء
 ازمته غير متناهية مع
 لان الزمان من ابتداء
 وجود النفس مناه فانه
 قبل انما يلزم ان يكون
 الزمان من ابتداء وجود
 النفس متناهيا اذا كانت
 النفس حادثة وهو ثم
 فانه يجوز ان يكون
 النفس قديمة ويكون
 قبل هذا البذرة خلقه
 بدن آخر وهلم جرا الى
 غير النهاية على سبيل
 التناهي اجابته قد ثبت
 بالبرهان حدوث النفس
 وطلان التناهي قلنا في
 يكون بيان امتناع كون
 الكل كسبي موقوفا على
 بيان حدوث النفس وطلان
 التناهي وهما من
 المسائل الغامضة وبيان
 امتناع كون الكل كسبي
 من المسائل الغامضة في
 يلزم بيان الظاهر
 بالحق قوله لما ذكر
 ان البدن في ظاهري
 عبارة تقوم ان الباعث
 الى تغير النظر انما هو
 بيان البدن دون الكسبي
 مع ان الباعث انما كان
 تغير كسبي والذي عمله
 على تلك العبارة ما في
 شرح المطالع من تعريف
 النظر بعد البدن وظن
 الشارح انه فعل كذا
 لاقتضاء البدن في
 تعريفه دون الكسبي مع
 انه ليس كذلك بل ما
 عرف البدن واخذ في
 تعريفه النظر تابيان
 حقيقة تعريفه بطريق
 بيان حقيقة علمه
 المصرف انه عرف
 البدن والكسبي بعد
 هذا النظر فلا ولا ان
 يقال في الشرح لما
 ذكر ان البدن والكسبي
 احتياج قوله وهذه
 الحركة واقعة اه
 الحركة تقع في اربع
 مقولات مقولة الان
 كالحركة الواقعة في
 المسافة الممتدة
 ومقولة الوضع كحركة
 الفلك في مكانه على
 الاستدارة ومقولة
 الكسبي كحركة المحو
 وهو ان يزداد مقدار
 الجسم في الطول

اه الا ان اذا كان كذلك ابا من هذه الكيفية فلا يكون اندراج في احد مطلقا لا طراده
فالحق ان يقال الابرار جسيما متقلدة كونه انسانا مثلا ووجهه او صمما الى غيو
ذلك وكونه ابا من الكيفية المذكورة والمراد تعريفه بهذا الاعتبار فلو لم يتكرر
السبب كان التعريف صادقا عليه من اكثريات الاخر الى ليس هو موقفا باعتبارها
فلا يكون مطردا **قوله** لم يكن هناك حاجة الى التكرار فالتكرار اكا جي ما في
المعنى نعم **قوله** اما ان يكون المعرفي جمع اصراء المعرفي وهو احد التام وفي
جمل احد التام داخل في المهور ونظر مشهور وقد يؤول الى ان المقصود دخول كل
واحد من اجزائه فيه وهذا جعل المركب من الداخل والى ان في علم قوله
والاول اما ان يكون جميع اجزاء الشيء فيه تساهل اذ القسم الاول هو ما يكون المعرف
داخلا في المعرف والداخل في الشيء لا يكون جميع اجزائه فان قلت المراد من جميع الاجزاء
الاجزاء المادية كالجسم والفضل القربين وهي داخل في المادية قلت احد التام
لا يحصل بالاجزاء المادية فقط والاكما قولنا في تعريف الانسان بالطق حيوان
حدانا وليس كذلك **قوله** فتعرف الشيء بجميع اجزائه يعرف الشيء بنفقه وهو مضمون لان جميع
الاجزاء ان لم تكن نفسا ما ان يكون داخل فيه او خارجا عنه وكلاهما بطا اما الاول
فلان الداخل في الشيء ما يتركب من من غيرته فلا يكون جميع الاجزاء جميعا بل بعضها
واما الله فظ **قوله** واذا كان جميع اجزاء الشيء معلوما بدون تعريف ذلك اجزاء
منها **قوله** لان تعريفه دخول المركب فان المركب كالمركب في شئها يحتاج الى وجود جميع
الاجزاء في انتفاها بكونها انتفاء جزء واحد **قوله** فيكون في زمان يكون جميع اجزاء
معلومة وما يقال من ان المعرفي موجب للمعرف وموجب الكل موجب لاجزائه
فيم فان موجب الشر ليس موجب للجنس **قوله** لا يصح تقدم الكل من حيث هو كمال والا
يلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاجزاء **قوله** فلا يصح تعريف جميع الاجزاء بالتقدم

من الدليل السالم عن المعارض لورود المنع عليه **قوله** لم ينفذ التحريم لورود المنع
بالكنه اذ لا يحصل منه الا ان معرفة جميع الاجزاء مادية وصورية **قوله** فان وجود
الاجزاء وجوبات متعددة اي اذ كانت الاجزاء مادية متعديا متعديا
كل واحد منها بوجوده على حدة فاذا استخفرت وجمعت وقطع النظر عن الالتفات
الى كل واحد على حدة وصار الملا حقة الملتقى الله هو المجموع من حيث هو فمما
تصور اجمل متعلق به فاما ان يقال اجتماع تكل النصوص المتعلقة بالتفصيل
سببا لوجود هذا التصور الاجمالي الحادث بعد فكون المعارض بالذات واما ان يقال
هذا التصور الاجمالي هو عين تكل النصوص المتجمعة على وجه انقطاع الالتفات الى
خصوصات الاجزاء ومعارف الالتفات الى الكل من حيث هو كل فالمتفانية بالاعتبار
اعني التفصيل والاجمال ولعل هذا هو الحق اذ لا بد من ان يكون التصور اعم من ان يكون لها
بالذات فامل **قوله** بوجود واحد في المكان من ان كانت المادية منسوبة اليه محقة
او مقدرة او في الذهن باعتبار ان كان كانت المادية منسوبة اليه **قوله** فالتصور اعم من ان
ان لا اعتبار **قوله** فاستغنى عن التعريف قل جاز ان يكون متصورا ولا يكون ملتقا
الله كظن بالبال ويكون المستلزم لتصور المعرف وهو الاخطار اكا صلبة بالكره في
المعتقد من الطالب الى مباديها المؤونة اليها **قوله** فلا يلزم بحصول الكمال ولا طلب
المجهول فيندفع ما يقال من ان الوجه المعلوم لا يستحصل كونه حاصل والوجه المجهول
لا يطل كونه مجهولا لكن هذا الجواب يقتضي ان يكون هناك ثلثة اشياء المط والوجه
والحق ان يقال المط هو الوجه المجهول ولا يجوز له مطلقا حتى يمنع توجه التعريف فانه
معلوم بعض اعساراته هو الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن لا ما ذكره الشيخ
قوله وحده غير ان ان لم يكن الغير به بد من التصور **قوله** والمركب الذي لا يتركب عنه غي
حدان لم يكن بد من **قوله** واراد بالضرورة اه ليندرج في العلم اكا صلب عقيد النظر

بالعادة كما ذهب اليه الاشعري **قوله** لان المدلول العدمي له وجود في الوجود هذا
 مسلم لكن لا يحرك بطائل فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الوجود ولو
 كان وجودنا او عدمنا لا العلم بوجوده فيه **قوله** فالمستل به اما ان يكون كلياً
 اه انك جمع اقسام العقل الاكشاك والافتراء المتصل او المنفصل فيما ذكر غير ظاهر
قوله وبعضها بالعرضية كباين الرسم التام والناقصه تباين الرسم ليس بما هو
 عرضي بالعقل اليها بل بالعقل في ماهية الرسم فالظان نسبة احداهما الى الاخر
 كنسبة كذا الى كذا في الاخرى الاول ان يقال الاختلاف بين اقسام الحكم كالاختلاف بين
 الانواع والاختلاف بين اقسام العقل كالاختلاف بين الاصناف واما اقسام المعرف فقد
 اجتمع فيها ما يشبه الاختلافين **قوله** فيا لم يقتضه كاذبة فانه وان لم يكن مقدماً صادقة
 لكنها بحسب ما يلزم من قولنا قولنا كل انسان محمداً فانه لو سلم مقتضاه
 لزم عنها قولنا قولنا كل انسان محمداً **قوله** ومعناه **ما** و **ج** اه قيل في بيان اننا
 قياس المساواة ان قياس المساواة لزم عنه لذاته قولنا **ما** و **ما** و **ج** فافاضهم
 الى قولنا وكل ما هو **ما** و **ما** و **ج** فهو **ما** و **ج** ينتج النتيجة المذكورة وفيه نظر
 لان لزوم **ما** و **ما** و **ج** من المقدس ليس ايضا بالذات **قوله** والنتيجة اي اللزوم
 بواسطة مقدمة في قوة المذكورة هذا القول بالنسبة الى اللان المذكور ليس بقياس واما اذا
 الى قولنا ليس جزءا بحسب ما كان قياسا من الشكل الشبه ومندرجة تحت **قوله** وهو
 مذكور بالفعل اه ومعنى كونه النتيجة مذكورة بالفعل في الشكل انما باجرارها الى المادة
 وليست بالليافية مذكورة فيه وانما هي على ما اخبر بها عن كونها قضية وعن احتمالها
 الصديق والكذب **قوله** في امرنا بسبب في المطاوعة عن موضوع الشيء ومحوها لان النسبة
 بينهما تجري ولو كانتا مكتوبتين فلو لم يكن في المطاوعة بسبب العلم بالشيء لم يفد القياس
 النتيجة **قوله** ان سبق من القياس اه كانه يعرض للمطاوعة ولا يتم بغيره كما يدل عليه واستلزامه فادام

ليست فيه

ما ليس

طرا

لما كانت

كذلك فهو المطافا فاقم القياس فهو الشيء **قوله** اخبر من الصغير الى السالب الجبرية والكبرى
 الموجبة الجبرية اعم من كل واحد من الثانية والثالثة **قوله** وسبب برهاننا عند الحكم **قوله**
 ودللا اي بالمعنى الاخص عند المتكلمين **قوله** واما ان يكون مقدماً الى غيره على ان
 المصنوع جعل الجدل مندرجاً الى كطانه ولا جداله مؤيد ذلك وان كلامه شعراً باعتبار قضا
 مشبهة بالظن كما صرح به الشارع وان لم يوجد كلامهم بل صرح بعضهم بعدم
 اعتبار ما سببه بالظن لانه ان افادة ظن في غير ما لا يشبهه بها والا لا اعتداد بها
قوله او قضايها بحكم العقل والحسن جعل الحكم كالحكم في المشاهدة هو الحكم في
 المتواتر والتجريب والحكم العقل والحسن وان كان الحكم فيها العقل معاً وبه
 الحكم لان الحكم هناك كافي في حكم العقل بخلافه هنا للاحتياج الى قياس خفي وكذا
 من المتواتر والحكم في ذلك الحكم هناك اكثر **قوله** وقيل الفرق بين كذا في هذا الفرق
 ضعيف لان الاحكام النجومية كبريا ولا تتوقف على فعل بفعله الانسان بل الفرق
 ان الشيء الحسبي معلوم بحسبته بمول من حيث خصوصية لاهية وفي الكد كذا معلوم
 بالاعتقاد فان من شاهد لترت الاسمال على شيء السقونيا علم ان هناك كذا كبريا
 وان لم يعلم خصوصية ومن شاهد في القدر اختلاف اشكال النورية كاختلاف او ضا
 من الشيء علم ان نوره من جبرتها وان الشيء ذلك هو نفس الشيء **قوله** لبعض حكمه كالحكم
 الوهم بالخوف من الموت مع انه توافق العقل في ان الميت محمداً واما دلائل الخوف من الموت
 بقولنا الميت لا يخاف منه واذا وصل العقل والوهم الى الشيء فكيف الوهم **قوله**
 ان العلم بوجود المذموم مع العلم بالامانة **قوله** وايضا فان من علم ان العالم لا
 الاول في القياس في عام والقياس في اقل من خاص لا الهما فالانسان جعل الاول
 رداً للسمنية والردا للمرئوس وان كان كل واحد منهما مبطلاً للآخر واحد
 من المذهبين **قوله** بعد النظر الصحيح م فان من ان في النظر الصحيح على الوجه

قوله اي العلم بعدم اللان مع العلم بغيره

المذكور السخا في طريق الكفاء **قوله** واما ثانيا فلا ندرج لعدم فعل لقوله والحق
 ان يوجه كلام المصنف على ما ذكره الامام وان كان عبارة قاصية عنه وجعل قوله
 باستلزامه جوابا عما يقال لو كان النظر مفيدا للعلم واستلزامه لكان العلم يستلزامه
 اما ضروريا او نظريا لا تمام ما ذكره هناك فكانه اشارة الى ان السؤال كما يمكن ان يراه
 بالعلم لا يكون اللازم على ذلك كقولنا لو كان النظر مستلزما له والجواب **قوله**
 وعنده علم ضروري فيحصل هناك مقدما يقينيا احدهما ان هذه السجحة لازمة
 للمقدس من الحسنيين والاخر ان كل ما هو لازم للتحقق هو حق وغلم فينتج ان هذه
 السجحة حقيقة وعلم وهو المطاطم العلم بان اللازم من هذا النظر علم ضروري فلا يكون
 العلم اخر فلا تن **قوله** لان هذا التصديق متوقف على الاعتقاد لو كان في اختيار كونه
 نظريا بما ذكره وجبان كما ذكر في اللازم عن العلم المركب المقدس البديهي المذكور
 الدال على ان الاعتقاد الحاصل عقيدة النظر علم فلا سطع الترتيب ان اختيار كونه ضروريا
 مستقلا **الجواب** واما احصا كونه نظريا حاصل من المقدس البديهي فيخرج الى
 اختيار ضروري في المرتبة الثانية او ما بعد ما نعم لو اختير كونه نظريا وانه مستفاد
 من النظر الاول بناء على قاعدة الامام ^{بليغ} لا ندرج **قوله** لان العلم اللازم للنظر غير
 العلم بانه هو المطاطم احصل العلم بانه هو المطاطم بغير النظر مفيدا للعلم بالمطاطم من غير
 هو مط فلا يكون كافيا فيحصل المطاطم اذ لا بد من العلم بذلك المطاطم من نفس
 وينقطع الطلب لعل الخضم يفتح بذلك **قوله** اذ الوهم بلاس العقل في ما خلد الظان
 الضمير راجع الى العلم الالهي المذكور مع لال العقل والمقصود انما العرفية باعتبار
 ما خذه الى من مباوي لمسايله واعتبار المسائل انفسها يترشح الى ما ذكرنا
 النظر فما خذه هذا الكلام اعني عبارة المحقق في شرح التبيين **قوله** وان عينه يقولك
 انها مقدمة اخرى كحقيقة ان الالهي ملخو من حيث انه حالة بينهما لا على انه قضية

في ندرج لبحاج لا انهما هما الى احدتهما ويلزم التمس **قوله** واما ان العلم بالمقدس ان اراد
 ان العلم بالمقدس مطلقا اعني ان تكونا مرتين او لا تكونا مرتين فهذا محال لا ينبغي
 ان يتوقف عليه عاقل وان اراد ان العلم بهما مرتين والظان ذلك في الشكل الاول وغو
 يمكن بدون ذلك وفي الاشكال ثم ان الشيخ بعد ما بين ان الفكر هو الانتقال من المعلوم
 الى المجهول وان ذلك الانتقال لا يخفى عن ترتيبه فيمكنه ذلك للمعلوم ما قاله ولا يسيل الى اد
 مط بجمول الآمن قبل حاصل معلوم ولا يسيل ايضا في ذلك مع حاصل المعلوم الآ
 بالنظر للجهة التي صار لا جملها مؤويا الى المطاطم فالاستدراج المحقق بربها حاصل
 المعلوم مباوي ذلك المطاطم بربها بالنظر للجهة ملاحظة الترتيب والهيبة المذكورتين
 لان حصول المباوي وحدها لو كان كافيا لكان العالم بالقضايا واجد القبول **الجواب**
 العلوم وايضا فرما علم الانسان ان البكر لا تجبل وان هذا امثلا ليكر ثم يراها عظيمة
 البطن فيظنها صحي وذلك لعدم الترتيب والهيبة في علمه فقد ظهر كلام الشارح ان المبشر
 المقدس هو الترتيب والهيبة للملاحظة ما وانما متفرقتين غير مرتبتين ترتيبا عسويا
 يكفيا في فكره كذا وكذا **قوله** ايضا يدل على ذلك ولاسل انه متوا ولا يتوجه عليه اعراض
 الامام اصلا نعم عبارة علمه لا تقضي ان يكون المحتاج اليه بعد العلم بالمقدس هو
 العلم بالترتيب والهيبة وكذلك عبارة الشارح اولا حيث قال ملاحظة الترتيب وجوبه
 ان الترتيب والهيبة الملاحظة التي يحصل بها الترتيب والهيبة وعلى هذا ان يدل عبارة المتن
 ولذلك قال الشارح اخر اذ ذلك لعدم الترتيب والهيبة في علمه فتأمل **قوله** اجاب
 الامام بانه محارص اراد بانه منقوص عند تانيه كلامه **قوله** استلزم النظر القاطع
 الجمل فيل ان قولنا زيد حمار وكل حمار حمار منتهى ان زيد ليس بالحيوان فليس حمارا فلو
 والسجحة **قوله** سواء كان هناك معلوم ولقال ان نقول لا سلانه مع ان يحصل له العلم
 شكل الامور حصل العلم بالنتيجة وانما الكلام في ان كان العلم بهذه الامور غير معلوم وما ذكره

دال

انما حصل ان من ملاحظة المقدس على وجه مخصوص
 فارد على حصة الترتيب والهيبة

منه من غير ضرورة

لا يدل عليه **قول** انما هو النظر والقول بان طريق المعرفة هو النظر فقط لا يلزم ما ليأتي
مع ان امتناع العرفان غير النظم **قول** يلزمه البعد في هذا الاعتراض نظر لاننا لان
التقدير على التكرار لو ازم الوجوب بل الاحتياج العدمي لوازنه والاية لا يدل على تعبد
الله اذ كان الاعتراض عليهم على سبيل الالتزام في نسيم **قول** فيسأل الحق ان الله
لا يتوقع العلم بالوجود والالزام الدور بل كيف قد امكن العلم بالوجود لا امكن حاصله
الجملة **قول** كما يحرم من المحرم له كون الشيء اذا وجد وجد لا في موضوع في هذا يصدق على
المعروف **قول** فلو جعل مورد العلم المعلوم ومن جعل مورد العلم المعلوم لعل مراده من شانه ان
يعلم في لافرق **قول** انما هو القول بان طريق المعرفة هو النظر فقط لا يلزم ما ليأتي من امتناع
العرفان غير النظم ولما قيل ان يقول لا يمكن ان يحصل له العلم بكل الامور حصل له العلم
وانما الكلام في امكن العلم بهذه الامور غير علم وما حكمه لا يدل عليه **قول** لانه اذا علم الله
مطلقا اعلم العلم بان هذا التصديق بداهة مطلقا اي جميع اجزائه محله لا يتوقع العلم
بداهة كل جزء تفصيلا كما في كبرى الشكل الاول بالقياس الى نتيجة **قول** لانا نتصور الوجوه
اي ما كنعته المقصود وج لا يتصور المنع **قول** ان دفع الاعتراض بان لا يلزم من امتناع تعذر
الشيء بداهة يجوز ان يكون منسحب التصور فلا يوجب كذب ولا بالبداهة وانما اندفع ما ذكره
من ان الوجوه متصور **قول** لان ان جزء الوجود هو هذا العلم وادعى الشيء لا يضر ايضا كما
لا يخفى **قول** لا امتناع في كون جزء الشيء معروفا ولا في كون الكل عارضا بحجتي
انه خارج عنه محمول عليه كما ذكره من المثال غاية ما في البقاء ان يلزم ان لا يكون الشيء بتمامه
خارجا ولا امتناع فيه فان المكون للداخل والخارج خارجا واما كون الكل عارضا
بحجتي ان لا يقيم به وحيال فيه فالظاهر ان كذا السواء القاييم محله نعم الكلام في ان
نسبة الوجود الى الماهية كسائر الاعراض الى اصحابها **قول** واما بيان بطلان اللازم و
لما منع ان يمنع بطلان اللازم **قول** فيتردد في كونه واجبا ووجوه وعرضا مع بقاء اعتق

كيف؟

مباحث الماهيات

فان من الماهيات
ان لا يكون لها وجود
فان من الماهيات
ان لا يكون لها وجود

الوجود في جميع الاحوال نعم سلم اطلاق لفظ الوجود بالاشتراك اللفظي على الجوهري والوجود
لابالاشتراك المعنوي الذي هو محل النزاع **قول** فهو لم يرد واحد اذ لا تمايز في الاعم
ولا تعدد لانه يقتضي التمايز **قول** من ركه في مطلق السلب حيث بان القابل للاشتراك الوجود
لفظا يمنع التكرار لكون السلب في مطلق السلب محتملا بل من ركه عند لفظ السلب ايضا **قول**
فقد اخطأ لا خطأ هنا اذ لا واسطة بين التقدير قطعا فانه ما ان يكون موجودا
بوجود الحاصل ولا يكون موجودا به والعقل جائز بالاختصار نظر الى التقسيم وتوهم الشرح
انما نشأ من جهة اللفظ **قول** لا امتناع الشك في ماهية الشيء وانه عند تصور شيء تصور الشيء
حققة فالكلام انما يتم في الحقائق المتصورة بالكنه **قول** احذر ان تصور الشيء فان كان عبارة
عن وجوده في الذهن وبعبارة اوضح لا يلزم من تصور الشيء وجوده في الذهن تصور ذلك التصور
والوجود لا بالكنه ولا بوجه ما فيه وان شكك في نسبة الوجود الى الشيء مع كونه موجودا فيه
لعدم الاطلاق على حقيقة تلك الحالة الثابتة في الذهن وانما وجود ذلك الشيء فيه **قول**
يلزم كونه زائدا ان اراد كونه زائدا في الكل فلو زعمه من ان اراد في البعض فيلزم تنبيهه
لزومه لا يكون مطابقا للادعوي الكلية **قول** غير قابل لردده نظر لاننا لانم ان قبول
الوجود في الشيء فيقول ان الوجود فلو لم يكن مفهومه واحدا لكان من الممكن ان يكون الوجود
متغايرة فلا يلزم من قبول الوجود للوجود قبول الشيء في نفسه وان يكون القابل غير القبول
بداء على ان الوجود لا يكون مشتركا بالاشتراك المعنوي وانما لان الشيء لا قبول الشيء لنفسه
فان قلنا القابل ان يجمع مع المقبول والشيء لا يجمع مع نفسه فانه لا يمكن ذلك انما يلزم لكل
ان لو لم يكن المقبول امرا عديما وهو **قول** اذ لا ذابا في اعم منه فيكون سائلا فيسأل لانه كونه
وانما يلزم ذلك ان لو كان محولا بالمواطاة وهذا المنع لا يحكم بطايل فان مجرد كونه جزءا
مشتركا كاف **قول** لنم امتناع تحقق الشيء من الماهية ان اراد امتناع تحققها خارجا فانما
يلزم ذلك لو كانت الاجناس الفصول امور خارجة وان اراد امتناع تحققها ذاتا فقد

بل يتم اذ لا دليل على امكن تغفل الماهية بالكلية واما بالنسبة الى العلم المحيط فانما يتم لو كان
 ليس الاجزاء ترتب حقيقة والا لا تمنع احاطة نوع المناهية مطلقا **قوله** لا ندان اقله الوضوح بل غير
 قيل هو لا يفتقر شيئا من ذلك ولا يتنافى **قوله** يكون زائدا في الجمع قد عرفت ما فيه **قوله** لا فيما اذا كان
 وايضا الجواب ان يكون عرضا عاما للفصول ما ذكره على ان اكنس القليل الى الفصل **قوله** ان اردت ان يكون زائدا
 عرض عام في الجمع فلا يجوز تخصيصه **قوله** غير موجودة في نفسها ان الماهية اذا اتمت
 في حد ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما هو خارج عنها لم يكن موجودة فكانت معدومة
 اذ لا واسطة بينهما **قوله** من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة فان قيل قيام
 الوجود كمالا حال كونها موجودة فيلزم تحصيل الحاصل قلنا حال كونها موجودة
 بتلك الوجود ولا يجوز وان ردد في ان قيامها اما بشرط الوجود او بشرط
 العدم فاجواب انه قائم بها من حيث هي لا بشرط شيئا منها **قوله** قيل الوجود كمال
 طبيعة نوعية ان هذا السؤال منع بطلان التالى مع السند كما ان السؤال السابق
 منع للملازمة وعلى هذا يكون قول المصنف ان اسم اشارة منع السند وذلك غير
 مقبول اصلا سواء كان مساويا له او اخف منه كلا ولا يستدل على بطلانه فانه مقبول
 في القسم الاول واما قوله فلا يمنع المساواة اه فاجواب عن المنع كانه قيل الوجود اما
 متواظ فيتيقن في الجمع وسقط المنع واما مشكل فيتيقن حقيقة في الكل ايضا
 والالتم احد المحذورين وان شئت توصيه كلامه فاجعل قوله قبل الوجود كمال
 اشارة الى معارضة ذلك على جواز تجرد الوجود في الواجب واجعل قوله ان اسمنا
 لبعض مقدماتها وقوله فلا يمنع معارضة لها بعد التمسك عن المنع **قوله** فالتشكيك
 لا يمنع مساواة وجود الواجب ووجود الممكن بل المساواة واقعة مع التشكيك و
 الالتم ما ذكره **قوله** مع انها غير متقدمة عليها بالوجود والالكان وجودها متفقا
 لوجود الماهية فلا يكون محولة والكلام فيها **قوله** واما اجزاء الماهية وفيه

لان اجزاء الماهية بجزان يكون متقدمة على الماهية بالوجود وهو بالذات وهو مقدر
 في الاولين والاخرين **قوله** ان المعدوم الممكن هو شيء خارج عن كون له
 تقريره في الخارج منفك لا يمنع ان لفظ الشيء على إطلاقه عليه التعميم لان فان ذلك
 بحث لغوي **قوله** اجزاء الماهية اسم انه اذا لم يكن ثابتا له وتقصيل الكلام ان الرد في
 المعدوم اما كمتصادق عليه من افاده واما كمتفهومه في الاول يكون الاقسام
 ثلثة الاول ان يكون الجميع مضافا اليه ان يكون الجميع ثابتا بوجه ما الثالث ان يكون
 بعضها ثابتا كالمعدوم الممكن وبعضها منفك كالممتنع والمنفك هو القسم الثالث فلا يمنع
 ما ذكره من الدليل اذ كبراه جزئية وعلى الوجه فاما ان يراد ان مفهوم المعدوم هو مفهوم
 المنفك المحض وغيره فاجواب باختيار الثاني ولا يلزم من مغايرة اياه ان يكون ثابتا
 بجواز المغايرة وانصاف مفهوم المنفك لا يلزم من صدقه على افاده انصافها
 بذلك فلا يتم المطر واما ان يراد ان مفهومه متفق بمفهوم المنفك ولا فاجواب
 باختيار الثاني الاول الى اخر الكلام **قوله** وكل معلوم متميز عن غير المعلوم والالاسمي لا تنافي
 احدهما بالمعلومية والاخر بالجهولية **قوله** ونزلا وجوده على ماهية ويلزم ان لا تنقل
 الكلام الى وجود الوجود ونقول هو ايضا موجود بوجوه زائده عليه **قوله** وليس الاشتراك
 في الاسم بل في المعنى لانا اذا قطعنا النظر عن جانب الالفاظ ولاحظنا المعنى وجدنا بين
 البياض والاشراك بالبين البياض والكلالة مثلا ويؤلف وضع الالفاظ في اللغة
 للقد المشترك لالوان **قوله** بل وجود الوجود عينه ولا يلزم التفرع من هذا الكلام ان
 الوجود هو التحقق وكل معنى مغاير للتحقق فهو كونه متحققا محتاج الى التحقق واما ما هو
 عين التحقق فهو كونه متحققا لا يحتاج الى شيء آخر بل هو تحقق بذاته كما ان كل معنى مغاير
 للنسوء فهو كونه متحققا محتاج الى الضوء واما ما هو عين النسوء فهو كونه متحققا
 لا يحتاج الى ضوء اخر بل هو متحقق بذاته واما ما ذكره الشارح من ان الموجود شيء له

لا يمكن ان يكون
 وضع هذا اللفظ
 المختلطة بالالفاظ
 وهو معنى اللون
 في اللغة العربية
 والاسم في اللغة العربية
 والاسم في اللغة العربية
 والاسم في اللغة العربية

النوجود اه فكل ما نأش من النظر الى جانب اللفاظ والمعه اللغوية على انه جار في
 الوجود الذمغي ايضا فلا يخفى قوله فحقنا ان الوجود موجود في الذهن فان جابر
 بان القائم به في الذهن جزء من جزئياته فلم لا يجوز مثله كالحارج **ان الوجود**
 لا يرد عليه هذه القضية وهو قولنا اما ان يكون الوجود موجودا او معدوما فان
 قيل كيف لا يرد عليه هذه القضية مع ان الرد يدس النقيضين كما لم يجمع الاثبات لا يرد
 عنه شيئا مما جيب بان كل نقيضين متناوِلان كل ما عداها فكل معنى مغاير لما يرد
 بينهما ولا يخرج عنهما واما ما فلا يندرجان تحت شيئا منهما فلا يرد في شيئا منهما ان يقل
 هذا ما مندوح كذا وكذا وهذا وقد اجيب ايضا بان الوجود معدوم ولا يستلزم
 في ذلك ما لا يمنع محل احد النقيضين على الاخر بالمطابقة فقد استوفى اقسام الجواب
 عن هذا الشبهة **فحقنا ان الوجود موجود في الذهن** الرد يدان كان كسب الخارج
 فلا توجه ما ذكره **ظهور** ما زعم ا فلا طول ان ظهر ضعف هذه الدليل ايضا فانه
 ثم المركبة اما خارجية ان مركبة من اجزاء وكذا البسيط خارجا او في الذهن
 فالاقسام اربعة **اذا اردنا بالروح الصورة الكلية** واما الروح بمعنى النفس الكلية
 فلا يتصور منها تركيبة حقيقة قطعا **مع قطع النظر عن وجوده في الذهن** والحاد في هذه المقام
 يحتاج الى تأمل **كل واحد وهو واحد** كل واحد من تلك الاثبات هو الجبر في الوجود
 وهو متخلفا مطابقا لما عليه نوع تمامها **لو كان عدما لم يكن عدما مطلقا لان عدم**
 المطلق لا يتميز فيه بل لا يتصور اصلا فلا يكون عينا الغي **اذ لو كانت النفس** لم يتبين
 من انضمام التعيين بل يحتاج كل فرد من افراد التعيين الى نفس اخر مما زعمه عن سائر افراد
 واجيب بان نفس كل متعين ما عليه مخالفة هذه العبارة ثوبان كل نفس له ما عليه كلية الا انها
 مختصة في فرد واحد وذلك مستلزم احتياج النفس الى قطعها والحق انها جزئية حذوا
 مخالفة بالحقائق **ونقص هذا الدليل** باضمصاص الفصول هذه النفس غايتي وجعيل عن

هذا هو الحق في الوجود
 والوجود هو الذي لا يمتنع
 على احد النقيضين على الاخر
 بالمطابقة فقد استوفى اقسام
 الجواب عن هذا الشبهة
 فحقنا ان الوجود موجود في
 الذهن الرد يدان كان كسب
 الخارج فلا توجه ما ذكره
 ظهور ما زعم ا فلا طول
 ان ظهر ضعف هذه الدليل
 ايضا فانه ثم المركبة
 اما خارجية ان مركبة من
 اجزاء وكذا البسيط خارجا
 او في الذهن فالاقسام اربعة
 اذا اردنا بالروح الصورة
 الكلية واما الروح بمعنى
 النفس الكلية فلا يتصور
 منها تركيبة حقيقة قطعا
 مع قطع النظر عن وجوده
 في الذهن والحاد في هذه
 المقام يحتاج الى تأمل
 كل واحد وهو واحد كل
 واحد من تلك الاثبات هو
 الجبر في الوجود وهو
 متخلفا مطابقا لما عليه
 نوع تمامها لو كان
 عدما لم يكن عدما مطلقا
 لان عدم المطلق لا
 يتميز فيه بل لا يتصور
 اصلا فلا يكون عينا الغي
 اذ لو كانت النفس لم
 يتبين من انضمام
 التعيين بل يحتاج كل
 فرد من افراد التعيين
 الى نفس اخر مما زعمه
 عن سائر افراد واجيب
 بان نفس كل متعين ما
 عليه مخالفة هذه
 العبارة ثوبان كل
 نفس له ما عليه كلية
 الا انها مختصة في
 فرد واحد وذلك
 مستلزم احتياج النفس
 الى قطعها والحق انها
 جزئية حذوا مخالفة
 بالحقائق ونقص هذا
 الدليل باضمصاص
 الفصول هذه النفس
 غايتي وجعيل عن

قوله ضعف ما زعم في ضعف حذمه وضعف دليل ايضا فاما قوله
 ثم المركبة اما خارجية وكذا البسيط اما خارجا او في الذهن فالاقسام
 اربعة قوله اذا اردنا بالروح الصورة الكلية واما الروح بمعنى النفس الكلية
 فلا يتصور منها تركيبة حقيقة قطعا **مع قطع النظر عن وجوده في الذهن** والحاد في هذه المقام
 يحتاج الى تأمل **لو كان عدما لم يكن عدما مطلقا لان عدم**
 المطلق لا يتميز فيه بل لا يتصور اصلا فلا يكون عينا الغي **اذ لو كانت النفس** لم يتبين
 من انضمام التعيين بل يحتاج كل فرد من افراد التعيين الى نفس اخر مما زعمه عن سائر افراد
 واجيب بان نفس كل متعين ما عليه مخالفة هذه العبارة ثوبان كل نفس له ما عليه كلية الا انها
 مختصة في فرد واحد وذلك مستلزم احتياج النفس الى قطعها والحق انها جزئية حذوا
 مخالفة بالحقائق **ونقص هذا الدليل** باضمصاص الفصول هذه النفس غايتي وجعيل عن

هذا هو الحق في الوجود
 والوجود هو الذي لا يمتنع
 على احد النقيضين على الاخر
 بالمطابقة فقد استوفى اقسام
 الجواب عن هذا الشبهة
 فحقنا ان الوجود موجود في
 الذهن الرد يدان كان كسب
 الخارج فلا توجه ما ذكره
 ظهور ما زعم ا فلا طول
 ان ظهر ضعف هذه الدليل
 ايضا فانه ثم المركبة
 اما خارجية ان مركبة من
 اجزاء وكذا البسيط خارجا
 او في الذهن فالاقسام اربعة
 اذا اردنا بالروح الصورة
 الكلية واما الروح بمعنى
 النفس الكلية فلا يتصور
 منها تركيبة حقيقة قطعا
 مع قطع النظر عن وجوده
 في الذهن والحاد في هذه
 المقام يحتاج الى تأمل
 كل واحد وهو واحد كل
 واحد من تلك الاثبات هو
 الجبر في الوجود وهو
 متخلفا مطابقا لما عليه
 نوع تمامها لو كان
 عدما لم يكن عدما مطلقا
 لان عدم المطلق لا
 يتميز فيه بل لا يتصور
 اصلا فلا يكون عينا الغي
 اذ لو كانت النفس لم
 يتبين من انضمام
 التعيين بل يحتاج كل
 فرد من افراد التعيين
 الى نفس اخر مما زعمه
 عن سائر افراد واجيب
 بان نفس كل متعين ما
 عليه مخالفة هذه
 العبارة ثوبان كل
 نفس له ما عليه كلية
 الا انها مختصة في
 فرد واحد وذلك
 مستلزم احتياج النفس
 الى قطعها والحق انها
 جزئية حذوا مخالفة
 بالحقائق ونقص هذا
 الدليل باضمصاص
 الفصول هذه النفس
 غايتي وجعيل عن

قوله اذا اردنا بالروح الصورة الكلية
 اشارة الى ان التركيب من البدن والروح
 انما يتصور اذا اردنا بالروح امر ماديا
 ولو اردنا امر مجرد كالنفس الناطقة
 بينهما تركيبة حقيقة افضل

لا
 ولا يمتنع ان يكون
 في الوجود

هذا هو الحق في الوجود
 والوجود هو الذي لا يمتنع
 على احد النقيضين على الاخر
 بالمطابقة فقد استوفى اقسام
 الجواب عن هذا الشبهة
 فحقنا ان الوجود موجود في
 الذهن الرد يدان كان كسب
 الخارج فلا توجه ما ذكره
 ظهور ما زعم ا فلا طول
 ان ظهر ضعف هذه الدليل
 ايضا فانه ثم المركبة
 اما خارجية ان مركبة من
 اجزاء وكذا البسيط خارجا
 او في الذهن فالاقسام اربعة
 اذا اردنا بالروح الصورة
 الكلية واما الروح بمعنى
 النفس الكلية فلا يتصور
 منها تركيبة حقيقة قطعا
 مع قطع النظر عن وجوده
 في الذهن والحاد في هذه
 المقام يحتاج الى تأمل
 كل واحد وهو واحد كل
 واحد من تلك الاثبات هو
 الجبر في الوجود وهو
 متخلفا مطابقا لما عليه
 نوع تمامها لو كان
 عدما لم يكن عدما مطلقا
 لان عدم المطلق لا
 يتميز فيه بل لا يتصور
 اصلا فلا يكون عينا الغي
 اذ لو كانت النفس لم
 يتبين من انضمام
 التعيين بل يحتاج كل
 فرد من افراد التعيين
 الى نفس اخر مما زعمه
 عن سائر افراد واجيب
 بان نفس كل متعين ما
 عليه مخالفة هذه
 العبارة ثوبان كل
 نفس له ما عليه كلية
 الا انها مختصة في
 فرد واحد وذلك
 مستلزم احتياج النفس
 الى قطعها والحق انها
 جزئية حذوا مخالفة
 بالحقائق ونقص هذا
 الدليل باضمصاص
 الفصول هذه النفس
 غايتي وجعيل عن

بان الوجوب اذا كان ممكنا فعلته اما غير الذات فيجوز نظرا الى الذات فلا يكون
 واجبا لذاته واما الذات فيلزم التسليم من طرف المبدأ وكلاهما لا يكونان
 واجبا الى اخره لئلا يلحق العبارة او في مسامكة قوله لزم نقدهما على الوجوب
 بالوجوب والوجود اما بالوجود فلنقدم العلة على المعلول بالوجود واما بالوجوب
 فلان الشيء ما يجب بالذات او بالغير لم يوجد قوله والاو لا يقال اما ان كان
 او لا يكونه احضر حيث حذف احد في الشرط بداعي وجوب الوجوب على
 تقدير كونه موجودا واما ايضا التسليم منها من طرف المبدأ ولا بنا في هذا
 جعله على كونه حقا كما سبق في الاشياء الاولى واما ايضا مناجاج الى دفع تلك
 الالكول فلولزم تقدم الصفة اي الحقيقة واما تقدم الصفة الاعتبارية فلا
 استحالة فيه بل نقول كل صفة متقدمة على وجود الموصوف فانها اعتبارية
 قطعاً قوله فيلزم حدوث القديم لان صفة لازمة للتقدم فيلزم من حدوثها حدوث
 قوله جاز افكار الذات على الوجوب نظرا الى الذات نفسها قوله واد اكانت
 ممكنة تكون لها حاجة والالم يكن الامكان على الحاجة فلو كانت بنيت للحاجة
 في نفسها بناء على ان ثبوت الشيء لغيره فرع على ثبوت في نفسه فكل ثابت لغيره
 ثابت في نفسه بدون العكس لا على الاول مقيد والثاني مطلق كما يوضحه عبارة
 قوله لم يكن الموصوف محتاجا اليه الا لاحاجته الصفة الى ذلك المؤثر ضرورة
 احتياجها الى الموصوف المحتاج اليه وفيه بحيث لا يعدم احتياج الصفة الى ذلك
 المؤثر لعدم ثبوتها لا يلزم عدم احتياج الموصوف اليه بما كان وجوده باحتياجها
 المؤثر ولا يلزم من ذلك احتياج الصفة اليه انما يلزم ذلك لو كانت وجود محتاج

ان الوجوب اذا كان ممكنا فعلته اما غير الذات فيجوز نظرا الى الذات فلا يكون واجبا لذاته واما الذات فيلزم التسليم من طرف المبدأ وكلاهما لا يكونان واجبا الى اخره لئلا يلحق العبارة او في مسامكة قوله لزم نقدهما على الوجوب بالوجوب والوجود اما بالوجود فلنقدم العلة على المعلول بالوجود واما بالوجوب فلان الشيء ما يجب بالذات او بالغير لم يوجد قوله والاو لا يقال اما ان كان او لا يكونه احضر حيث حذف احد في الشرط بداعي وجوب الوجوب على تقدير كونه موجودا واما ايضا التسليم منها من طرف المبدأ ولا بنا في هذا جعله على كونه حقا كما سبق في الاشياء الاولى واما ايضا مناجاج الى دفع تلك الالكول فلولزم تقدم الصفة اي الحقيقة واما تقدم الصفة الاعتبارية فلا استحالة فيه بل نقول كل صفة متقدمة على وجود الموصوف فانها اعتبارية قطعاً قوله فيلزم حدوث القديم لان صفة لازمة للتقدم فيلزم من حدوثها حدوث قوله جاز افكار الذات على الوجوب نظرا الى الذات نفسها قوله واد اكانت ممكنة تكون لها حاجة والالم يكن الامكان على الحاجة فلو كانت بنيت للحاجة في نفسها بناء على ان ثبوت الشيء لغيره فرع على ثبوت في نفسه فكل ثابت لغيره ثابت في نفسه بدون العكس لا على الاول مقيد والثاني مطلق كما يوضحه عبارة قوله لم يكن الموصوف محتاجا اليه الا لاحاجته الصفة الى ذلك المؤثر ضرورة احتياجها الى الموصوف المحتاج اليه وفيه بحيث لا يعدم احتياج الصفة الى ذلك المؤثر لعدم ثبوتها لا يلزم عدم احتياج الموصوف اليه بما كان وجوده باحتياجها المؤثر ولا يلزم من ذلك احتياج الصفة اليه انما يلزم ذلك لو كانت وجود محتاج

فانه

فانه لا يلزم من كون الوصف عدم ما ان لا يكون الشيء موصوفا به من اموالها
 من تقرير الشيء على تقدير ان تقرير السؤال بان الحاجة عدمية غير ثابتة في نفسها فذلك
 لغيره فلا يكون الممكن محتاجا اليه فلا يكون الامكان على الحاجة وان قرنا ما بانها
 لو كانت عدمية لم يكن معللة احلا فلا يكون الامكان على لها فاطا ابله العدى
 لا يحتاج في ثبوتها في نفس الى على لا ثبوت له كذا اذا وقع صفة لغيره
 اجتناب انصافه على لا يجعل الا انصافا موجودا بل لتجعل ذلك الغير منصفاً بتلك
 الصفة عدمية كما ذكر في اتحاد الماهية في انه كيف يتبرج وجوده على
 عدمه من الكلام محقق قد ذكرنا في تحقيق التسليم في الامور الاعتبارية وكيفية
 انقطاع كالزوم والحصول والوحدة والكثرة لكن قوله اذا نظر العقل اليها
 باعتبار انها يكونان ممكنين معقولين ان اراد به الامكان العام فصحيح لكنه
 ليس على الحاجة وان اراد به الامكان الخاص فافانها من الامور الاعتبارية
 التي لا يمتنع وجودها في الخارج فلا يجر ضمنها الامكان المحقق باعتبارها بالفساد الى الوجود
 الذي خلاف المصطلح فانها لا يحال الوجود فيلزم الواسطة قطعاً فان قيل
 فعلمنا ان على ما ذكرتم من ان المؤثر انما يؤثر في الاثر لاسيما حيث هو موجود الى
 اجباية تانير ولما حصل ان التانير ليس شرط الوجود ولا شرط العدم بل
 هو في زمان الوجود والحال انما يلزم في الاول فقط لاننا نقول في وجوبه
 لان التشكيك في البديهة لا يخرجها عن بديتها فان العقل جازم ويعلم اجمالا ان
 ما ذكرتم في بطلانها مغالطة وان لم يعلم الغلط بخصوصه فيبان المغالطة ليس له
 الى ان يجرم بها فيخرج بذلك عما كونها بديهية بل بسبب صحتها عن الامور المشككة

لا يقال لام ان الاليل الذي ذكرتم
 قطعي فيلزم ثبوت النقص في الوجود
 فكل ما يكون بديهيا وفيه بحث

ليحصل عن شوب الكثرة والاشياء الاوام ذرايع الى ايقاع ثبوت انك فيها كفا
الى العقول الناقصة والصواب ان يقال ان عدم الممكن المتساوي الطرفين والتحقيق
ان قولنا عدم الازد في نفس الامر لانه عدم المؤثر فيه حكم بقبل العقل اذ حاصله
لم يوجد فيه لعدم وجوده فيه والعقل جازم بصحته كما يحرم بصحة قولنا وجد الازد فيه
لوجود المؤثر فيه وانما الذي يقبل العقل هو قولنا حصل عدمه في نفس الامر لخصوص
عدمه فيه على ان يكون الخارج طافا لخصوص عدمه فيه لنفسي لوجود الذي اخيف
اليه لعدم في المعنى فان قيل لعدم اذ لم يكن حاصل في نفس الامر كيف ينصف بالعلية
والمعلولية فلنا مما ايضا صفتان عدمتان وعدم في نفس الامر قد ينصف في نفس
الامر لا مسموعوم فيه انصاف ما صدق عليه المعدوم بمفهوم فاذا اراد العقل
ان حكم بالانصاف احتاج الى تعقلها فبطل انصافه هناك على انه في نفسه كذا لا على انه
من محنة العقل متاخرة عن علمه لاجل مراتب اذ على الاول والثالث بلزم تقدم
الشيء على نفسه بارج مراتب على الترتيب من انب لانه جزر العلم والجزر مقدم على الكل
لا على اعتبار وجوده ولهذا كان الشيء ممكننا حال عدمه ولا يمكن ان يقال لحدوث
صفته على هذا الوجه والابلزم كونه حال عدمه من عبارات العقلية فلا يكون
متاخر الى الذي يجب ان يتاخر هو الصفه الموجوده عن الموصوف الموجود احكام
للامكن ان يقال ان قيل من هذا البحث مستدرك لان الممكن هو الذي يتساوى طافا بالقبيل
الذات فلا اولوية لاحد مما نظر الى ذاته والام يكن هناك تساوقا فلنا حاصل من
التقسيم هو ان الممكن لا يقتضي لذاته وجوده ولا عدمه اقتضاه كما فيا ما تغاير النقيض
واما التساوي فاما يلزم من هذا البرهان الدال على انتفاء الاولوية الى لا يمنع طافا النقيض

اولي له لانه كانوهم بعضهم ان عدم اولي بالموجود السبالة كالمركب والاشياء
كان الطرف الاول واجبا في وجود عدم او وجود الوجود لانه لم يجب
صدوره عن مؤثره ليعلى امكانه فانه قيل ان اذ يتقارب على امكان ان يكون مساو
الطرفين فاللزام ممنوع طافا ان يكون طرف الوجود راجحا وان لم يصل الى الوجود
وان اذ اذ به ان لا يكون شيء من طرفه مستغنا فانه لا يمنع الطرف الاخر من راجح
الوجود ولا حاجه الى مرجح اخر بل يكفي ذلك الرجحان ولا ينشأ حجبانه اذ لا يمنع
الطرف المقابل مع الرجحان لما حصل من المؤثر امكن وقوع كل منهما مسموعوم فلهذا في
كل منهما مسموعوم وقت اخر فنخص بعض احد الوقتين بالوجود بدون الاخر اما ان يكون مرجح
غير المؤثر المفروض فلا يكون ذلك المفروض مؤثرا تاما والكلام فيه ان وجوب
المعلول انما هو من العلم التام اذ مؤثر المستبجج ما يعبر في اثره مكانه قبل
المعلول لا يوجد الا بعلة التامة ولا بد ان يجب صدوره عنها وهو الوجود السابق بل
نقل الكلام الى المجموع اذ مؤثر مع ذلك المرجح فاما ان يكون الصدور عنه وهو المظا او لا
ويلزم التساوي لا يكون مرجح فليزم ترجح احد المتساويين على الاخر بلا مرجح ومسموعوم
والحق ان يقال في الجواب يمكن كلام المصنف من هذا الوجه كالاخيه في المطلق في الوجود
الاول من غير احتياج صفه التفاهة في المقيد في الوجود الاول بما خود بصنف البقاء
والفصل الى ايجاد الموجود قبل عليه كما ان الفصل الى ايجاد الموجود كذا كذا
ايجاد الموجود مطلقا كسواء كان بقصد واختيار او لا فلو مرجح ما ذكرتم كاه القدم
متا فبالاثر للموجود حجبنا فان قيل الايجاد مقدم على الوجود بالذات مقارن
مسموعوم الزمان ولا استحقاق في ايجاد مسموعوم موجود موجود مسموعوم لانه لا ايجاد وانما

ان يكون الكثرة ايضا وجودية لانه عدمية المركب انما يكون بعدية جز من اجزائه
وليس لها جزا آخر من غير الواحد بل كل كثرية هي عين الواحد انها الوجودية لان الواحد
بمقتضى المادة ومنه جردا اخرى تجري الصورة وتشار للخواص الغير المتساوية
بل منشأها هو مجموع تلك الوحدات من حيث هي واذا اعتبرناك مبدء وحد
صار بذلك الاعتبار واحد لا دخل من حيث هو كذلك فهو الوحدة **فصل** لا ينقسم
الى امور متشابهة في الماهية فهو الوحدة التي تخصه لان الكلام في الواحد
وكذا الحال في امثلة ساير فاستلزم بحيث يمكن انفكاك كل منهما عن الآخر
اتما نسب بحسب المعنى كما سبق اي المراتب استقلال كل واحد منهما بالذات والحققة
موجودا فانفكاك كل منهما عن الآخر فلا يكون احدهما قابلا بالآخر ولا مقوما له
يمكن ان يراد بالذات نفس الماهية من حيث هي ويكون استقلالها اشار
الى نفي القويم وبالحقيقة الماهية من حيث انها موجودة يكون استقلالها اشار
الى نفي القيام واتما قيد اخر فيكون القيد الاول لاخراج الكل والجزء واتما لاخراج
الصفة والموصوف **قوله** واتما انها ليست غير الذات اما احدي صفتي الكثرة
بالفكر الى الصفة الاخرى فما غير ان اذ ليس احدهما مقومة للآخرى ولا قابلية بها
قوله في المختلفان متلفيان ان اكثرهما في موضوع مشترك في الموضوع اما ان يمتز
فيسا مكان الاجتماع فيه في زمان واحد ولا فان لم يعتبر كان البياض والسود
منشركين في الموضوع كالحركة والسود فالمتضاد ان قد اندرجت المتلفيان و
قد جعلهما من اقسام المتقابلين المندرجين تحت المتباينين فلا يكون الحقيقة وان
لم يكن مثل التام والمستفيض من الامور المنحدرة بالموضوع المنفعة الاجتماع فيه اخلا
فيكونا لثمة اخل بها

فصل في استقلال الذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

فصل في استقلال الذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

في التماثل وجه من قسمه فالاول ان يجعل اعتبار التماثل مع قسمه
واعتماد التماثل وعدم قسمه اخرى كما هو المشهور **قوله** كالسود واللازم فانها
بعضان اي شكلان السود واللازم من المتباينين احد فاما ان تلافيا وجودا في
موضوع واحد ففعل المراتبها السود والمحرك فتأمل في توجيها كلامهم
المتباين متقابلا ان هذا اذا كان لهما موضوع اي محل مستغن عن كل
مقوم له واتما حال موضوع له بهذا المعنى كالانسان والفرد فهما متباينان غير
متقابلين **قوله** في زمان واحد القيد بزمان واحد زيادة تخرج بالمراد فان الاجتماع
في موضوع واحد يتبادر منه اتحاد الزمان **قوله** لندرج في مقابل التضاد وانما كانت
القبود موجبة للاندراج والتعظيم لوقوعه في سائر المقامات اما الوجود بان اي لا
يكون السلب غير واحد **قوله** ولا في وقت يمكن انضاده به سلبا بيجاب كقولك
لا يدبره يدبره وتقابل السلب واليجاب ارجع الى القول والفتور علم
ان السود قابل البياض وتقابل التضاد باعتبار وجودهما في الخارج مقبلا الى موضوع
واحد في زمان واحد فاذا وجد احدهما فيه امتنع وجود الاخر فيه مادام الاول
موجودا وكل واحد من الضدين موجود في الخارج وكذا الاقوى قابل للنبوة تقابل
التضاد باعتبار وجودهما في الخارج مقبلا الى موضوع واحد في زمان واحد
وكذا المتقابلان بالتضاد كالاقوى والنبوة بتقابلان باعتبار وجودهما في الخارج
في محل واحد من جهة واحدة على قول من قال بوجود الاضداد في الجملة واتما من
قال بعدم مطابقة المتقابل باعتبار انضاد الموضوع بهما في الخارج والبعض
موجود في الخارج ويقابل مع العمى باعتبار ذلك الوجود فاحد المتقابلين موجود
في الخارج

فصل في استقلال الذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

فصل في استقلال الذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق
قوله ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحق

وإنما الایجاب والسبب فيها امران عقليان وادان على النسبة كما حققناه فلا وجود للمتناهين في الخارج بل في العقل أو القول فان ثبوت النسبة وانتفاءها ليس من الموجود الظاهر حيث بل من الامور الذمينة فان قلت قلنا هذا البعض من الموجود متقابلا لا اذ لا يمكن اجتماعها في الصدق فمن اي الانقسام هو قلت المتقابل من الفضل المذكورين متفرق على تقابل مبداء محورها هو راجع اليه في الحقيقة واما المولية والاشياء المتقابلان فمتقابلان تقابل الایجاب لا في التناقض وامتناع الارادة بل في التناقض المتناقضين فقط وانما سميتا بالتضاد في لفظهما ايتاما في امتناع الاجتماع

قال الشيخ في الفصل من المقالة الاولى من الفن الثالث في المنطق الشفاء في الكلام السالب تقابل الایجاب الموجب متقابله بالتضاد بل هو متقابل له من حيث هو متقابل له بمحموليه اخرى فليس من هذه المتقابله تضادا اذ كان المتقابلان هما الاجتماع والصدقا البينة ولكن قد جئنا في كتابنا لاخذ في اعيان الامور فوجدنا ان المتقابل السواد والصفرة يقع خارجا عن اجتماع مع صدق التعرف عليه بعضهم جعل ذلك في اجتماعهما بالتعاقد فيمكن تغفل احدهما مع الذمول عن الاخر تعاقد بينهما غاية طلاق الاخذ منهما ما يقع التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا يصح فيه ذلك كالحركة من الوسط والبقا فانه لا بد ان يتوسطها سكون في المشهور وامتناع ارتفاع السواد والایجاب انحصار ومثلا لامتناع ممتنع تقابل السلب والایجاب في التناقض وقد عرفت ما فيه السواد من حيث انه ضد للبياض متضاد اليه كل متقابلين من حيث هما متقابلان بذلك التقابل من جهة تحت المضاف جهة المضاد فان كالبون والبنون فانهما مع اندر اجماعا بينهما تحت الاندرج المضاف فيدرجان ايضا تحت ذلك الاعتبار

قوله

وإنما الایجاب والسبب فيها امران عقليان وادان على النسبة كما حققناه فلا وجود للمتناهين في الخارج بل في العقل أو القول فان ثبوت النسبة وانتفاءها ليس من الموجود الظاهر حيث بل من الامور الذمينة فان قلت قلنا هذا البعض من الموجود متقابلا لا اذ لا يمكن اجتماعها في الصدق فمن اي الانقسام هو قلت المتقابل من الفضل المذكورين متفرق على تقابل مبداء محورها هو راجع اليه في الحقيقة واما المولية والاشياء المتقابلان فمتقابلان تقابل الایجاب لا في التناقض وامتناع الارادة بل في التناقض المتناقضين فقط وانما سميتا بالتضاد في لفظهما ايتاما في امتناع الاجتماع

وما صدق عليه التقابل اعلم

قوله قلنا المتضا تحت ما صدق عليه التقابل اي تحت الدات التي صدق عليها المتقابل فان قيل اذا كان المضاف تحت الدات التي صدق عليها مفهوم المتقابل كان تحت مفهومه ايضا فيكون صادقا عليه وعلى غيره ولا شك ان هذا المفهوم فرد من افراد المضاف فيلزم المحذور قلنا مفهوم المتقابل من حيث صدق عليه افراد اعم من المضاف فهو من حيث هو مندرج تحت المضاف ولا يلزم من اندراج مفهوم تحت اخر وكونه فردا من افراد اندراج افراد ذلك المفهوم تحت اخر فان لم يكن مندرج تحت لغيره ولا يلزم من اندراج افراد تحت قوله اي الدات التي المتقابل ليس هناك الا مفهوم المتقابل وما صدق عليه من انا هو الاربعه المحصية فان اردت بما صدق عليه واحد معنيتهما لم يصح القسم بها وان اردت بمفهوم ما صدق عليه المتقابل فهو في حكم مفهومه فاعلم ان الحقيقة ما اوصحناه في الكتابين ولعل مرادهم بما ذكره ان يكون ذلك الا ان العبارة قاصرة عنه قوله لانها اذا اجتمعا في محل واحد اللازم ان كل ما عرض لاحدهما من جهة المحل كان عارضا للاخر ايضا ومن الجائز ان يعرض عارضا لاحد من جهته فلا يلزم عروضا للاخر قوله لا يصدقان ولا يكذبان معا وذلك لان اجتماعهما يشترط التناقض واما المضافان فيكذبان بحالوا المحل عنهما وبعدم المحل ايضا ويمكن ادراجهم في خلوق المحل قوله وان ان التضاد للحقيقة اذ علم بعضهم وقوع التضاد في الاجتماعات الجبروتية جنسان لانواع كثيرة واما متضادان واجيب بان الجبروتية هي الشئ او الشئ عبارة عن عدمه لغيرها تقابل العدم والمكوا ايضا لغيرها انما

الاشياء لا يكون لها تقابل في الحقيقة بل في العقل والاشياء لا يكون لها تقابل في الحقيقة بل في العقل والاشياء لا يكون لها تقابل في الحقيقة بل في العقل

وإنما الایجاب والسبب فيها امران عقليان وادان على النسبة كما حققناه فلا وجود للمتناهين في الخارج بل في العقل أو القول فان ثبوت النسبة وانتفاءها ليس من الموجود الظاهر حيث بل من الامور الذمينة فان قلت قلنا هذا البعض من الموجود متقابلا لا اذ لا يمكن اجتماعها في الصدق فمن اي الانقسام هو قلت المتقابل من الفضل المذكورين متفرق على تقابل مبداء محورها هو راجع اليه في الحقيقة واما المولية والاشياء المتقابلان فمتقابلان تقابل الایجاب لا في التناقض وامتناع الارادة بل في التناقض المتناقضين فقط وانما سميتا بالتضاد في لفظهما ايتاما في امتناع الاجتماع

وإنما الایجاب والسبب فيها امران عقليان وادان على النسبة كما حققناه فلا وجود للمتناهين في الخارج بل في العقل أو القول فان ثبوت النسبة وانتفاءها ليس من الموجود الظاهر حيث بل من الامور الذمينة فان قلت قلنا هذا البعض من الموجود متقابلا لا اذ لا يمكن اجتماعها في الصدق فمن اي الانقسام هو قلت المتقابل من الفضل المذكورين متفرق على تقابل مبداء محورها هو راجع اليه في الحقيقة واما المولية والاشياء المتقابلان فمتقابلان تقابل الایجاب لا في التناقض وامتناع الارادة بل في التناقض المتناقضين فقط وانما سميتا بالتضاد في لفظهما ايتاما في امتناع الاجتماع

قوله فيكون مثلاً هو له ولا مثلاً

او معدوم ومقابل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

عَلَى الْمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى
بَيْتِهِمْ يَكُونُ أَيْضًا النَّارُ
وَأَرْسَلَ الْجِبَّ عَلَى الْمَوَاقِعِ
وَالْفُجُورُ يَصْصِقُونَ فِي الْأَنْفَارِ
وَجِبَّ دُجُورٍ وَالْفُجُورُ يَنْتَفِ
فَإِنَّ الْأَنْفَارَ بِالْأَرْضِ
أَجْمَعِينَ مَعَهُ مَا يُنْفِخُ عَلَيْهِ
كُوفَةً قَالُوا يَا فُجُورُ
وَجِبَّ وَالْفُجُورُ يَنْتَفِ
فَلَا تَرَوْا نَارَ بَنِي إِدْرِيسَ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

راد واما المصدرية و
 بالصدرية
 يكون وبالصدرية
 وان كان
 العارضة عما
 منها المقصود
 بالمقام

ان يقال اذا كان المعلول واحداً فكونه
صدره بالمتبع الذي هو كونه عين
الفاعل لا مغايرة له حتى يبرز
عنه اثبات

ع
لما كان يكون له ذات واحدة متساوية
لما كان يكون له ذات واحدة متساوية
بخصوصه مع شئنا أو شئنا بخصوصه
فبصرف عنه تلك الشياء بالذات لا
ببعضها دون بعض ان شاء الله تعالى
من خصوصه مع كل واحد من بعضه فذلك
لا ينفك الا ان المبدأ الحقيق يتصف
بالفاعل في نفس الامر سلبا كشيء بل له
ارادته بعدد تعلقاتها فان اراد
عنه من هذا الجنسيات امور كثيرة ولا
يخرج ذلك من كونه واحد احق فبما
ذاته لا يشرح المواقف وهاضمه
ان ما ذكرتم من القواعد مسلم ولكن
لم فلم ان المبدأ الحقيق بحسب ان يكون
لذلك

لا يفعل وهذا هو جوابي في طلبه والقبول
 من جهة واحدة لزم اجتماع في شئ واحد
 وانعقاد من تلك الجهة كذا في شئ واحد

[illegible]

بلا زمان السوادية واللونية متحدان وجوداً فلا ينصرون لشيء منهما فإن قلت ان شيوخ
مفارقة الكل عن الجاز والملاصق من العام مما لا يجوز فلا يخرج كونهما عن تعريف بالملك كركه
الكون في الموضوع اجيب بان كونهما لا يندجان تحت قوله الكون في شيء اذ لفظها ان الراجح
منه الابرية فلا حاجة اخراجهما بقيد وتفصيل ان الكون في شيء يطلق اطلاقاً عاماً في اللفظ لا في المعنى
شايعاً على كون الشيء زماناً ومكاناً وكون الجاز أو ممتلئ في كله فيجب الاضمار عنها واذا
تأملت تحقيق عندك ما ذكره في تعريف الكون في المحل فتناول كون الصورة في الهيولى
ايضاً وبقيت الهمما باعتبار استغناء المحل عن لال وعدم استغناء عنه فوكيف بالي اجاز
وتحقيقها ان الاضافة الى التحقيق للرسم المذكور وتفصيل المفهوم لانه حد للاضمار

عن الصور أيضا عما
قال الربوب لا يصح فإله
لا يكون الله الموضوع
يكون فيه من الخارج فالله
عنه لا يصح فإله
قوله ولا يصح فإله
الابد كقولنا وبنو بعد
بالكون في الموضوع مثل
في التفرقة من بعض
الموضوع المحل او بعد
ما في بعض الابد
الكون في الموضوع
منه في الموضوع
مع العنصر
واذا تأملت اما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

(۱) در این کتاب
 (۲) در این کتاب
 (۳) در این کتاب
 (۴) در این کتاب
 (۵) در این کتاب
 (۶) در این کتاب
 (۷) در این کتاب
 (۸) در این کتاب
 (۹) در این کتاب
 (۱۰) در این کتاب

بِأَيُّكُمْ مَا هَلَّتْ بِهَا دُلُورُ الْفَتَايَا

من عبد الله

نکون من حیث صوتہم ایہا

ولذلك جاز عقارهما في الصورة
وذلك جاز عقارهما في الصورة

من

لا يمكن تحديد المقول لا الغرض
التي هي جملتك على ما لا ينبغي سابط
والاستعداد انما يكون كما كان ولا
يمكن ان يكون مستمرا في كل حال ولا
انما هو كالحل في العاقل لا غير
فغير ممكن ان يكون مستمرا في كل حال
وانما لا يجوز بالكلية فقط بل لا بد من احد
الغرضين

اذ لا حاجة للاحتجاج بالعالية ولا ركن لها تامة على ما هو المشهور في كمال التعميق والتفصيل
 لا يراعى فيها المعنى المصداقي بل السامع له قوله والآخر انوا عنها في اشياء اخرى
 انما يتم في الاعراض المتعددة التي لا تنحصر في العرض المنوع في شخصه فلا قوله لان
 المبهمة لا يلزم افاضة الموضوع المبهمة من حيث هو بهم شخص ما هو حاله في بناء على
 انتفاء وجوده في الخارج عدم افاضة الموضوع المطلق بشخص ما هو حاله في فاعل
 موجود في ضمن الشخص فلا يلزم الاحتياج الى موضوع شخصي والحاصل ان التام
 فيه ثلث الموضوعات المعينة التي اعتبر فيها التعيين والموضوع المبهمة الذي ثبت عدم
 التعيين والموضوع المطلق الذي لا يعتبر فيه التعيين ولا يحد من ابطال الاحتياج
 الى الفاعل من حيث الاحتياج الى الفاعل قوله وما ذكره لا يكفي بذلك فالاول
 ان يقال ان المحل اذا لم ينحصر في نفس لم ينحصر في ما هو حاله في وهذا بخلاف الجسم
 بهذا الكلام رفع ما يتوهم من ان كسبة الاعراض الى المحال كسبة الاجسام الى الاجسام
 فلما جاز للاجسام الانتقال من جزء في الاحياز فليجوز للاعراض الانتقال في المحال او لا
 لم يخرج ذلك في الاعراض فليكن الحال كذلك في الاجسام فاجاب بالفرق فان العرض لا
 احتياج في شخصه الى المحل المعين فلو فاداه انعدم شخصه فينبغي ان يكون في نفسه ما يسم
 فيحتاج في تحركه المخصوص الى جزء معين فاذا فاداه لم يبق ذلك التحرك موجودا فلا يستلزم
 ذلك انتقال الجسم في نفسه فانه لم يكن جزء منه ولا لازماله في نفسه بل يتم مطلق التحرك المحتاج
 الى جزء ما لا الى جزء معين في ان لا يربط جعل احد ما بالآخر اولى من العكس والحاصل ان
 كل منهما تابع لذلك الغير الذي هو الجوهر في الحقيقة فليكون جعله قابلا بالآخر اولى من
 العكس والحاصل ان يجوز ان يكون احد العرضين تابعا للجوهر في الحقيقة والآخر تابعا

[illegible]

فعلنا هذا لئلا نكون تحت العينين من ان
نعين الربيع في بطن الصورة

2

توسط

لا اول في ذلك ويكون هذا التثاقيب لا يمكن تبعية للجوهر في الترتيب دون الترتيب
 الاول فيه وتبعيته فيه قال ولا بد من المؤثر اوجه الترتيب في هذه الانقسام العلم
 اما ذات العرض او غيره وذلك الغير اما مختار واما موجب والموجب اما وجود
 او عدى ولا يتصور هذا القسم في المختار كما لا يخفى فان مختص في الاربعه قوله مؤثر موجب
 عدى اما جاز ان يكون المؤثر عديا لان الكلام في المعلول العدى قوله فيكون وجود
 كطريقان الضد من اشكال فان هذا الترتيب بان الجوهر له ضد واما ثبات في ذلك
 اذ الكيف في محقق التضاد بالمحل كما في سبب طائفة ولا يشرط الموضوع كما هو المشهور
 قوله فيكون شرط وجود العرض القار ا فان العرض غير القار هو في نفسه مجرد ومقتضى ضد البعض هو
 فربما كان بقاء العرض القار شرطاً بحد ذاته من كدورة من طر كة مثلاً فاذا في الجوهر الذي يكون
 خرج من الوجود وانضم اليه شرط بقاء فيزول بيزوال شرطه قوله فانه يجوز ان يكون
 العدم المنجرد اثر الفاعل على اتمام العدم المستلزم الا ان في ذلك استند الى الفاعل المختار
 لما عرفت من ان الفاعل لا يكون الاحاد فانه لا بد من ذلك النظام الا لا يبعد ان
 يقال هذا اشارة الى نقص لعل الاخرى اجمالاً لا يبعد تفضل المناقصة في شرط
 فانه فكس حلول العرض في الموضوع لا يمكن ان يقال ليس مقصود اثبات المطلوب
 بالفاصل القوي لتبوجه عليه ما ذكره بل التنبية على ان اسما حلول العرض الواحد في المحل
 عند العقل كاسما حصول المحل الواحد في المكان فان العقل كما يحكم بان المحل
 في هذا المكان في هذا الآن غير حاصل فيه في مكان آخر وانه لا يمكن ان يكون اياه كذلك
 يحكم بان المحل في هذا الآن غير حاصل في هذا المحل غير محال فيه في محل اخر وانه لا يمكن
 ان يكون اياه فينص هذا التثنية الى سبب المطلوب ولا يجري هذا التثنية في الاجتماع

الاعراض

وإنما لا غنى عن خلقه
كله حتى لا

وفاة الامام الحسين عليه السلام في كربلاء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والاعراض فان العقل لا يحكم باستحالة الاجتماع في الاعراض والتركيبات انما هي
وتعريفها من احوالها فيكون اذ لو جاز في نفس الامر حصولها في احوالها
مكانين جاز للعقل ان يلا حظها كذلك فيمكن فرض تعدد قطعها فلا يكون شخصا
وهكذا الحال في العرش الشخصي بالقياس الى المتخيلين فاشتركوا في حكم المنفرد عليه
ولما كان الجسم ذا حجم عند في الجهات ثمانية لا يمكن ان يجمع معه فيه غيره لزم ان يدخل
الاجسام وذلك استحبال فلا يتعدى الحكم الى الاعراض لانه لا حجم لها واما الحكم
المتصل من حيث انها مفاد بر واجسام فبستحيل تدخلها ايضا فممنع اجتماع
بعضها مع بعض كاجسام واذا تخففت ما وضخناه فلك ان يجعل كلام المصنف

[illegible]

لا يقبل الانقسام في محل منفصل فيه وقد جوزه الحكماء كما في الامثلة
المذكورة وغيره كالاطراف على تفصيل فيها والظاهر ان جواز قيام العوض الواحد
بمختلفين لم يرد جواز قيام العوض المنقسم بل كل منهما مسئلة ولذلك استدلوا
بما في العوض والخط في العوض والعمق والنقطة في الكل ولذلك قال على تفصيلها
فانها غير متفصلة على التفصيل وان انقسم بعضها من بعض جهتها اخرى كما ترى

صح موافق
المد من القابل مع العرض القابل
المد من القابل مع المد من القابل
للا مقام حسب القابل للا مقام
المد مع العرض القابل

المفضل
انفذ بهي الجبل الى الجبل لا يطفئ الا على
في الجبل الثلاثة وجميعها على ما يكون له
مقدار مانع لان به

[illegible][illegible]

حبيب قال في القافية
 في النظم فانظر للاختلاف في الوزن
 مع ان المحل منقسم الى المتماثلين
 في الوزن الواحد وكذا
 مع ان المحل منقسم الى المتماثلين
 في الوزن الواحد وكذا

الحسن
العلمي

وَبَانِ إِذَا النَّاسُ عَنْهَا يَتَعَدَّمُونَ النَّاسُ الْبَغِيضُ
الْأَوَّلُ وَفِي النَّاسِ لَا يَمْلِكُونَ حُدُودَهُمْ

قال في شرح المختصر

اجتماع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحسين بن علي

بين السطحي
هو الخط و بين

سلطان خسرو جلوس

التعليم

2

عليه
الجسم التعلّي فلو أطلق النّحن لكان الجسم التعلّي زاجماً تعلّي
وتوجيه ما في الكتاب أن يحمل الحشو على المعنى المصدّق أي
التوسط فيكون الجسم التعلّي زائناً وسط بين الطّوح قوله
والبعد الآخر من ظهور زوايا الأربع إلى الأعلى الصواب أن طول زوايا
الأربع هو الامتداد الآخر من رأسها إلى زواياها كما صرح به في كتب القوم
وهو المستعمل في العرف العام قوله والعرض هو البعد قوله
والعرض مجرور معطوف على الطول لأن العمق هو البعد القاطع للطول
والعرض معا وقد وقع تناسب الطول فاصلة بين المعطوف والمعطوف
عليه ولو اجري على ظاهره لانتقص تعريف العمق بالعرض كما لا يخفى
قوله فادأرض بتدأ أو أبدأ آخر من رأس الإنسان إلى قدمه
لقيامه بالحركة المنطقية على المسافة تجعل انطباق الحركة على المسافة
بحيث انقضى في أحدهما جزء يقض بازياء في الأخرى جزء محدد
حلولهما فمما فيكون الزمان الحال في الحركة تحالفاً إضافياً في المسافة
فيكون كما متصل بالعرض لحلوله في المسافة التي هي كم متصل
بالزّات وأما قوله والزّمان كم منفصل بالعرض فليس مثلاً لما هو
كم بالعرض لكونه محالاً لحلوله في الكم بالزّات بل لما هو كم بالعرض
لكونه محالاً للكم بالزّات فما ذكره هنا على سبيل التّشبيه
التّشبيه إزالة الاستبعاد عن كون الكم بالزّات كم بالعرض أو
لا يتفاد أحول الزّمان في الكمية بالعرض فانه يكون

اي على تقدير كون الجسم موكبا من اجزاء ولا يتجزئ

والخطوط باللاتي تقف على ذلك قوله فلا يلزم من حلول السطح
في الجسم انقسام السطح

الاجزاء اذ ليس فيه على هذا التقدير سوى الاجزاء التي هي الجواهر
الافراد المنضمة بعضها الي بعض في الجملة **الثالث قول** والمنضم
بعضها في الجملة الواحدة وهو الخط والسطح والخط جوهران مركبان من
الجواهر الفردة وكذلك النقطة عبارة عن الجوهر الفرد فيكون الخط
مركباً من النقاط والسطح من الخطوط والجسم من الطوح فليس هناك
الا الجسم واجزائه فثبت انه لا مقدار له وكم متصل في ذاته وعرض
حال في الجسم ولما كان هذا مبنياً على تركيب الجسم من الاجزاء التي تجري
تمسك في نفي السطح وتحقيقه ان الحال في المنقسم من حيث ذات وطبيعة
القابلة للانقسام يكون منقسماً بانقسامه واما الحال في المنقسم من حيث
هو منقسم بل من حيث هو باعتبار غير منقسم فلا يكون منقسماً
مثلاً الخط منقسم في الطول والاتناء والعرض له من حيث ذاته ايضاً منقسم
واما النقطة فلا يعرض للخط من حيث ذات المنقسم بل من حيث الانتهاء
والانقطاع وهو بهذا الاعتبار غير منقسم فلا يلزم انقسامها وكذا الحال في السطح
فان اللون العارض له في ذاته ينقسم بانقسامه واما الحد فلا يعرض الا من
من حيث انتهاء وانقطاعه في احد امتداده وهو بهذا الاعتبار لا ينقسم
في ذلك الامتداد ولا يلزم انقسام الحد الا في الامتداد الثاني وقس على ذلك
حال السطح مع الجسم **قول** وان كان حالاً في شيء وان وجد السطح بتمامه
في بعض الاجزاء فقط كان عارضاً في الحقيقة لذلك لبعض الاجزاء
وقد فرضناه عارضاً للجسم **مبنى** على ان الجسم مركب من اجزاء لا تجري

تقييداً

تقييد الاجزاء بالفروض ويرفع هذا الاستدلال ويقتضي جريان الجواب
على المذهبين **قول** ان الجسم مركب من اجزاء لا تجري مع
هذه القائل ان يقول الجواب عن ذلك ما ذكرناه من انه يلزم
ان لا يكون السطح عارضاً للجسم في الحقيقة بل لبعض اجزائه
وهو خلا من الفروض والصواب في رد ذلك الجواب ان يقال لانتم
ان السطح اذ لم يكن حالاً في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم لم يكن
حالاً فيه فان المجموع من حيث هو لم يقد يكون محلاً له ولا يلزم من
ذلك حله في شيء من اجزائه الا يري ان الوحدة قد تقوم بالامر
المنقسم مع امتناع انقسامها ولا يتصور ذلك الا محلها في
المجموع من حيث هو مجموع فكما جاز ان تعرض في العقل الوحد
المنتهية عن الانقسام عند ذلك محلاً منقسماً فيه وان يعتبر
العقل العقل عروضا للجوهر ذلك المنقسم من حيث هو هو
ولا يعتبر عروضا لشيء من اجزائه بل لا تكون عارضة للاصلاحيات
ذلك ايضا في عروضا لايان بعضها البعض فان نسبة العارض
في العقل الي اجزاء المفروض فيه كنه العارض في الخارج الي
اجزاء المفروض فيه ولا ينفك المناقشة في هذا التشبيه لانه
للمنع **قول** دال على ان الجسم التعليمي عرض قائم ظاهر
هذا الكلام يدل على ان هذه الامور عارضا للجواهر لا على اشياء
مورد وجوده ويناسب ذلك ما وجد في بعض النسخ من قوله

الثالث في عرضية الكليات ولك ان تقر بالدليل الاول على وجه
 يدل على وجه الجسم التعليمي كما هو المشهور **قوله** باق
 على حقيقة النوعية بل الشخصية فلا يكون جوهرًا اذ لو كان
 جوهرًا لكان نفس الجسم او جزؤه فكان يلزم ان لا يبقى على حقيقة
 المعينة وان اردت ان تجعله دليلًا على كونه موجودًا قلت ههنا
 المتغير المتبدل ليس مرًا معدومًا اذ لا يتصور فيه ذلك فتعنت
 ان يكون موجودًا فقد ذكر في الكتاب دليلًا يدل ان على وجود الجسم
 التعليمي وعلى كونه عرضًا ومالكهما تواردا المقادير المختلفة على
 الجسمية الشخصية مع بقائها على حالها وذلك لما قلنا على
 سبيل التماثل والتكاثف او لا على سبيلها واما الخط والسطح
 فلم يذكر فيهما الا ما يدل على كونهما غير مقومين للجسم فلا يكون
 جوهرين **قوله** واجيب عن الاول ارا بالاول ما ذكر في اثبات
 وجود الجسم التعليمي او عرضية **اولا قوله** لان الشكل هيئة ما
 احاط ان اراد ان الشكل هيئة يعرض الجسم بسبب احاطة
 عرضية له وان تلك الحدود عارضة لمقدار هو عرض وجود
 في الجسم فتلك الهيئة لا يتغير الا بتغير الحدود التي لا يتغير المقدار
 الا بتغير المقدار فلا نسمة الجسم له شكل بهذا المعنى فكيف لا
 وثبوت الشكل بهذا المعنى يتوقف على ثبوت المقادير العرضية
 والكلام الآن في اثباتها وان اراد بالشكل ما يعقل عروضا للجسم

لاوضاع

لاوضاع اجزائه بحسب انضمامها في الجسم فيكون في تغييره تغيير تلك
 الاوضاع ولا حاجة الى حدود ومقادير عرضية فيكون الجواب
 مستقيما وحيث كان المصنف في مقام المنع بكيفية احتمال التركيب
 من الاجزاء ولا يبطل كلامه الا باثبات كون الجسم الذي هو
 يتوارد المقادير والاشكال المختلفة عليه متصلا في ذاته ليس له **صل**
 واجزاء بالمعلول ذلك يتوقف على شيئين احدهما في الجزء الذي
 لا يتجزئ ليثبت ان في الاجسام جسام متصلا في حد ذاته وهو الجسم
 المفرد وثانيهما ان الجسم الذي يتوارد عليه المقادير من الاح
 جام المفردة والقوم وان امكنهم اثبات الاول فلا سبيل لهم
 الى الثاني لاحتمال ما ذهب اليه ذيمقراطيس في الاجسام المفردة
 والقوم وان البسيطة الطليعية فما ذكره الشارح في هذا الموضع
 من نفى الاجزاء في المثال الذي لا يعلم حاله بعيد عن الصواب **قوله**
 وعن الثاني يمنع المعدومات اراد بالثاني ما ذكره ثانيا مما يدل على
 وجود احوال المقادير الثلاثة **قوله** والجسم الطبيعي بالعرض لاننا
 في ان الجسم الطبيعي متناه واما ان له جساما تعليميا وان هناك سطحًا
 عرضيا بواسطة التناهي فمنوع **قوله** فلا يلزم ان يكون للزمان زمان آخر
 توضيحه ان القبليّة والبعدية اللتين لا يجتمع القبل فيما مع البعد
 تعرضان لاجزاء الزمان او لا وبالذات ولما عداها بتوسطها يشهد
 بذلك انه اذا حكم بتقدم واقعة على اخرى يتوجه عند العقل ان يقال
 لم كانت متقدمة عليها فلو اجيب بانها كانت مع خلافة فلان والاخرى

الابدية ان الحركة الثانية ما فرضت من افقعة الاولى في السعة المعينة
والابتداء والانهما قطع ههنا ان تلك المسافة

مع خلافة زيد وخلافه فلان متقدمة على خلافة زيد توجه ايضا
السؤال فاذا قيل لان خلافة فلان كانت امس وخلافة زيد
اليوم انقطع السؤال **قوله** امكان قطع مسافة معينة اي هنا
امر ممتد ينع بقطع تلك المسافة المعينة بتلك السرعة المعينة
المخصوصة كانه قال له منطبق هو عليه فلو زادت السرعة
قطعت مسافة اكثر ولو نقصت قطعت اقل واذا كانت السرعة
على ذلك الحدة المفروض من اي يتحرك كان فلان المقطوع بهما في ذلك
الامر الممتد هو مقدار تلك المسافة وليان ذلك فرضت الحركة الثانية
على هذه الحالة والمذكور في شرح المختص ان ذلك لبيان قبول
المساواة فان الحركتين لما اتتا في السعة والابتداء والانهاء
كأين اخنكل واحد منهما وتركها امكان ينع لقطع تلك المسافة المدة
المعينة على ذلك المقدار من السعة مساو للمكان الاخر الطاهر ان الا
مكان ههنا واحد فلا يوصف بالمساواة لا مقيسا الى الحركتين **قوله**
وبين اخن الحركة السريعة الثانية التي فرضت هي موافقة للاولى في السعة
والوقوف مع تلاحقهما في الابتداء وانما كان امكانها اقل اذ لو تاتي
امكان اولي اوزاد عليه لتساوت المسافة اوزادتها على ان كونها اقل
والمقصود زيادة الانصاح وكذا الحال لو فرضت مخالفة للاولى في الوقوف
فقط فان امكانها يكون اقل من امكان الاولى ايضا وجزء منه **قوله**
فيكون هذا الامكان امرا وجوديا مقدرا لا انطباقا على المسافة المتصلة
غير الساذ وغير السرعة ايضا فان الثانية المتأخرة في الابتداء تشارك الاولى في

السعة

في السعة وتحالفها في هذا الامكان وغير الحركة بهذا الوجه ايضا **قوله**
واجيب عن الاول بان هذه الامكانات تحريم انكم ان اردتم ان تلك
الامكانات قابلة للمساوات والمفاوئة في الخارج فم وان اردتم قبولها
اياها ما ذهبا او في الجملة فمسلم ولا يجدي بطلان **قوله** بان القبلية
ايضا من الامور العقلية كالاقبلية ولا استحال في ارتفاع الهم
النقيضين بحسب الوجود الخارجي **قوله** فثبت ان كل حادث
مسبقا سواء فرض هناك تلك الحركة او لا فان فرضها وسيلة
الى العلم بحال ذلك الوجود ولا مدخل في وجوده قطعا **قوله**
فوجود القبلية هذه زيادة توضيح يتعلق بالاستدلال **قوله**
فان الزمان هو الذي يلحقه طمنا صرح بان الزمان هو
معروض القبلية والبعديات المذكورتين وان اشعر كلامه السابق
بانفس القليات والبعديات المتجدة **قوله** والقبلية هذا الكلام
لامدخل له في الاستدلال بل هو بعينه ما ذكره عقيبه من السؤال
والجواب الا انه استدلال ههنا على انها عقليتان لا توجدان
في الاعيان ولم يتعرض لذكر ذلك لا يقتضي وجود معروضها في
الخارج وتعرض له ههنا كذا الاستدلال اعتمادا على ما سبق
قوله اجيب بان ثبوتها في العقل لشيء دال ان اراد
ان ثبوتها في العقل لشيء يدل على وجود معروضها معه
عقلا فمسلم ولم يجز نفعها وان اداته يدل على وجوده معه

لذلك

والبعديته

فحينئذ يبين انما هو المستلزم

في الخارج فم وهذا هو الذي اشار اليه بقوله ولقائل ان يقول
قوله قيل لو اتصف عدم الحادث الظاهر ان هذا السؤال وما
قيل منعان على مقدمات الدليل فالاولي تقديمه عليه بان يقال
لانهم ان عدم الحادث متصف بالقبليته وسنده امتناع اتصاف
الاعداد بالصفات الشبوتية اي التي ليس لسلب جز من مفهوم
مهما وليين سلمنا ذلك لكن لانهم ان اتصافها يقضي وجود معرض
بها بالذات مع في الخارج **قوله** قيل ان اجزاء الزمان بعضها قبل
بعض هذا السؤال نقص جمالي ويمكن توجيهه بتخالف الحكم
قوله بان ما هيية الزمان يعني انها اتصال النقضي والتجدد بين اجزاء
الحركة فانه الحركة ينقسم الى اجزاء ينعدم بعضها على بعض باعتبار
تقدم اجزاء المسافة بعضها على بعض لكن عرض التقديم
بهذا الاعتبار لا يقتضي امتناع اجتماعها معا كما في اجزاء المسافة فلها
اعلى لاجزاء الحركة تقدم وتاخر باعتبار آخر يقتضي امتناع الا
جتماع اعني كونها مقتضية متجددة فالاتصال ذلك النقضي
والتجدد اعني عدم الاستمرار وهو ما هيية الزمان **قوله** قيل القول
بعمية الزمان للحركة كانه معارضة لدليل الزمان بغيرها ان ما
ذكرتم وان دل على وجوده لكن معناه ما ينافيه لانه الزمان لو كان
موجودا لكان مع الحركة فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر **قوله**
لكان عدمه بعد وجوده هذا اذا كان عدمه طاريا على وجوده

وان

فحينئذ يبين انما هو المستلزم

وان انعكس الحال كان وجوده بعد عدمه بعدية لا يتحقق الامع
الزمان الى آخر الدليل والحاصل انه لو كان قابلا لعدم فاما ان
يكون قبل وجوده او بعده وكلاهما يستلزمان وجوده
حال عدمه ولمخلص الجواب ان المنزلة انما يلزم من التعاقبين وجود
وعدمه لان استمرار عدمه فلا يلزم امتناعه هذا اذا اريد امتناعه
بالذات واما ان اريد امتناعه في الجملة ولو بالغير فلا يتوجه عليه
ما ذكره ودعوى الامتناع بالذات بعيدة جدا اذ لا يتصور امتناع
العدم بالذات الا في الواجب واعلم ان ما ذكره في الاستدلال لا يدل
على كونه جوهر مجرد الا ان يقال وما لا يكون جوهر اولي يكون
مجردا فانه لا يمنع عدمه ودعوى ذلك اذا اريد الامتناع بالغير
لا يطابق قواعد الحكماء **قوله** فانه قيل في الشكل الثاني على الاحاطة
في الموضعين ليست معنى واحد **قوله** لانه الحركة المسعرة ينقطع
فان قيل المتحرك الى المذكور المحيط قد يرجع فلا ينقطع الحركة
اجيب بانه لا بد بين حركتي الزمان والرجوع من زمان سكون
كما هو المشهور من مزب **قوله** وهو مقصود المتحرك بالحركة ان
الكيفية لا يكون حاصلا حال الحركة بل انما يحصل اذا تمت الحركة
فان المتحرك من الساضي الى السواد لا يكون مقصوده الذي هو السواد
حاصلا نهان حركته وانما انتهت حركته فلم يصل اليه والفرق ان
مقصد المتحرك في الكيوب مقصود التحصيل بالحركة فيجب ان لا يكون

موجودا حال الحركة والآلزم تحصيل الحاصل وان تمت ولم ينقطع
 لما نعت اذت اليد واما المتحرك في الاين فانه تقصد حركته حصوله
 في المكان لا تحصيل في نفسه فلا بد ان يكون موجودا حال الحركة
 لا يستحال طلب الحصول في المعدوم وفيه بحث فان القائل
 بان المكان هو السطح يلزم ان لا يكون موجودا حال الحركة
 فانه المتحرك في الهواء المتصل في نفسه اذا انتهي حركته حصل
 في سطح منه لم يكن موجودا حال حركته لان الهواء متصل
 في نفسه لاسطح موجود فيه في جوفه فاذا خرق المتحرك بحجمه
 حصل هناك سطح محيط به فان قيل الشايج لم يدعي ان
 مقصد المتحرك بالحركة الا ان يكون موجودا حال الحركة بل قال ان يكون موجودا
 وهو اعم من ان يكون موجودا حال الحركة او حال انقطاعها فلا
 يدعي كما كبرتوه قلنا فالتقييد بالانبيه لاجل ان اليد اذا سايرت الحركت
 تشاركها في ذلك كون الحركة منقطعة قبل المقصد لا يتوقف
 في المطلوب فان الانبيه اذا انقطعت كان المتحرك بها مكتملا
 بكيفية في تلك الحالة وهما مقصدان ايضا **قوله** والحال فيه
 ينتقل بانتقال وايضا الجسم منسوب الى المكان بلغظ في جامع
 انظر في حقيقة وهو المعنى لا يتحقق في جزء الجسم وما هو حال
قوله والبعد المجرى عن المادة المكان اما السطح المذكور او
 الخلاء الموجود او الموهوم وذلك لان الجسم ذو حجم ممتد في
 الجهات

في الجهتين الثلاث وبتامة داخل في مكانه الحقيقي لا يزيد عليه ولا ينقص
 عنه ولا يجوز ان يكون المكان امر غير منقسم او منقسما في جهة
 واحدة فقط اذ لا يتصور فيه ذلك قطعا فاما ان ينقسم في الجهتين
 دون الثالثة واما ان ينقسم في الجهتين كلها والاوّل لا يكون
 جوهر الامتناع لما دل على نفى الجزاء الذي لا يتجزى بل عرضا هو
 السطح ولا يكون قائما بل يمكن بل انما هو محيط به على وجه بلا صفة
 مشتق عليه لا يزيد او لا ناقصا والثاني اعني ما ينقسم في الجهات
 باسرها لا محالة ان يكون موهوما او موجودا وح لا يكون ماديا
 بل مجردا ممددا في الجهات تسليخا ممددا للمكان في حيث ينطبق امتدادا على امتداد
 ذاته **قوله** اما عدمه كما هو من ذهب المتكلمين لا يحفي عليك انه بعد ما
 ما ثبت ان المكان موجود لا يحتاج الى ابطال امر ذهب المتكلمين طهنا
قوله الثاني عن الوجوه الدالة على نفى الخلاء واعلم ان هذا الوجه يدل
 على انتفاء الخلاء على من طلب القائلين بان بعد موهوم وقد فسر يكون
 الجسمين بحيث لا سلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقها وهو الفراغ
 للموهوم الذي من شأنه ان يشغله الجوهر فاذا اشغله كان جوف خلقه
 عن الشاغل المنطبق توجه عليه ذلك والا فلا والحاصل ان
 هذا الوجه انما يجري في المكان الخال عن الشاغل والذي يجوز خلوه
 عنه **قوله** فيها ارق كل الهواء مثلا وكلما كانت اغلظ كائنا مثلا
 قلنا الزيادة والعصان باعتبار العرض والتفاوت في بعد ما بين

الاجسام بالزيادة والنقصان معناه انه لو كان هناك بعد موجد ممتد
 فيما بينهما لكان مساويا **قوله** لا يستلزم التداخل والاتحاد ان استدل
 الثاني بلزوم الاتحاد وضرورة الاثنين واحدا في نفس الامر
 فالجواب متوجه وان ادعى لزوم التداخل والاتحاد في الوضع ولا يمكن
 منع بل الجواب ان المحل تداخل بعاد المادية بعضها في بعض وهو
 المستلزم لجواز تداخل العالم في خرد له واقما تداخل لمادتي في المحل فلا
قوله لا يقتضي الغنى ولا الحاجة لقائل ان يقول البعد اما ان يكون
 في ذاته مستغنيا عن المحل ولا فعلى الاول لا تنفك عنه الغنى ولا يحصل
 في محل اصلا وعلى الثاني يكون محتاجا اليه لذاته ان لا معنى للاحتياج
 لذاته الاعمى الاستغناء فاذا لم يكن في ذاته مستغنا كان في ذاته غير
 مستغن فيكون محتاجا الى المحل ولا ينفك عنه قطعا والجواب
 ان البعد المجرد بحال المادتي في الماهية فلا يلزم من استغناؤه عن
 المحل استغناء المادتي عنه **قوله** فلم يلزم ان لا يتحرك الاجسام مرجعه
 الى اختلافها في الماهية **قوله** ينتهي الى جسم ليس له خيزوله وضع
 يعني ان كل جسم في حد ذاته بحيث يقبل الاشارة الحسية ويختص
 ببعض الجسم تلك وهذا المعنى يستحيل انفكاكه عنه واتى في حيزه مكانا
 تمايلزم اذ لم يكن حاويا لكل ما عداه **قوله** اكثر من الصلح المحيط
 وذلك لما بين من ان الدائرة اوسع الاشكال المطمحة وان الكرة او
 سع الاشكال الجسمية بمعنى ان محيطها اذا تساوى محيط غيرهما

هذا كان مساحتها اكبر من مساحة ذلك لغير الشبهة المكعبة اذ جعلت
 كرة وهي باقية بنزاتها المخصصة كانت مساحتها في الحالتين واحدة
 فكان السطح المستدير المحيط بها اصغر من مجموع السطوح
 المحيط بالملكبة اذ لو تساوا كان ما في داخله اكبر مما احاط به تلك
 السطوح واذا كان هو اصغر من ذلك المجموع كان السطح الحاوي للمكان
 له اعنى المكان اصغر من السطح المكمل لذلك المجموع وحاصل
 الجواب ان الشبهة باقية بنزاتها المعينة دون عوارضها المتبدلة
 مع لقاء شخصها بعينها لاجاز اختلاف المكان وان كانت المسافة
 في حال التكعب وانكروا ولقائل ان يقول الرفع لا يحصل الا
 بالحركة وبوضوح هذا المنع انما اذا فرض زوال الابطاق على اي وجه ممكن ان
 يتصور كانت العالمة مرتفعة عن السافلة فماسها اما ان يكون
 منقسما في جهة الارتفاع او لا والثاني والاول لم يكن حاصلا فتعين الاول
 فيكون مسافة بحره لا يمكن قطعها الا بحركة في زمان فظهر ان الارتفاع
 لا يكون رفعا او لا يكون محتصة وهي الاستقرار وهذا التقسيم
 مرسل او حاصله ان الكيفية اذ لم يكن محسوسة باحدى الحواس الظاهرة
 ولم يكن محتصة بنزوات الانفس ولا بالكميات فهي منحصرة في الاسد
 ذلك اما نحو القبول او الابقبول ولا دليل عليه نعم تمتك في ذلك
 استقرار كما اشار اليه بقوله الاستقرار الا وليت اقر عن المكان والحز
 كان فان الحواس ينفع عملها انفعالا ماسالا او لا ولعل الشايع انما يذكر

قوله انما يحذر منها انفعاله في الحول الكبر في الشئ انما يحذر منها انفعاله في الشئ

هذه القيد بناء على أنهم عدوا من المحسوسات الحقة والثقل وصرح
 بذلك الرئيس في كتاب المعقولات من منطق الشفاء مع انه قال في
 فصل الاسطقس من الشفاء ان الحقة والثقل بما لا يحسن بهما احسا
 اوليا وبواقعة بارادة الشارح في وجه سمية الكيفيت اذ لا يحسن بهما
 من كونها مملوكة اذ لا وبالذات بخلاف اليها في فاتيها مملوكة توسطها
 وايضا لو اعتبر يلزم خروج الاواني المحسوسة اذ لا يحسن بهما الا بوج
 بتوسط الاضواء والجواب عن هذابان الضوء شرط وجود اللون
 في نفسه لا شرط احساسه بعيد اجدة او لعلك تقول فما بالهم عدوا
 الحقة والثقل والالوان من الكيفيت المحسوسة مع انهما ليست مدركة
 للحواس ولا وجعلوا الاشكال مندرجة في الكيفيت المختصة بالكليات
 المقابلة للكيفيات المحسوسة مع تعلق الاحسا بها ثانيا كما يرى في
 ما ذكره في توجيه قيل الاولية فنقول لا يبعد ان يقال الاحسا
 المتعلق باللون غير الاحسا المتعلق بالضوء وان كان الاول مشروطا
 بالثاني وكل واحد منهما محسوس على حدة باحسا يتعلق به بنين
 بشئ من هذابان الاحسا والمحسوسين واسطة على معنى ان يكون
 احسا متعلقا او لا بتلك الواسطة ويكون ذلك الاحسا بعينه متعلق
 ثانيا بذالك المحسوس لا ارتباط بينه وبين الواسطة وكل واحد منهما
 محسوسا ولا وبالذات على قيس ما قيل في الاعتراض الاولية وانها
 ينافي الواسطة في العروض دون الواسطة في السور وما ذكره من ان الاحسا

باللون

باللون مشروط بالاحسا بالضوء ولا ينافي ما قررناه ولو قيل ان اللون
 لا يحسن به او لا لم يرد به نفي ذلك المنفي بل اريد ان الاحسا بالضوء مقدم
 بالذات على الاحسا باللون وهكذا حال الحقة بالقياس الى الحرقة مثلا
 الازالة التقدم من باب الزمان لا بالذات اما الاشكال والسطوح فاني لمحتسب
 بتوسط الالوان على معنى ان الاحسا الذي يتعلق باللون سعلق هو
 بعينه بالشكل لا ساط محسوس بهما وهو محسوس اساسا والعرض على
 قيس ما ذكره في الاعتراض للممة بشد كالحا التصديق لما ذكرناه ان
 اللون في الحقة لهما انكشافا والمجلاء وعند الحسن يتصور مثله والاشكال
 شكل وما في حكمها من الحركات وغيرها وعلى هذا ينبغي دفع الاشكال
 بممازيره فان كل ما يتعلق به احسا في ذاته سواء كان مشروطا بالاحسا
 اخر او لم يكن وسواء اخر عن احسا اخر بالزمان او لا فهو من المد
 المحسوسات وكل ما يتعلق به احسا متعلق بشئ اخر فليس مدونها
 بل ذلك الآخر واعلم ان كلام الشارح ولا تنافي يكون مملوكة او لا وبالذات
 ينافي ما ذكرناه سواء حمل على ان المراد بالذات هو ما يقابل بالعرض او لا
 التقدم الزاتي وعليك بالتأمل الصادق والتكلمان على التوفيق
 عند الاحسا بها فالمحسوسات مسوعة لا يقال الحواس وتابعة لا يقال الحواس
 وكانت مسوبة اليه بالافعال التي هو المزاج قال الامام اما السطوح
 واليبوسة ففي كونها تابعا للمزاج شخصا او نوعا كلام لا محتمل ان يقال
 فهما ذلك وان يقال ليست تابعا بعين له اصلا بل كل واحدة منهما قايمة
 بالاساط لا بالمركبات ولا ياتي هذا الاحتمال في الحرارة والبرودة لا تأخذ

في العاجين الحرارة والبرودة فوقها كانت حاصلة في مفرداتها
 كفيات اول هذه الاربع يسمى اويل المموسك كما ان المموسك يسمى
 اويل المحسوسات غنية عن التعريف بالحلة والرسم والرسم
 مدركه بالحواس ولا مدخل في ذلك للحلة والرسم واقا كلياً
 كما هي الحرارة والبرودة فالاحسلسن بحزئياتهما كافيته في
 ادراك الماهيتين بحذف الشخصك ولا حاجة الى تعريف اقلا
 كيف واتي تعريف يورد هناك كان في افادة التصور قاصداً عن
 تلك الاجناس كما لا يحفي على من تأمل وانصف ففعل الصورة
 الفوعية بواسطتها في المادة اي في مادة المجاور والحرارة تخص
 بتفريق المختلفات هذا اذا اشرت الحرارة في الجسم المركب من الا
 حسام المختلفة لطافة وكسافة اما اذا اشرت في الجسم البسيط
 كالماء افادت تفريق المتماثلات وجمع المختلفات ولاسه ان
 الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية انما قال الاشبه لان الحرارة
 النارية انما تقدم الجوة اذ الم ينكر صورته بالامتزاج والفايلون
 بان الحرارة الغريزية هي حرارة الجزء الناري هم الاطباء قالوا الكيفيات
 تغير عن حرارتها فيكون صورته وتغير على حاله متوسطه متشابهة
 واقا الفلاسفة فذهبوا الى اختلاص كفيات البسيط وحصول كيفية
 واحدة متوسطه متشابهة فليس في بدن الحي من الحسام المركبة حرارة
 نارية بل فيه حرارة اخري مخالفة للنارية في الحقيقة كما ذكر كحرارة
 الشمس مغايرة فان حرارة الشمس توش في عين الاعشي بخلاف حرارة

شبه كوزبه

النار

النار ومنع بان البرودة اي ابطال هذه القول هي البلة الجارية على
 ظاهر الجسم من الاجسام ما هو رطب الجوهر كالماء فان صوت
 النوعية يقتضي كيفية الرطوبة في مادته ومبتل وهو الذي جري
 على ظاهره ذلك الجوهر والتصق به او تفريق جوفه ايضا ولم نفقه
 لينا وذلك الجوهر ح يسمى بلة ومسفع وهو الذي نفق في اعماقه ذلك
 الجوهر وافادة لينا والرطوبة يطلق على البلة الجارية على سطح
 الاجسام وهي هذا المعنى جوهر ويطلق على الكيفية الثانية للجوهر
 والكلام فيها بمعنى الكيفية لا بمعنى البلة اللهم الا ان يطلق البلة على
 تلك الكيفية ولانزاع في الالفاظ لان المشهور في الاستعمال ما
 ذكرناه وقولنا بلة الطارية على ظاهر الجسم يمنع من حملها على
 الكيفية اتفقوا على ان الماء رطب ولاشك ان يسهل التصاقه
 وانفصاله من الاجسام وان يسهل تشكله باشكال مختلفة وتبين كمالها
 فمنهم من قال رطوبة عبارة عن كيفية تقتضي سهولة الالتصاق
 والانفصال فلا يكون الهواء رطباً ومنهم من قال هي عبارة عن
 الكيفية المقضية بسهولة قبول الاشكال او تركها فيكون الهواء
 رطباً بل ارجح من الماء قوله لو كانت الرطوبة اه من السوال انما
 يتوجه اذ اشرت الرطوبة بالكيفية المقضية للالتصاق
 حق يلزم ان ما كان الصق واشد التصاقاً كان رطباً انما
 اذ اشرت بالكيفية المقضية بسهولة الالتصاق يلزم ان ما كان

محسوسة ولا بد لها من مبدأ هو النفس او الطبيعة وان فسرتها بحسب المدا افعة

اسهل التصاقا كان اربط والعلم ليس سهلا التصاقا من الماء
بل هو اشدة منه للتصاق والفرق في قوله كغسا انفعال ساك الانفعال في هاتين
الكيفيتين اظهر من الفعل كما ان الفعل في الحرارة والبرودة اظهر من
الانفعال وان كانت الكل فاعلة ومنفعلة يحدث منها المراج قوله
ويسمى المتكلمون الخفة والثقل اعتمادا او الحكماء استوونها مبالا طبعيا
فعلى هذا لا يكون الميل الطبيعي نفس المدا افعة الصاعدة والهابطة بل
ما هو مبدأ لها وما ذكر من ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يوجد فيه مثل
طبعي انما هو في المثل بعني المدا افعة اذ لا استحالة ان يكون في مكانه
قوة بحيث لو كان هو خارجا عنه لحرسته اليه وينتفي عنها ذلك
لا نتفاء شرط هو كونه خارجا عن مكانه الطبيعي فلا يلزم هرب
ولا طلب بخلاف المدا افعة فانها اقا هرب واقا طلب سواء مرتب عليها
حركة او لا الا انها لا يقال لانني بما يوجد له المدا افعة الا ما يكون
مبدأ لها حركيا حيث يمنع تحللها عنه فيتم الاستدلال في المقامين
اعني امتناع الميل في الجسم حال كونه في حيزه الطبيعي سواء فسره بنفس
المدا افعة او بما يوجبها ويلزم ايضا امتناع اجتماع الميلين الى جهتين
على التفسيرين كما اشار اليه الشارح فيما بعد قوله وقد يكون طبعيا بان يكون
منبعسا الميل ان فسره بنفس المدا افعة كانت النفس بارادتها والطبيعية
مبدأ لها وهذا اطلاق المدا افعة فيكون النفس والطبيعية مبدأين
شيء يقضي المدا افعة وجود هذا المتوسط في خفله والميل القسري

فالظاهر

فالظاهر ان القاسم فيه يسمى الطبيعة ويجعلها بحيث توجب
المدا افعة المحصورة لانه تقتضيها استدرا وبقايتها مع انعدام
القاسم قوله وهو الوجه غير لينة الليل واعلم انهم يستدلون
بهمز على وجود الميل بالمعنى الثاني وهو علة المدا افعة فيقولون
ان الحجر الكبير والصغير المرس الى فوق نفوه واحدة في مسلة واحدة
يخلفان سرعة وبطو فلا بد هناك من عائق مانع يخلف حال قوة
وضعفا ولا مانع على تصور هناك الا المدا افعة الى خلاف تلك الجهة
او ما يقضيها لكن وجود المدا افعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها
محتمل فتعين وجود مقتضي وهو اللط ويتوجه عليه ان المعاق
هو الطبيعة فلا حاجة الى من يتوسط بها وبين المدا افعة على ان
حضر المعاق في المدا افعة وما يوجبها من لجواز ان يكون مقتضي
السكون معاقا قوله الميل هو العلة القريبة للمدا افعة من قدر
الميل به من توجه عليه ما ذكره ومن جواز ان يكون ايجابا للميل
للمدا افعة مشروطا بشرط يخلف عنه احيانا لم يتوجه عليه ذلك
نعم قوله وانما يكون حركة الجسم الكبيرة هو الجواب عن الاستدلال
على الاجماع والوجود ايضا كما اوضحنا في الحاشية قوله اوله
وبالذرات وهو اللون والصورة جعل اللون مبصرا ولا وبالذرات انما هو
بالمعنى الذي حققناه ولا ينافي كونه مشروطا ببصار الضوء قوله لا
العقلاء يبدؤونه عقولهم يدركون التفرة وذلك يتوقف على ادراك
كما وما يتوقف عليه البدن اولى بان يكون بدنه اثيرا ان المقصود

تصور الحقيقة والتفرقة كافتوح على ذلك بل على الصور بوجه ما
وهكذا الحال للاستقرار والحق ما تقدم من ان الاحاس بالجزئية
كافي في ادراك ماهية المحسوسات واقوي في ذلك مما يمكن ان يذكر
لها من التعريف عند التأمل المنصف قولنا ان يبقى المحل في غاية
اه قيل في شرح الملخص ثم يطبع المراد كالمع في ما يطبع في العلق ويصف
فيه عاب التصفية حتى صار كانه اللمعة ثم يختلط به ان الما ان
في عقد المحل الشفاف من المراد كالمع ويبيض في غاية البياض
كاللبن الرايب ثم يحذف قوله والحق ان اختلاف الالوان
هنا كلام منسوب اليه من قول حقيقة هي الفة
لحقيقة اللون الحاصل لاحفاء في ان الحال تنفبا بحسب اختلاف
الضوء وشره وضعفا لكن محتمل ان يكون اللون واحدا في جميع الحا
لات ويختلف مراتب الخلابة وانكشافه على حسب طلب الضوء فلا
تحدث من ذلك ما ذكره الله تعالى الا ان يجعل اختلاف حقائق
الالوان ايضا معلوما بالحدث قوله يوجد شريده اذا كانت
صرفة ومن الناس من توهم في السواد الشريد اجماع التوائين
فيجوز اجماع المثليين والسواد الضعيف اجماع سواد وبياض معا
في محل قوله متحرك مقتض طبايعها اذ ليس هناك ارادة ولا
قوله اكثر من الما تحت في العتامة ما دله نشات من حل عبارة
المتن على خلاف ما اريد بها فان شرا منك مصدر المجهول اي اكثر
مستور به فتوهم مصدر المعلوم قد تبعده لما تحت لان الضوء لا

يكون سائرا اشتغال الحس بعض مدركاته يضعف ادراكه لما وراءه
على حسب ذلك حتى اذ قوي الاشتغال بالتوسط امتنع الاحاس بما وراءه
الا يري ان الزجاج كلما لونه اشد كان كثره بما تحت اقوي وهكذا
الحال في تفاوت الفاظ فعلي هذا القياس يلزم من كون الضوء جسماء
محسوسا كونه لما تحت على تفاوت شدته وضعفه اللهم الا ان يقال
الضوء لا يمنع نفوذ الشعاع فلا يكون سائرا منها ما هو اول الضوء
اما ذاتي واما استفاد من موضوعه السا اما اوله تقرير الدحل الظاهر
ان تقرير الدحل هكذا لتكليف الهواء بالضوء لوجبه الهواء مضيا كما ان
الحس بالجدار حال تكليفه بالضوء والتأبط فكل المعدوم وح يبطا ما ز
كروه من ان الظل ضوء يحصل في الجسم من مقابله الهواء المتكليف
بالضوء وتقرير الجواب ان الهواء له لون ضعيف وضوء ضعيف فلذلك لم
الحس بخلاف الجدران فان لونه ليس بضعيف فضاء وبالخاص من
مقابلة الشمس قوي والحروف كنفيلك عبارة التوس في حد الحروف بدئية
عامرته للصوت بتميز بها عوف صوت آخر مثل في الخفة والثقل متميز في السهو
اي عن بعض آخر شارك في الحدة والثقل هذا هو المراد وان كان عبارة المتن
يقضي ان التميز في الحدة والثقل اما الطول والقصر الطول والقصر
والصوت باعتبار الوقت الواقع هو فيه فيذكر فيه امتداد بحسب
اجزائه الواقعة في اجزاء ذلك الوقت فتلك الاجزاء مسموعة وذلك
الامتداد مودوم واما الملازمة والتزاؤ النفس بالصوت فمن الوجه
انك وان اريد بها كونه بحيث يلتزم كانت مودوم والثقل وان كانا مسموعين

لكن لا يميز با حادها صوت عن آخرتها كانه في قوله فلا تميز بينهما من كذا كانت لا يقال فلا حاجة الي الاحتراز لعدم الامتناع واليكيفية لا تفرق الا بالمدرك

فات

一

۱۰۰

وجوده او مكانه ليس الا لتلازم كونه الازدياد حاله وبارحها سابق لان الحادثة حصلت في عين الحادثة الى ما لا يمتد ما يوجد بالوجود
الاساسي الذي هو مصدر الالات في نظمهم الاحكام لا ما حصلت فيهما هيتهما موجودة بالوجود الظلي وكل ما اوافد من ان صورة الجبل
اعراض فان الجبل هو ما لا يوجد في الخارج كان لا في موضع تلك الصورة التي هي ما هي لك الجبل هو تندرج تحت هذا الحد قوله للعقل
واحد ولا يكون التلازم بين كل محصول صورته العلم في العالم بالاحصول المعلوم بانه فلا يلزم ما ذكرتم من المحذور وقوله بالصورة المعنوية

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

...

فیه اسرار

معرفة بالترجم بالنسبة اليها هو المعرف اي المناظرة بعد ان النسبة خارجة عما صدقنا من عليه والجارح فالله تعالى فلهذا ذكرنا
والتمت انفسنا بالاعراض والمناظرة في الجارح عبارة في تلك الحركات الموصوفة والاشياء الموصوفة النسبة فاربعة عنها فانها انما معلقة بالترجم
والاشياء بل على وجه يجوز والنسبة لانها معلقة على ما يخص الاجسام ويؤيد فيقولان الاخير ان ايضا لا يجوز ان السؤال الثاني
كما يندفع بهذا الجواب الشبهة يندفع بالجواب الاول المخلص السؤال الاول ان اخذت باعتبار الجوارح كقولك تامة بعد اذ اخرج العلم العالي
بشرط تامة او اخرج المعلقة بشرط صدقته قبول الامر بفضل فيدبر فيما الشرايط وتفاع الموقوف والمالم يكن شجرة اعلل الاربع معلقة تامة لانها
جملة ما يتوقف عليه وقوعه انما على ما يحتمل وطاهر ان مجموع العلل الاربع بدون الاعتبار المذكور ليس كذلك اذ الوضو بالتفصيل اذ لو لم يكن
بالنفصل كان عين المعرف فلم يجد معرفة اما الاضمار المذموم ذكرناه وهو اضعاف الصور والمعلقة فقط فانه جارح على ما كان عليه
العلم ما اخذ فيه علل الاربع بسرها واما انك فانه عاين لما هو المشهور والمحقق ان تعريف الماهية الحقيقية كانا كالماهية بل كان يكون
المعرف مساويا للمعرف او يكون متساويا عليه واما اذا كان تعريف الماهية الحقيقية الذاتية وهو قد يكون تعريفها بالاجزاء او غير
الجزء بل ما نفع عليه الرئيس في الشفاء فحاصل الجواب انما هو ان تعريفها بالاجزاء الجزئية انما هو في بعض الماهيات الحقيقية وليس
حسب الماهية واما في جميع الماهيات الحقيقية او كانت معرفة في الحقيقة او لا في العلم فان بعض الماهيات الحقيقية غير المعرفة حسب الحقيقة
بل على لانه تور تعريفها بالاجزاء غير الجوهري انما هو كالمعروف والبيت فان اجزاء المعرف والبيت لا يعمل عليها واما ما صدق الشبهة
فانما هو في الاول انما هو في الثاني فمحقق جواب وان دفع العيب نعم ان كلامنا في الماهية لا يقتضي في هذا الجواب انما يقتضي في الماهية الحقيقية
المستعينة بالمحققين نقلنا انما وصف المستعينة بالمحققين انما ان كلامهم اقوى من كلام المتأخرين وهو قد يرد في ذلك
لان منافاة الكلام المتأخرين انتم من منافاة كلام المتقدمين اي لان التساوي في العموم والخصوص انتم من منافاة في الجملة والمنافاة
الخاصة انتم من منافاة للقيام ظاهر عالمنا لا يلبس ان نقلنا في وجه عدم الكلية ان المقصود هنا بيان تعريف بعض الماهيات
الحقيقية بالاعمال عليها وتعريف البيت والمعروف ليس كذلك فيما حققنا في حاصل معنى كون المعرف هو الاقتراف فانه هذا المقول
علم بالابتن على معنى المقول ولا يخفى ان الظان لكل علم المميز الاول يوجب صدق التعريف على التوقا كما ذكرنا وكنت عال الشبهة
في التعريف من غير قرينة فيفرض انما هو في وجه حواره فلا وجه لقوله ولا يخفى نقلنا انما هو في وجه حواره لانهم في اطلاق
الدليل على المعرف ايضا فعلم قد يثبت في هذا الاطلاق في اهل هذه الصناعة فاستعمال المشرك في غير قرينة باق وذلك كاف في
عدم جواز التعريف يعني ان يوجب ان المراد في العلم المعنى الثالث وجه الاعانة ظاهر مما يتوحيح جده ان نقلنا
في وجه الناسدان الاخر او يذكر الدليل الظني بعد تعريف الدليل الظلي وعدم التعريف للدليل الظلي مما لا يلحون بعد في كتاب
اللايحي ان كل الدليل على الظني وهو يقتضي جعل العلم بمعنى اليقين كما ذكرنا واما الحقيقة صاحب التعريف افاق قلت على ما نقلنا
من انه انما قد يفاعل الاطلاق وجه يتوحيح هذا التعريف ليس مما يقتضي الجواب بل هو المقوم فنقلنا المصنف كلامه فلا يتوهم ان هذا
التوجيه مما لا يرضى به صاحب التعريف وهو المصنف لانه حمل المزموم على ظاهره في تعريف المعرف كما في شرح القاموس ولا يرد عليه التقى
المذكور وجعله واردا في انهم عليه ان يكون الحال في هذا التعريف ايضا كذلك فان يجب عليه ان يوجه النقص المذكور منا بعد ذكرنا
التعريف لانه مما لا يرضى به كما فعلنا في شرح القاموس قلنا لانه هنا في بيان اصطلاح النعم ونقلنا لا في بيان معناها وسنينا وهناك
كان في صدر شرح مقالناهم وبيان صحتها وفسادها فاعلم ان المراد في المزموم المذكور ما هو علم وجه النظر والاشياء
مخط الاخر انما يدخله الماهيات ان استلزام علوم الماهيات لعلوم لوازمها ليس علم وجه النظر والاشياء اللهم الا ان كل انما
انما بعبارة تجعل في مواضع الضرورة لان اصطلاح هذا الفن يلازم اصطلاح اصول بل متحدان في زياد بعفهم في علم وجه
الافتقار في تعريف اصول الفقه اخبر في علم خلاف زعمنا منه ان قواعد ما يتوصل اليها الفقه موصلا قرينا في جملة علم اصطلاح المقول

[illegible]

في جواب السؤال الاول عدم الاستحالة وهو احد الوجوه اعلم في صفة النقض وفي الامارة التي يركب بها العلم بالظن بعدم المدلول
 فالاقرب في الجواب انما قال فلا قرب لان هذا الجواب ليس باسم لما في الشبهة على ما سبقت اما عند ظهور الترتيب لا قرينة هنا على ان
 المدلول في الوجوه الوقوع فكان يجب التمسك به فالسؤال منه بعدم الانعكاس باق بعد النظر ان نلاحظ الوجوه ثم لا دخل في التوقف
 كما ظهر وقوله ثم لا صدقة الآية فظهر من فيه قولهم في ظهور الغيوب وعن ظهور العكس في مثال هذا كذا من ان يحسم والتقدير ان الامارة في
 الحقيقة التي يركب بها العلم بالظن بالمدلول ان لم يكن المدلول بعد ما او هو هو بالظن واما علم اصطلاح الاصول في هذا العلم
 فقدر ان يحمل العلم في تعريف الامارة على البقي كما قلناه ولا ضرورة فيه فانه يجوز ان يكون المدلول في العلم بالظن مطلقا على ما
 اوتاهنا اليه في سقيم التوقف على اصطلاح الاصول فليقل فلما ان سلم بعد لان اول صدق التوقف على المدلول في العلم بالظن كسب
 اصطلاح الاصول فان الغرض مثلا دليل فليعلم علم الزعم فلا يصدق عليها ما يركب في العلم بالظن بالمدلول لعدم اشتراط كذا فيصدق
 عليها كما استدله بوقوعه على وقوع غيره علم ما هو اصطلاح الاصول هذا ما نقلناه في هذا المقام مع زيادة توضيح للمرام ولا بد من
 عليك ان هذا جميع علم في الاصول كما ذكرنا وما علمنا من بيان معناه مستوفى واضح علم بعض ما يصدق عليه دليل الظن
 وهو الذي يركب في العلم بالظن بالمدلول كما قلنا في الشبهة في الزعم فليقل وهذا ان الامارة التي يركب بها العلم بالظن بالمدلول
 يصدق عليها الامارة ولا يصدق عليها التوقف المذكور وذلك لانها اذا كان ولا فلا فيه سيمسك بعين ان كذا في هذا القول فيكون
 الاصل ركنا مطلقا فلا يتوقف ما قيل في تسمية العلم الداخلي في العلم كما انما هي باعتبار كونه جزا للمطلق لان ذلك اصطلاح متعارف
 من هذا علم ما اعرفه فذلك القابل وان لم يكن الموقوف عليه له الخارج اليه الذي يتوقف عليه العلم الخارجي عند فالتوقف على العلم
 والخارج صفة جرت على غير من يملكه وكذا ابرز الفهم في هذا بل لا يقتصر التوقف عليه لان العلم الضرورية حادثة في الجموع
 و مع المدلول لا تتقدم عليه فلا يكون المجموع من حيث مجموع متقدم عليه فلا يتوقف عليه التوقف على العلم التامة بسيطة
 اقول ان لفظ التامة يوزن بالتركيب فلا يصدق عليها التوقف ان استثنى دفعه بان يثير العلة البسيطة تتوقف عليها كان
 المتعلق وارتقاء الموانع فلا يكون من نفسه علة تامة بل يكون العلة البسيطة مع ارتقاء الموانع وامكان
 المدلول علمه ما يتوقف عليه وجود الشيء فلا يتوقف النقض بها لان المدلول ليس بصارفة عليها فلا يثبت
 خروج عن التعريف وهذا قال لو خرج تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء كان اولى ولم يقل صوابا في التعليل
 في اللغة احوال الممكنة من المعنى للقول والاصطلاح ان تبين علة التي يدور في حقل العلم كذا ان السبق بعد السبق
 يدور في حقل العلم وقيل من كان السبق بعد السبق بل علمه لا ينفصا فكذا تبين علة التي يدل على علة الشيء فانه
 الظان المراد بالعلمه الا اقول فليعلم هذا ما قيل من ان التصرف في جميع طرق الاستدلال بالعلوم المساوي
 علميته مع جوابه بتعظيم العلة لان المدلول يكون واسطة في حصول التصرف بالعلمه فلا يجوز الاستدلال به
 وسواء ايضا الاخر انما بالترويد في العلة بانه ان اريد العلة التامة او الناقصة فلا دلالة للعام على الخاص
 وان اريد العلم وهو عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء والعلم على هذا سبيل لا يستلزم العلم بالشيء
 الموقوف مع جوارب البعض عنه باختيار الاول لقرينة تدل عليه وان المطلق يتصرف الى العلم
 لانه من علم ان يكون المراد من العلة علة تحقق الشيء وقد عرفت ما هو المراد منها كما في العلم ان
 العلم احوال وعلم ان الحد الاوسط في العكس لا بد وان يكون علمه نسبة الاكبر الى الاصغر في العلمين
 فان كان مع ذلك علة لوجوده في النسبة في الخارج فينتج في ذلك برهاننا لمتالاة بوجه القيمة في العلمين

والخارج وإن لم يكن كذلك بل لا يكون عليه نسبة إلا في الذم لا في الثناء فذكرنا أننا لا نثبت نسبة
النسبة ووجهها في الخارج دون بينها **فكقولنا** هذا متحقق الاطلاق لقول فان تحقق الاطلاق عليه
وسبب تحقق نسبة الشيء إلى المجموع في الخارج وكذا سببه ووجه حصول التصديق بتلك النسبة **فكقولنا**
كقولنا هذا مجموع اقوال فان الشيء عليه لا يتحقق نسبة تحقق الاطلاق إلى المجموع في الخارج بل الأمر
بالعكس إلا أن سبب التصديق بتلك النسبة **فكقولنا** ضرورة الاتفاقية احوال فيجب لنا أن يكون المراد من
الاقتضاء الضروري لزوم فرفعه الاقتضاء الاستدلال من تعريف الملازمة موانه كقولنا لو وصيت لك
علم المديون لو حيت على الغيرة فان اقتضاء الحكم الأول بالحكم الثاني ليس ضروريا بل هو استدلالا وقد كان
والطائفة أرادوا بالضرورة هنا ما يتعالى الاتفاقية على ما ينبغي قوله لا اتفاقيا ويعم الاستدلال لكن الاطلاق الفوري
هذه المعنى غير متصور وايضا اقتضاء العلم على الضرورة المعامل الاستدلالا مما جازى ارادة ولكن
المعنى والحق ان المراد من الاقتضاء العلم من ان يكون ضروريا استدلالا ورايبا كقولنا كلما كان
وجود الكون الحيوان موجودا او غير داري كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا اما لا شأن بوجوده ولا بغيره
بين هذه الاقسام معنوية لا لفظية واما انه لا يتشكل الملازم بعض اذا وجد الملازم بين الاحكام يوجد الملازم بين
المفردات كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فلهو فكما وجد الملازم بين قولنا كلما كان الشيء انسانا وبين قولنا
الكون حيوانا فلهو كونه انسانا وللحيوان المفرد ويمكن ان يجعل قوله واما انه لا يتشكل كونه اسادة لما قبل من اما معنى
الملازمة بين المفردين هو انه كلما تحقق احد المفردين تحقق الآخر لعلاقة بينهما فيكون التعريف متساويا للملازمة بعض
انه كلما وجد الملازم بين المفردين وجد بين الاحكام بالناويل المذكور الا ان سببا كلامه ياب عنه ذلك على ما لا يخفى على
المقابلة مع انه لا كان الملازم بين الاحكام هو اقتضاء احد الحكمين للآخر علم ان الملازم بين المفردين هو اقتضاء احد المفردين
للآخر بين ان يكون وجودا في الخارج ان يكون طرفا لوجوده ان يكون طرفا للخارج ان يكون الطرف
طرفا لنفسه لا لوجوده واما هذا شأنه لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج لانه الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرفا
لوجوده لا لتلك كانت في موضع بين ان يكون له معنى ان يكون امتناع الانفكاك عن الآخر طرفا للخارج كونه
متصفا في الخارج واما النقض فتوصفه كراهية الامام عند هذا التشكيك بانه في الضرورية فلا تحجج كقولنا
ورد عليه المحض وشرح القضاة بانه غير مرفوض عند المحض المحصلين بل يجب فساد دليل الخصم بالمنع او النقض او غير
ذلك وقال بعضهم نصرة للامام ان نقض اجمالي الا ان يقال لا بد من المغالطة من التناقض وبيان موضع الغلط
فعله هذا بوجه واما النقض ليس علم ما ينبغي وقد اجبت عن هذا التشكيك باجوبة كثيرة احسنها ان يقال واما ان
يلزم من دليلكم نفي الملازمة او لا فاعلم كلا التقديرين ثبت الملازمة وحاصله ان هذا اعنى التشكيك لا يضر المحلل
عبارته الخ متعلق بالانفكاك الضافي اليه حوازا لا بالانفكاك المحض عا اليه وليس له عبارة عن الموصوفين بين ان يجوز
انفكاك الموصوف عن الشيء من ان انفكت هذه الصفة عن الموصوف لكون الموصوف متصفا بالانفكاك عن الشيء من وج
يكون ايضا لو كان ان انفكاك جواز الانفكاك مستلزما لامتناع الانفكاك المفروض استحالة يكون انفكاك جواز الانفكاك
فلا لا امتناع الانفكاك كاستلزام الحال الذي هو امتناع الانفكاك ولا شجة في ان يجوز ان انفكاك جواز انفكاك الموصوف

عن الشيخ وادرك ان انفعال جوارز الانفعال محال بترت امتناع الانفعال كجوارز الانفعال كقوله في بيان
 اخرى انما غير هذه العبارة لان ما لها واحد على ما لا يخفى واما ان يكون جوارز الانفعال بمعنى جوارز الانفعال كالموصوف
 عن الشيخ وان كان كذلك ان لم يكن جوارز الانفعال كمتنع الانفعال عن موصوفه يكون جوارز الانفعال
 اي جوارز الانفعال كالموصوف عن الشيخ جائز الانفعال واذا وادرك جوارز الانفعال كالموصوف عن الشيخ امتنع
 انفعال كالموصوف عن الشيخ فيمكن التلازم لا بد منهم الا تعال بان انقلاب الجوارز الى الامتناع لان التلازم بينهم
 الامتناع لذاته تا مل فان هذا المقام من مذاق الاقدام ودر كنه توفيق سالك العلم من بعد اى احواله
 هذا البعد لا بد منه في التعريف ليجز الانفعال كقوله لا ينهم من التعريف لان الترتيب لا بد منه
 حصوله شي عند حصوله في الدوام والاكثارية مما لا ينهم منه ولا من صلوح العلية لان المدارك الانفعالية
 لا بد ان يكون حلة للدائرة لانها امور ممكنة لا بد لها من حلة فلا اقل يصلح للعلية والان يلزم والحق بعلية
 المدارك لا يصلح الا بعد ترتيبها لا بد من حلة مرة بعد اخرى وما قبل ان صلوح العلية لم يكن الا وان يكون الترتيب
 دايما واكثر فاذا كان نادرا يحصل لم يكن له صلوح العلية وكان من الاتفاقيات مجرد وجوب ليس عليه
 شبه فضلا عن حجة قضبان اذ قولنا ان كانت الشمس طالعة فالساعة موجودة مفرد بين آه
 كدوران الاسهل مع ضرب السحونيات في وجود العلول آه قولنا ان كانت الدخان موجودا كانت
 النار موجودة فانه يصدق فيه الملازمة لان العلول ملزم دون الدوران لعدم صلوح العلول للعلية
 فاعتبر صورة آه اي لوجود الدوران بدون الملازمة لا دمة جزئية البتة آه كما تقول كلما تحقق
 الانسان والانس ان يتبع من الشكل الثالث من الضرب الاول قد يكون اذا تحقق الانس ان فئت
 الملازمة الجزئية بين القضبان ما يشوق عليه صحة الدليل اشارة اذ يجوز كونها بمعنى قضبة
 جعل جزء العلية لان المقدمة بهذا المعنى لا يصدق على الصورة فلا يصدق التعريف على مع الصورة
 مع انه مناقضة وبهذا سقط ما قبل آه هذا عجز من القائل مع اعترافه بخلافه في قسم الشارح
 والمراد لا يخلاف مدعى صحة آه هذا اشارة الى دور ما قبل ان التعريف غير مانع لان العلل اذا ادعى وجوب
 فآه الفاتحة في الصلوة والحد على دليل وان نل ادعى وجوب الزكوة في اعلى واستد عليه
 بدليل يصدق عليه التعريف مع انه ليس بمعاذنة وحاصل جواب الشارح ان اللفظة الخلاف وان كان
 عام لكل التعريف خصه ههنا بما يكون نقضا لما اقام الدليل عليه الحضم مستلزم للقبضة اجيب
 ابضا بان لفظ الحضم ارى ذلك ايضا لان لا يكون خصا الا بان يكون متبا لا بنفسه العلل او باقيا لما يشته
 قال المصنف في شرح النفس كالمقصود من هذا الحكم دفع ما اريد على التعريف لصدقة على القلب
 وحاصله ان القلب من اقسام المعاذنة فلا فرق صدق تعريفها عليه ولا تعارضه بالغير آه
 واشتد المذكورة في شرح البلاية فالأقرب نقل عنه وانما قال اقرب ولم يقل في وجوب والصفي لان كلام
 المص لا يخفى صلاحية الاعتذار وايضا ان التحقق غير قبل والاعتذار ان كان النفس متبعا على
 التخلف بالغ فانه وقال هو التخلف ويمكن ان يقال وجه الاعتذار انه هو تقدير المضاف اي بيان
 تخلفه بغيره والثاني آه هذا الوجه اشارة الى دفع ما اورد من ان التعريف غير مطرد لصدق على

العلم حاصل ان مادة الفرض باعتبارها اعتبارا من الدليل بالتخلف واعتبار منع المولد لا يبرر الدليل على نقيضه وصدق التعريف باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا محذور وما قيل ان الثاني اخصم على الدليل مم في العكس بل فيه ترتيب الذي ونقيضه على الدليل لانه تحقق الدليل مع عدم الحكم وفي العكس لا أحد من المناظرين يدعي اثبات مدلول دليل لا بالتخلف فيه بل هذا افتراض والثالث ان التحقق آه القوم اتفقوا على منى النقيض هو التوافق واصطلاحه عليه فتجوز كونه منشا وآخر اطلاق البعض عليه مناقضه في اصطلاحهم واصداره اصطلاح جديد وهو ليس بدواب بل غاية الامر فيها النقل منهم على خلافه وايضا عنوان البحث بالتحقيق مما لا ينافي بيان الاصطلاح وقد يفيد بالاجمال آه انما يفيد بالاجمال بقدر العقيد بجزئية الحكم لم يفيد في التقصلي بها لان التقصلي اذا اطلق يشاد بالاجمال في تحصيله فمهم بدون العقيد والاطلاق عليها وقد يفيد واما المناقضة فلا يتبادر منه بدون العقيد والاطلاق عليها مع العقيد دايما من باب ومؤيد بسبب معنى ان معنى كون العقيد منبسطا على المستند كون المنع منبسطا ومؤيد بسببه لا كونه معي لودود المنع كما لوهم فسقط ما يفيد ان هدم المنع يستلزم هدم المنع عليه فيجوز الكلام على السند مطلقا ويستلزم منه من المنع والتميز وضع الشيء في مرتبة آه فسر التميز باللغوي تمييزا على ان المراد بهما هو وعلى ان الاضيق الى تقسيمه بالاصطلاح مع التحليل والوفى بهذا الشادة ان في لفظ التقدير لان معنى تقدير الاقوال بيانها وفي التغيير لفظ التقديم اشارة الى انما مقرة محقة مشحونة والابحى ان يقول في بيان الاقوال ذكرنا على ما قسمه بعضهم به ذاتا اطلاقا عن هذه الاشارة فانه عارضا واما بقا آه قال الشارح الشاشي مجيبا عما قيل ان قول المفسر فلا يتوجه عليه المنع على الإطلاق ليس ينبغي لانه يتوجه عليه تصحيح النقل بان يقول ان لا يتم ان ابا حنيفة رحمه الله قال كذا قلح المنع طلب الدليل على المدعى فاذا حكم المعلق في غيره بانه قال كذا فليس كذلك للحكاية مدعى فطلب تصحيح النقل لا يكون طلب الدليل على المدعى بهذا العبارة والذين نفهم من ليس ان يصحح النقل ليس بدليل مطلقا كما فهمه الشارح بل ان الحكاية ليست مدعى المعلق فتصحح النقل لا يكون دليلا على مدعاه بل على الحكاية لانه ليس مدعاه فلا يبرر عليه ان تصحح النقل يكون دليلا ان المقصود عند المنع ان يذكر ما يصلح ان يكون دفعه له وذلك قد يكون بالدليل العقلي وقد يكون بالتشبيه وقد يكون بالنقل وتصحح نعم ان قوله فليس كذلك للحكاية مدعاه محل نظر لان المعلق اذا حكى شيئا يكون مدعاه بلا ريب غاية ما في الباب ان الحكمي لا يكون مدعاه والفرق بينهما جلت بهذا من اشتباه العارض بالمعروض هناك فقط آه على كائنته في مثال المنع مع المستند ونقول ايضا في بياننا ان كان المراد بقولكم لولم ثبت ثبوت الوجوب على تقدير عدم ثبوت العدم لثبت عدم ثبوت الوجوب انه لو لم يلزم هذا الثبوت لزم ثبوت عدم ثبوت الوجوب فلام انه اذا لم يكن الشيء مستلزما للشيء لم يلزم عدمه قوله والارفع النقيضان قلنا لا نعم انما يلزم اذ كان سلب الحكم اللزوم مستلزما لعدم ثبوت ذلك الشيء وهو مع لجواز ذلك لا يكون لازما ويكون ثابتا وان كان المراد به انه لو لم يثبت ذلك مجردا عن اللزوم لثبت هذا مجردا عنه فقوله والارفع

التيحان مسلم كن قرة وهو ينكسحهم لانه على كل تقدير يكون قضية اتفاقية لا لزومية ولا عكس للثبوتية
على ما تقرر في الميزان لانه لا تخش ولا مخالفة آد هذا التوجيه على تقدير ان يكون ما ادعى المعلق او ما ادعاه
في الحاشية الدليل الذي اقامه عليه او رد دليل عليه واما اذا ادعى المعلق حكما و اقام عليه ليلا ومنع السائل مقدمة
معينة من او غير معينة واقام المعلق الدليل على ذلك ادعى ثانيا ولم يمنع السائل في شيء منها فيلزم ان الم السائل
وتام البحث كما ينبغي ويكون توجيه قوله فظاهر هذا لا ما ذكره وبهذا الظاهر ما نقل عنه من انه قد يتوهم ان معنى
قوله فان لم يمنع فظاهر انه ان لم يمنع بل واقفة في جميع ذلك لزم الزام السائل وتم البحث وهو ليس بشيء فغنى
ما خصصناه معنى قوله فان لم يمنع فظاهر انه لم يمنع بل لزم الزام السائل وتم البحث او عدم البحث والمناظرة
بمنهاك هذا ولا ينبغي مثل خبير فلا يعتبر له ما لا آه عدم ابتداء ما لا يكون اصلا في كلام المعلق لا بد من بيان
فايدة هذه الزيادة والظ ان النص بينه بقوله فان منع قبل تمام دليله على انه يجوز منع المقدمة المعنية قبل
تمام الدليل وبقوله وهو ان يكون مقدمة من مقدمات دليله وبقوله فان منع مقدمة من مقدمات دليله على انه
انه يجوز بعد تمام الدليل ايضا ولو قال فما اذا منع مقدمة معينة مع انه كان في اصل المقصود بخلافها
بين الفايدتين وكذلك في القسم الثاني بقوله او بعد تمام دليله على ان المنع المقدمة الغير المعنية لا يكون
الا بعد تمام الدليل ولو قال او مقدمة غير معينة كفي في المقصود ولكن يكون عاريا عن هذه الغاية والاش
في وجه التوجيه يعني اذا خصب السائل منصب التعليل فالحسن في توجيه البحث والمناظرة ان لا يضمن المعلق
بان ذلك خصصت استحقاق الجواب ولا يتعرض بجمع مقدمة من مقدمات دليله على ان السائل ان يعتبر كلامه
يعني وتبا يكون السائل زكيا فيخرج كلامه عن صورة العصبية في تفسيره فلا يغفل المعلق الاشتغال بدليل
السائل كما اشار اليه بقوله قد يتوجه ذلك هذا الكلام ليس باشارة الى ما ذكره لان ما ذكره يجوز ان
التعرض لدليل السائل بعد انثان المقدمة الممنوعة وهذا الكلام انما يكون اشارة الى ذلك ان لو كان الاشارة
بقوله ذلك الى التعرض لدليل السائل وليس كذلك اذ ليس في الكتاب اشارة لذلك بل هي اشارة الى استدلال
السائل بدليله على ثبوتها و يكون استدلال السائل على غيرها موجها مفيولا لانه يكون معارضة في
مقدمة الدليل ولا شك في جوازها كما سيأتي في الحقيقة على اربعة اقسام آه منع الدليل الثالث هله ومنه
بلاشاهد ومنه المدلول بالاستدلال بانما في ثبوت المدلول ومنه بالاستدلال بانما لا يتغير له يعني
ان معنى تسليم الدليل هو عدم التعرض له لا تصديقه واعتقاده ثبوتية على ما توهم والحق ان يقال آه
هذا الحق مبني على التحقيق الذي ذكره في تقرير النقض وقدمت هناك حقيقة الحال في تحقيق المقام العالي
لاننا نشهد التغيرات آه من مقول لقول النص كذا نقول وقوله العالم متغير مقول لقول السائل
هذا فان كان قائلها في الحقيقة فاعل يقول والمناسب لسباق كلامه آه وهو قوله فالسائل اذا
منع مقدمة من مقدمات الدليل آه فالمناسب للسياق ايضا اردد ذلك المعنى لان لزم التس على
تقديره هذا الاحتمال لا يتم فيكون المناسب لقول النص في السياق لانه اما ان يلزم التس على طرف
المبدأ وهو اداة المنع الاول بدليل ثالث كذلك اي دال على ثبوت المقدمة الممنوعة

او اعم من ان يكون دالا على ثبوتها او على المدلول الاول فليست شيئا وهو الخط بهنا آه وهو ان كل
ما يذكره المعلق من المناقضة والنقض والمعارضة فهو علة لدليله فيكون التس في المبدأ على تقدير
المنع بكل من هذه الطرق الثلاثة من قبيل الاول ان مما يتقدم به التس ليس بمقدمة منها اي في
مقام بيان لزوم الا لزم والافحام فمع في هذا المقام شيئا آخر هذا ما وعد من عدم تمام
لزوم التس على تقديم تعميم قول النص بدليل ثمان في ارجاءه فقول بعد مساعدة الصغر
يعني لانه لا لا مساعدة صغر الدليل المثل وهو الدليل المثبت الصغر الدليل الاول اي قوله
ان كل ما ذكره المعلق ينقطع به كلام السائل لان كل ما يذكره المعلق لا يوجب القطع كلام
السائل بل يجوز ان لا يرضى به السائل ولا ينقطع كلامه به وذلك على تقدير تسليمها لانه كما
لان المعلق اذا ذكر شيئا آه فيكون الباقي من كلامه مستدكا آه اذ يكفي في جواب
البحث مجرد ان يقول ان ما ذكره المعلق من الطرق الثلاثة ينقطع به كلام السائل بسبب وعلة
لثبوت دليل المعلق فيكون احد الطرق الثلاثة علة لثبوت دليل المعلق فيكون منع المعلق هذه
الطرق معارضة السائل علة للدليل المعلق فيكون التس في المبدأ ويكون باقي كلامه من
الدليل الاول وضم شيئا الى مقدمة اخرى لا يتشاج المط مستدكا ويمكن ان يقال ان الا لزم
الاستدراك من باب تعين الطرق وليس من ذات المناظرة لان من شأنه ان يعلم في سلك
آه لانه لما ذكر ان المنع ما يفهم المعلق فلا يثبت مدعاه مع وروده امكن ان يعلم ان منه ما لا
ان ارادة المنع الاصطلاحي للثبوتية منها كما لا يخفى لا كما توهم من عدم جوازها ولم يدرك ان
المراد منها جرحها كيف وقوله كانه ذكره يوصي الى جرح جواز اداة غير فافهم وهذا دليل
ثان دال على ثبوت المقدمة ان ثمان بالنسبة الى المعلق لان قوله لان العالم حدث وكل محدث
فله صانع مؤثر كان دليلا اول له وقوله لان العالم متغير وكل متغير حادث دليل ثالث لانه
ثمان بالنسبة الى المقدمة الممنوعة كما ترى اي من قوله دال على ثبوت المقدمة الممنوعة لانه
اول دليل عليه كما سبق آه بان النص يشير على طريق التبيين في سبق بقوله لاننا نشهد
التغيرات من المكان والازمان الخ لانه في الدليل الثاني ان التغير يكون اشتغال الشيء هذا
دليل رابع للمعلق فان قيل لا لانه هذا ما فتنه للمقدمة الثانية في الحقيقة وهي ان تلك الحالة
حادثه هذا من مقدمة الثانية في الحقيقة وهي ان تلك الحالة حادثه لكن التس في جعله متغيرا لا يلزم
لعدم مساعدة السند على تقديم حمله على غيرها ولو قدر كذلك لانه ان تلك الحالة حادثه فلو لم
لانها حادثة في ذلك الشيء المتغير عدل ما يمكن قلنا لا يجوز ان يكون التغيره كان له وجه عامه ما
في الباب ان المنع في تقريره الشاخص متعابا لم يذكر في المتن وفي هذا التقرير يتعلق السند بالمذكر
فيه وليس هذا بعد من ذلك قوله اعم من استلزام اياه اي يعني ان عدم ثباتي كون الزمان متغيرا
في ادنيته اعم استلزام كونه حادثة في ادنيته والمقصود منها الاستلزام العام لا يستلزم لخاص
واما على الواجب لذاتي والمحتشج الذاتي فظاهر لان الطرفين في الوجوب الذاتي لم يفر
العدم وهو محتشج بالذات والآخر عدم وهو محتشج بالذات والآخر عدم وهو محتشج بالذات وهو
طرف الوجود وهو محتشج بالذات والآخر عدم وهو محتشج بالذات وهو محتشج بالذات وهو محتشج بالذات
خا لبا عن الامتناع والوجوب بالغيرتين وهو قوله آه لان الممكن الذاتي اذا وجد يكون طرف الممكن
الذي هو العدم محتشجا بالغير الذي هو علة الوجود واذ كان معا وما يكون طرف الممكن

لا نعم

سعد علی المکوهی و سرحد امیرجان علی الارشاد للفقنا زانی

حسن و حسن متعلقان امر و سرحد امیرجان
فقد شد بلخس حکم کنی سرحد امیرجان

و الحکومت سهام و الله رمی
فاین المفسر

نقد و المفسر

و ان شوم مدور به باب الوقف هو
ان یفهم لغتیک مدور لا سکان و وقع
علیها بعض الانواع لخرج منه النفس
چرا احاطت علیها بعض مدورین
ارادت بعضها لیکه فالانها هم
الکلی فی تحقیق
الاذن لان لیس بصوت لیس و
الانسان لیکه عفو ولا مدرك الا علی

والله

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ما یفهم مدور به باب الوقف هو

ليس المراد من قوله اعلم ان موقفة المذنب عند الشيء ما يقين ما هيبة **وقوله** موقفة المذنب عند الشيء
 لان موقفة المذنب موقفة على موقفة اخرى فاما الموقفة على الاشياء اي الموقفة على الاشياء فان
 كان في الامر مقصدا بمعنى الموقفة يقال لفظت الرمي الرمي من الرمي يقال لفظ الكلام ولفظ بالحكم
 ولفظ بالصدق على المقاتلة الله تعالى لانها ما يتلفظ به الانسان وانما لم يقل الفاظا رعاية للادب
 والتميز المستمرة في حكم الموقفة من حيث انها تقع على ما عليها وموقفة وموقفة كاللغويات
 والمراد من المعنى المفرد موقف لا يدل جزء لفظه الظاهر ان يقال وموقف لا يدل فلا بد من تأويل اما
 الاول اي المراد من افراد المعنى او في التقدير معناه في وموقف وان لا يدل لفظ بجزءه بل
 جعلها كالمركب والفصل بناء على انها في المشهور يستعملان في الحقايق الموجودة كالانسان ومعنى المعنى
 مفهوما اصطلاحيا غير متماثل في الوجود فلفظ احتفاظ عن لفظ والعقود والنصب والاشياء
 هذه الاربعة تسمى بالادب والادب وهي مشاركة للكل في كونها موقفة بمعنى مفرد فان المعنى المفرد
 هو ما يستفاد جزوا من جزء ما يدل عليه كالاسم والنعوذ والرفق والم وكل واحدة من هذه الكلمات خط
 وضع للفظ مفرد والمعنى مفرد فسيب ورود السؤال على المذنب لفظه معنى حتى لو قيل وضع لفظ مفرد
 لم تحس السؤال فان المراد بالمعنى في قوله وضع لفظه معنى ان يكون لفظا او غيره فان المعنى
 مفعل بمعنى المقصود من معناه اي قصده فاذا وضع لفظ لفظا آخر كان اللفظ الاخر موقفا للفظ الاول
 قصد باللفظ الاول غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون الشيء لفظا في نفسه ومعنى اللفظ اخر واللفظ رفيه
 ولما لان يقول جملته اي من ان كان المعنى اعم من اللفظ وغيره وكان اللفظ المفرد كرجل معني
 مفرد يلزم ان يكون اللفظ المركب كزيد قائم معنى مركبا فلا يكون لفظه الجزاء الكلام والملة فلهذا لان معناه
 مركب فهذا السؤال متفرع على الجواب السابق وسبب وروده على الموقفة مفرد وهو ما بين
 نعت ان يجمل الى اي ذلك المفهوم وهو معنى قوله مركب الى اخره لا لفظه فانه مركب بمعنى من الموقفة
 والسبب في ذلك ان الناطق فلا تسمى جزا اصلا وهذا المفهوم ليس مركبا اي بالقياس الى اللفظ
 للجزء فان جزء اللفظ لا يدل على جزء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قوامه كونه
 نعتا ان يجمل الصدق والكذب غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون مفهوما واحدا بالقياس الى اللفظ مفرد
 او بالقياس الى اللفظ اخر مركبا وليس كذلك في الانسان بالقياس الى اللفظ الانسان والحيوان الناطق
 وهذا الجواب يجنب جواب عن الاشكال الاول فقال لانم ان لفظ الاسم مثلا موقفة مثلا لا يدل
 ورجل مثلا موقف لموضوع فلهذا ما دل على معنى في اخره وهذا المفهوم معنى لفظ وانما لم يفسر هذا
 بهذا الجواب لانه اراد ان يورد السؤال كذا وانما تسم على الجواب الاخر دون هذا الجواب الذي
 هو التحقيق سلمنا ان مثل الجزاء موضوع لمثل زيد قائم ولكن لانم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم
 وجود اللفظ لانه جزء اللفظ على جزء معناه الماهل ان مثل زيد قائم لفظ مركب بالقياس الى معناه اعني نسبة
 الى زيد ومعنى مفرد بالقياس الى اللفظ للجزء ولا استحالته فيه فيكون مركبا فلا يكون كلمة
 وقد اوجب عن ذلك بان قايمة مركبة من كلمتين جعلنا في حكم كلمة واحدة كما شئنا وهذا الظاهر لان
 معنى التام واحد في المراد مع تعدد اسم الفاعل كضاربة وقاية وعائلة وغيره فلهذا عن ان يدل
 بان معنى قايمة بل مجموع لفظ قايمة يدل على مجموع معناه وموحدات مؤنثة موصوفة بالقيام وكذا
 لان في ما تسمى وسائل لزوم اجتماع التذكير والتانيث يمكن دفعه بان القيام وحده وانما يدل
 على موصوفة بالقيام فاذا جرد عن علامة التانيث دل على التذكير ولم يتحد سمنا فلم يدع على التذكير
 فلا يلزم لاجتماع المذكور ان الكلمة اي لان الكلمة موصوفة على موقفة ان يكون ذلك وجه لا يدل
 فاما ان يقتضيان اي اما ان يدل على ان معناه وهو مشتق من مثل ذو والاصوب الى قوله لا يدل

موقفة على جزء معناه
 ظاهر ان معناه على
 فان لم يبرح
 هذا الضمير الى
 معنى المفرد كما
 جمع اليه الضمير
 في لفظه فان جعل
 ضمير معناه واحدا
 في المفرد لزم ان
 ان المعنى معنى
 جعل واحدا
 اللفظ كالنوع
 في تركيب الشيء
 كما لمعنا

في الضمير الى المعنى المفرد كما رجح
 في ضمير معناه واحدا
 في وان جعل واحدا الى المعنى المفرد لزم ان يكون اللفظ
 ضمير كالنوع

على معناه فذكر المقتضى في لفظ التحصيل الدلالة في مثل ايها الغاية اراد بمثل ذوالا سما اللازمة اللاحقة
 شذوذ وقت وقدم وخلفه غير ذلك فلهذا من ذلك ذكر متعلقة لا لاجل دلالة على معناه فذكر المقتضى
 في لفظ التحصيل الدلالة وفي مثل ذوالا تحصيل الغاية الكلام ما تضمنت كلمتين بالاسناد اي لفظ
 تضمن بالاسناد كلمتين فالتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد هو الكلمتان فان لم يلزم ان
 التضمن والتضمن في الترتيب ونظيره ولهذا قال تضمن ولم يقل تركيب يعني ان المشهور في هذا الكلام
 ذكر الترتيب فكان الظاهر ان يقول ما تركب من كلمتين وانما عدل من تركيب الى تضمن لشئان احدهما
 انه قال ما تركب لم يدخل في هذا الكلام الذي احدي كلمتيه ملفوظة والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل ان
 الشئ ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة
 اكثر من كلمتين لان المتبادر من المركب
 يساوي ما فيه طمنا او اكثر والجواب
 ما عن اجاب ان الكلام انما يتحقق بالاجزاء
 اجزاء وما عداها من الكلمات التي ذكرته
 لبقاق الاصطلاح هو الشرب في الصبا
 فكذا المشرب سمي غير قايمة دلالة اولية
 في شرب لفظ لفظ وهو ما دل الى اخره بصدق
 يقال لفظ لفظ على معنى مقتضى الزمان
 نقول ما يد الفاعلة لا يدل على معنى مقترن
 عن التقصير من الوجهين قوله كانه في
 التقنين ولو كان ما عدا ما عدا الشئ
 اول واحد بعينه فلا يلزم منه
 الاستقبالية مثلا عن هذا الفعل ويذكر
 افعال عن هذا الفعل ويدل على هذا الاسم
 نقول ان مقتضى زمان غير معين قوله
 بالتحقق او بعدم التحقق يعني ان
 بالتحقق كذا التقيد بوجه التحقق
 من استقائن المدين انما يارنم اذا
 في الحقيقة فلهذا اقول ان زمان معين
 في من تار منه المثلث والكمية بالتحقق اي
 يلزمه المنة فالحال اذا كان مقلودا انما
 لفظ وهذا المعنى اعم معنى الانفاس
 والحدود وغير منكمه اي بالقياس
 لمة ليست بزمكسة لان من الموقفة

في الضمير الى المعنى المفرد كما رجح

قد لت على ان المذكور سمنا بعض من كلامه في الديرة ومن جملة خواصه البناء والبناء
 والتاكيد المعنوي والاشياء والنسب والتصغير والتثنية والجمع والوق "اما الموقفة الموقفة

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان موقفة الذم هي التي ياتين ما هيية في موقفة عابدة في اللفظ
 ان موقفة التركيب موقفة على موقفة اجزاء في اللفظ ما يتلفظ به الانسان اي الكلمة من اللفظ وان
 كان في اللفظ مصدر بمعنى الرمي يقال لفظت الرمي او يرمي الرمي من اللفظ الكلام ولفظ بالكلام
 وحده اللفظ صادق على الكلمات لا على ما يتلفظ به الانسان وانما لم يقل اللفظ منه رعاية للادب
 والتميز المستمرة في حكم اللفظ من حيث انما يقع على ما عليه وموكة ومعطوفات عليها كاللفظونات
 والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء اللفظ على اللفظ الا بغير ان يقال وهو لا يدل فلا بد من تاول اما
 الاول اي المراد من افراد المعنى او في التقدير مضافا في وسوذا وان لا يدل اللفظ بجزءه على المعنى
 جعلها كالمركب والفصل بينا على انما في المشهور يستعملان في التمايز كالكلام والاسماء معناه
 معنوم اصطلاح غير متاصل في
 هذه الاربعة تسمى بالذوال الالف
 موما يستفاد جزوا من جزء ما يدل عليه
 وضع للفظ مفرد المعنى مفرد فسيب
 لم تحم السؤال فان المراد بالمعنى
 مفرد بمعنى المقصد من معناه اي قصد
 قصد باللفظ الاول غاية ما في الباب
 ولما ان يقول حينئذ اي جز
 مفرد يلزم ان يكون اللفظ المركب
 مركب فهذا السؤال متفرع على الادب

مركب على جزء معناه
 كقوله ان يقال على
 من فان لم يصرح
 هذا الضمير الى
 المعنى المفرد كما
 صرح اليه الضمير
 في لفظه فان جعل
 ضمير معناه واحدا
 للمعنى المفرد لزم ان
 يكون للمعنى معنى
 جعل واحدا
 (اللفظ كالمركب)
 في كمال الشرح
 كما قلنا

يغيب ان يحتمل الاول اي ذل المعنوم و
 واللفظ كالمركب انما يطلق فلا تسمى
 للجزء فان جزء اللفظ لا يدل على جزء مفرد
 نعم ان يحتمل الصدق والكذب غاية ما
 او بالقياس الى اللفظ اخر مركبا وليس
 وهذا الجواب بعينه جواب عن الالف
 ورجل هو موضوع للمعنوم قولنا مادل
 بهذا الجواب لانه اراد ان يورد السوا
 هو المحقق - سلمنا ان مثل الجزموا
 وورد الالف جزء اللفظ على جزء معناه
 انما هو الى زيد ومعنى مفرد بالقياس
 وقد يجيب عن ذلك بان قايمة مركبة من
 من الالف واحد في الموار دمج تعدد اسم
 واجبة بمعنى قايمة بل مجموع لفظ قايمة
 للمعنى بالاسم وسلامات لزم اجتماع
 على ان يكون موقفة بالقياس فاذا جرد عن
 فلما كان الاجتماع المذكور لان الكلمة
 فلما ان يثبت ان اي اما ان يدل على ان معناه
 وهو منقول من الالف والاصوب ان قوله لا يدل

... في موقفة عابدة في اللفظ ...
 ... ان موقفة التركيب موقفة على موقفة اجزاء في اللفظ ...
 ... كان في اللفظ مصدر بمعنى الرمي يقال لفظت الرمي ...

على معناه فذكر المتعلق في لاف التحصيل الدلالة في مثل يحصل الغاية اراد بمثل ذل الاسماء اللازمة الالف
 مثل فرق تحت وقدم وخلق وغير ذلك فذكر من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالة على معناه فذكر المتعلق
 في لاف التحصيل للدلالة وفي مثل ذل يحصل الغاية الكلام فالتصنيف كالتصنيف بالاسناد اي لفظ
 تصنيف بالاسناد فليتين فالتصنيف هو مجموع الكلمتين والاسناد والتصنيف هو الكلمتان فقط فلا يلزم ان
 التصنيف والتصنيف في مذهب ونظيره ولما قال تصنيف ولم يقل تركيب يعني ان المشهور في هذا الكلام
 ذل التركيب فكان الظاهر ان يقول ما تركب من الكلمتين وانما عدل من تركيب الى تصنيف لشان احدهما
 انه لو قال ما تركب لم يدخل في هذا الكلام الذي احدي كلمتيه ملفوظ والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم
 فان المستتر لا يتصور تركبه مع الملفوظ ولما قال ما تصنيف دخل فيه اكثر ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة
 فوق اثنين فلو قال ما تركب لم يدخل في هذا الكلام الذي قد تركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر من المركب
 من كلمتين ما يتركب من كلمتين فقط بخلاف المتضمن للكلمتين فانه يساوي ما فيه كلمتان او اكثر والجراب
 عن الاول ان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق بالاسناد
 الذي تحقق بالاسناد اليه والسند فقط وسما اما كلمتان او ما جرى واهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرتها
 في نظام خارجة عن قصته الكلام عارضة لهما الاصطباخ واعتباقي الاصطباخ هو الشرب في الصبا
 وذل المشروب تسمى بمو حاء والاعتباقي هو الشرب في الروح وذل المشرب تسمى بمو حاء دلالة اولية
 اي بغير واسطة ... انفسه لانه يصدق على مجموع المذموم يعني ان مجموع لفظ المذموم هو ما دل الى اخره يصدق
 عليه معنى هذا الجرح الذي هو مذكور في حد لا يقال انما دل على معنى مقترن بالزمان
 ما في بحسب الوضع فكيف يصدق معنى لاف على مجموع لفظه لانا نقول ما يدل على معنى مقترن
 فكون معنى الجرح غير مقترن ويمكن ان يجاب عنه اي عن استقن من الوجهين قوله كمن ذم
 الكلمة اعتاد لاف ذمه وجعل لفظه ماعبارة من الكلمة فان ذم القتيان ولو كان ماعبارة عن الشك
 لم يندفع القتيان اصلا ولا كان عبارة عن الذم لم يندفع القتيان الاول والندبعية فلا يلزم منه
 ان الذي الى اخره فعلى هذا ينبغي بعض الافعال كالافعال الحالية والاستقبالية مثلا عن هذا الفعل ويزار
 في هذا اسم وعلى انما بان يرد واحد غير معين يخرج مع الافعال عن هذا الفعل ويدل في هذا الاسم
 لان كل فعل جسد وسنم مقترن بزمان معين فلا يصدق على شيء من الافعال المقترن بزمان غير معين
 هذا الخلف اي هذا باطل ... برون منها من غير تقيد بالتحسين او بعدم التحسين ...
 احد الزمانه يمكن ان يوفق على وجوه ثلاثة الاول التقيد بالتحسين الثاني التقيد بعدم التحسين
 الثالث الاتفاق وسواء لا تقيد بشيء منهما وما ذكرت من استقن المذموم انما يلزم اذا
 على الوجهين الاولين دون الثالث لان اسطر صا دق على التقيد فاما آتت بزمان معين
 من الثلثة يصدق عليه انه مقترن بالزمان الثالث منها اي من تاريخه المثلث والكلية ...
 بالامكان ... هذا المعنى اي مع افراد يلزم منه انه فالحق اذا كان مطلقا انما
 ما نحن من قولنا في المذموم ... هذا المعنى اي مع افراد يلزم منه انه فالحق اذا كان مطلقا انما
 هو معنى اليه فالحق اذا كان منعكسا كان جامعيا لجمع افراد المذموم وغير منعكس ...
 انما سها فان الخاصة الشاملة منعكسة وغير الشاملة ليست بزمكسة لان من المذموم
 قد نت على ان المذكور منها بعض من تلك المذموم والكثيرة ومن جملة خواصه المذموم ...
 والتاكيد المعنوي والاسماء والنسبة والتعريف والجمع والحق ...

... في موقفة عابدة في اللفظ ...
 ... ان موقفة التركيب موقفة على موقفة اجزاء في اللفظ ...
 ... كان في اللفظ مصدر بمعنى الرمي يقال لفظت الرمي ...

... في موقفة عابدة في اللفظ ...
 ... ان موقفة التركيب موقفة على موقفة اجزاء في اللفظ ...
 ... كان في اللفظ مصدر بمعنى الرمي يقال لفظت الرمي ...

والفاعل والمفعول والتبعية وما سمي عليها " فاللفظي دخول لام التعريف لوقال دخول
حرف التعريف كان شاملا للميم في مثل قوله عليه لم ليس من امير مصيام في امسوكه لم يتعزز له لعدم
شهرة - وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف وانما لم يدخل
معنى مستقل ليعلم لاشارت اليه بالتعريف والتعريف " لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل التسمية
اي يدخل حرف لا في الفعل اذا ارد به لفظه وكذا يدخل على الالف ايضا فقال زيد ورين لكن هذا الاعتدال
لان الكلام فيما اذا كانت الكلمات مستقلة في معانيها فدخل حرف لا ايضا خاص بالاسم فلكونه دليلا
على امكانية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية . التمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية والامكن هو الاسم
المعرب المنصرف وغير المنصرف المتكلم لا الامكن والمبنى يسمى غير متمكن " ولا امكانية للفعل في الآلية
ولا الحرف " والفعل لا يقع معونة فلم يفتح فيه الى الفارق . وكذا الحرف " فلما حذف المضاف اليه .
اي لما حذف المضاف اليه من اذ وصيغة كان كذا عوض من هذا التكوين واذا " واما تنوين المقابلة
اي تنوين المقابلة انما يدخل على جمع الموث السالم وليس للفعل ولا الحرف جمع فلا يتصور فيها
تنوين المقابلة " وسو غير جائز . ممنوع بثل اعني نزلت زيد عمرو اقالا ولي ان يقال الفعل موسوع لان
يسند به معنى مصدره الى شي فلا يجوز جعله مندا اليه والاخر عن وضعه " والاضافة اي كونه مضافا
الى آخره فسمي الاضافة بكونه مضافا لان الفعل قد يقع مضافا اليه كما في " يوم ينفع السادقون
وقد قال هذا ابتداء ويل الصدر اي يوم يقع الصادقين فالاضافة مستقلة لا معلقة بالاسم المستمر
الاسم لم يشبه مبنى الاصل اراد بقوله لم يشبه لم يتناسب كما يعلم من حد المبنى " وامرود مبنى الفعل
الفعل الماضي امر اطاب ولا وف وكذا الجمله من حيث هي حمله من اقسام مبنى الاصل ولما لم
ان يعود عليه التقى بنفسه مبنى الاصل كضرب زيد : اولان تقدير للام عطف على ما تقدم خبر
المعنى كانه قال البعض مندفع لما ذكرنا من ابواب ولا ليدل " لان الرئيس من حيث هو مركب قد يكون
مبنيا . خمسة عشر وقد لا يكون مبنيا كعجبك لا يتوجه عليه التقى بثل غلام زيد . فان لفظ غلام
في غلام زيد مركب مع غير تركيبه انما في ما انه ليس بمعرب لعدم تحقق عامله في هذا التركيب وتوحيده
بانه اذا اريد التركيب التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الاسناد اليه والسند لانها مركبان تركيبا
اسناديا وخرج المضاف اليه وسائر المفعولات كالمفعول لا وما يشبهه ما عن حد المعرب فالاولان
يقال المراد التركيب مع العامل في رد المبتدأ والجزء الا على قول من يجعل كلاما مفعولا في الاخر فمثل
المراد بالتركيب تركيب تحقق مع العامل وخرج الاشكال " في حق الفرعتين . قبل مشا به غير المنفرد
في حق الفرعتين انما هو مع الفعل مطلقا لا مع خصوصية الماضي وامر اطاب والفعل مطلقا ليس بمبنى الا
حكم المعرب وخاصته . اي خاصية الاسم المعرب بالقياس الى المبنى من الاسماء " لان الاعراب
كالنوع للمعرب الى آخره . وايضا لفظ زيد مثلا يدل على ذات زيد ورفعه مثلا يدل على فاعليته وقا لحيته
صفة لذاته فكما ان الذات مقدمة على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال على الذات مقدما على الدال
على الوصف " لان ان العرف من تعريف المعرب لا ينبغي على المصنف المصنف ان العرف من تعريف
علم الخبر ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يسمع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسياح
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن الخبر ولا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحها
فالمقصود من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسمي فهو من كذا مثلا تعرف
ح آت ما يكتل في كلامهم فيجعل آخره مختلفا فسلطت كلامهم " فليكن يدخل فيه . اي في حد الا

قوله

فانما سبب . اي القواعد المعاني الخلفه فان المعاني سبب لاختلاف اخر المعرب بعد

بواسطة واحدة والعامل سبب ليعود بواسطة اخرى فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الفعل
والنوع والكسرة فان اخر المعرب اذا حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا فتح او كسر
بعد ذلك حصل الاختلاف " كان له اوجه . في بعض النسخ كان اوجه ولعله لتخفيف وان امكن حركته
بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فان زيد مثلا قبل الوقوع في التركيب
غير معرب بل مبنى على السكون فاذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف الاسماء
من السكون الى الحركة وكذا الالف الى سائر الالات فالاختلاف حاصل بكونها واحدة منها فكون سببا تاما لها
السكون الاصل فلا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عنه اعرابا
ليدل على المعاني المعنوية عليه متعلق باختلاف لكن فاعل يدل ضمير راجع الى ما اختلف لا ضمير راجع
الاختلاف كما يتبادر اليه الوهم من كونه متعلقا باختلاف " وهي انه لما كان في الاسماء معاني مختلفة
للأسماء معان لا رتبة تدل عليها بجواهرها ومعان نظر عليها عند وقوعها في التركيب فلا بد لها من علامة
على الاعراب " نحو لم حسن زيد انما مثل بغيره لانه لا يميز فيها بسبب العامل ليعلم استبدال
على طاعة الى وضع الاعراب في بعض المواضع ثم يصدر في الكل لا يقال لا اشتباه في الثالث بسبب حركه الف
بالضم لا لا تقول هذه النية ايضا اعراب وايضا يجوز ان يسميه بهذه الالة التي فيها خفاء بخلاف حركات زيد
بل علم لفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل . كان الشارح توهم ان اديا في الفاعلية والمفعولة
للشبهه في يلزم ان يكون الفاعل علم الاشياء المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان يكون المنصب
علم الاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول والسو ان اديا فيهما ياء المصدرية اي كونه
الشيء فاعلا وكون الشيء مفعولا وهما مختلفان للفاعل والمفعول والرفع علم لفاعلية الفاعل المسمى
صفتة لا لفاعله فلو قال المصنف علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في المنصب والاضافة هي مع
خبر فاعل الى ايا المصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه " واسم كان واسم كان
الشيء فاعلا لا منسوب اليه فالاول تركه " ولا علم الاضافة . اي علم كون الشيء مضافا اليه
لا علم للاضافة اليه كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم لفاعلية الفاعل والاضافة علم لفاعلية
ان لا يوجد الرفع الا في انما قبلت ان الرفع علم لفاعلية الفاعل وجعل الامة لغا ان كذا مبتدئة
مثلا على سبيل البيع والافاق والكتب علم للمفعول اصلان وتوجد علامة لغا ان كذا كالمبتدئة على
سبيل التشبيه والافاق وكذا الميم علم لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل البيع والتشبيه قائم
لان ما على سبيل البيع المسمى اعرابا . اذ ليس في الرفع معنى للاعراب بل الاعراب على سبيل الاستقلال
والتشبيه " فان كان خلاف ذلك فلعلة الى آخره . وكذا اصل الاعراب سواء كان بالرفع او بالانكسار
ان يكون مفعولا وان كان مقدرا فلعلة " بان فان بعضها بالرفع وبعضها بالانكسار والافاد اياها
او كذا لم يكون بالانكسار والاعراب والاسماء تختلف في استحقاق الرفع فبعضها لا يحق
من الرفع الفهم وبعضها تستحق الواو وبعضها تستحق الالف وكذا يختلف الاعراب في استحقاق
اقسام المنصب واقسام الرفع فبعضها تستحق الاسماء باعتبار ما استحقاها من الارتفاع
انواع الاعراب لينضم احوالها الى انما فيها فالاعراب من هذا امير الكلام الفاضل المطابق
للكلام المصنف في شرح الحاشية واما قول الشارح كل قسم منها يشترك في نوع واحد
من الاعراب فليس بظن معنى الا على ان لا امور المندرجة في قسم واحد منها تشترك في نوع واحد
فان الرفع علم كونه فاعلا قوله مقدمة وهي ما يتوهم في الشرح وعلى وجه البصيرة في تفسير هذا الكلام كشافي

فانما سبب . اي القواعد المعاني الخلفه فان المعاني سبب لاختلاف اخر المعرب بعد بواسطة واحدة والعامل سبب ليعود بواسطة اخرى فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الفعل والنوع والكسرة فان اخر المعرب اذا حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا فتح او كسر بعد ذلك حصل الاختلاف " كان له اوجه . في بعض النسخ كان اوجه ولعله لتخفيف وان امكن حركته بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل فان زيد مثلا قبل الوقوع في التركيب غير معرب بل مبنى على السكون فاذا وقع في التركيب وحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف الاسماء من السكون الى الحركة وكذا الالف الى سائر الالات فالاختلاف حاصل بكونها واحدة منها فكون سببا تاما لها السكون الاصل فلا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عنه اعرابا ليدل على المعاني المعنوية عليه متعلق باختلاف لكن فاعل يدل ضمير راجع الى ما اختلف لا ضمير راجع الى ما اختلف باختلاف " وهي انه لما كان في الاسماء معاني مختلفة للأسماء معان لا رتبة تدل عليها بجواهرها ومعان نظر عليها عند وقوعها في التركيب فلا بد لها من علامة على الاعراب " نحو لم حسن زيد انما مثل بغيره لانه لا يميز فيها بسبب العامل ليعلم استبدال على طاعة الى وضع الاعراب في بعض المواضع ثم يصدر في الكل لا يقال لا اشتباه في الثالث بسبب حركه الف بالضم لا لا تقول هذه النية ايضا اعراب وايضا يجوز ان يسميه بهذه الالة التي فيها خفاء بخلاف حركات زيد بل علم لفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل . كان الشارح توهم ان اديا في الفاعلية والمفعولة للشبهه في يلزم ان يكون الفاعل علم الاشياء المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان يكون المنصب علم الاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول والسو ان اديا فيهما ياء المصدرية اي كونه الشيء فاعلا وكون الشيء مفعولا وهما مختلفان للفاعل والمفعول والرفع علم لفاعلية الفاعل المسمى صفتة لا لفاعله فلو قال المصنف علم الفاعل لكان غير صحيح وكذا الحال في المنصب والاضافة هي مع خبر فاعل الى ايا المصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه " واسم كان واسم كان الشيء فاعلا لا منسوب اليه فالاول تركه " ولا علم الاضافة . اي علم كون الشيء مضافا اليه لا علم للاضافة اليه كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم لفاعلية الفاعل والاضافة علم لفاعلية ان لا يوجد الرفع الا في انما قبلت ان الرفع علم لفاعلية الفاعل وجعل الامة لغا ان كذا مبتدئة مثلا على سبيل البيع والافاق والكتب علم للمفعول اصلان وتوجد علامة لغا ان كذا كالمبتدئة على سبيل التشبيه والافاق وكذا الميم علم لكون الشيء مضافا اليه صورة على سبيل البيع والتشبيه قائم لان ما على سبيل البيع المسمى اعرابا . اذ ليس في الرفع معنى للاعراب بل الاعراب على سبيل الاستقلال والتشبيه " فان كان خلاف ذلك فلعلة الى آخره . وكذا اصل الاعراب سواء كان بالرفع او بالانكسار ان يكون مفعولا وان كان مقدرا فلعلة " بان فان بعضها بالرفع وبعضها بالانكسار والافاد اياها او كذا لم يكون بالانكسار والاعراب والاسماء تختلف في استحقاق الرفع فبعضها لا يحق من الرفع الفهم وبعضها تستحق الواو وبعضها تستحق الالف وكذا يختلف الاعراب في استحقاق اقسام المنصب واقسام الرفع فبعضها تستحق الاسماء باعتبار ما استحقاها من الارتفاع انواع الاعراب لينضم احوالها الى انما فيها فالاعراب من هذا امير الكلام الفاضل المطابق للكلام المصنف في شرح الحاشية واما قول الشارح كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب فليس بظن معنى الا على ان لا امور المندرجة في قسم واحد منها تشترك في نوع واحد فان الرفع علم كونه فاعلا قوله مقدمة وهي ما يتوهم في الشرح وعلى وجه البصيرة في تفسير هذا الكلام كشافي

... بالاضافة رفع الى اخره . اي يبتسبان او ملتبان بالضم مرفوعين . وتاملا ان يقول في العبارة نظر
اذ قد عطف فيها على مفعولها ما بين تحتين فان قوله العفو معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله
نصبا عطف على رفعها وصوم منصوب على الحالة والعامل فيه الطرف القاي مقام متعلقه والجواب ان
المصنف يجوز ذلك فانه نظيره الدار زيد والحرة عمرو . والعبارة الصحيحة ان يقول رفع الضمة
او اعرابه الضمة رفعا . اي اعرابه حال كونه مرفوعا الى الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والتحق نصبا يلزم
ايضا العطف على عاملين مختلفين فلعلم وجه النظر في آخره وان قال عبارة المصنف يدعي
ان المفعول المنصرف في مثلما ملتبس بالضم حال كونه مرفوعا وليس في ذلك نصريح بان اعرابه الضمة
ولا بان رفعه الضمة . من هذا الوجه ظاهر . لان الاسماء الستة المضافة الى غير اعرابه المتكلم
المكبره منقولة بهذا الوجه . وكذا اصله الاسماء مفردة بالمعنى المقابل للجدول ولكن ان يقال الاسماء المعربة
بالخوف لا تسمى منصرفة على قول من فسر المنصرف بما يدخل الكسرة والتنوين لكن هذا ظاهر كلام المصنف
خلاف ذلك فلا يتم الجواب على قوله . لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه . وكذا غلام زيد
ليس مفرد بالمعنى المقابل للمضاف . قلنا لا احتياج الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف
بعده قد يقال ان الاقسام بعين المنصرف لكثرة اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة فلم يكتف به الا
بجزءه بالذكر بل ذكره سببا فيخرج به لا يقع غلط في اسماء كثيرة . وغير الاسماء الستة لان
الاسماء الستة في حكم المثني لا قصتها التعدد . بل يلزم للفرع مزيد على الاصل فقل اي مزيدية
لان اصل التثنية حاصله بواسطة اعرابه بالوحركات وقيل لا مزيدية من الوجه لان اعرابه في الذكر السلام
بالخوف اخذ من اعرابه بالوحركات لان تلك الحروف ثابتة علامة للجمعية فهي وحدها اخذ بها مع حركة
اخرى اعرابه فاعرابه بالخوف اصله بالقياس اليه لان الاصل له باعتبار الحقة وقيل الاول ان
يقال ليكن في الفرع على وتثرت الاصل . واعلم انه يشكك بمثل مثلات علماء اذا جعلوا
مثلات علماء كوفات فمدحيب الزخشي انه منصرف . وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب
جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابل لا للمتكلم ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية
ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين
وجعل نصبه وجوه بالفتحة في نحو مثلات حال العلمية اربعة اقوال . مع انه اعرابه بالضم
والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه . يمكن ان يقال انما كان اعرابه بالضم والكسرة رعاية
لاصله لا لكونه غير منصرف فكون بهذا الاعتبار داخل في جمع المونث السلام الذي يعرف حكمه لاني
غير المنصرف لانه لم يعتبر عدم الضم افع . وبشجر ارجاله الى اخره . قد يقال لا ذلك
حال جوارفها بعد علم انه خارج من هذا الحكم . وكان من الواضح علمه ذكر شروط اخرى وصوم مكبرة الى
اخره . يمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى في التنبيه على هذا التعيد بايراد هذه الاسماء مكتبة فان
قد قلتم ليكتفي بالتنبيه على قيد التعيد بايراد هذه الاسماء مضافة الى غير اعرابه المتكلم قلنا لانه
اوردنا مضافا الى ضمير المخاطب فلم يذكر قيد الاضافة لربما توهم ان مشعر اعرابه بالخوف
حال كونها مضافة الى ضمير المخاطب فتأمل . وانما قد لا يقول مضافا الى ضمير . كلا
معدود اللفظ من المعنى فهو يقتضي الاعراب بالوحركات نظر الى لفظه والاعراب بالخوف نظر الى
المعنى فلما اضطر الى الفرع روي جانب المعنى الذي هو في اللفظ واعرب بالخوف لانه فرع
الاعراب بالخوف ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل اعرب بالوحركات التي هي للاصل

الاضافة الى غير اعرابه المتكلم

قوله وانما قد لا يقول

... ونحو جردان فلهما واثنان ليسا كذلك . اذ ليس لنا كل حتى يكون مفردا وكلا ولا ان
يكون اثنان مفردا ولا اثنان وانما اعرب اثنان اعرب المثني لان معناه معنى المثني
وصورته صورة المثني فاجرا جراه في الاعراب . لو جب ان يقال عشرون بنته العين
والمثنى . ويرى ان يجوز ان يعرب المضافة اذ في مقصود وهذا لم يحول دليلا
... .

خبري وعل ان علماء
المثني مجموع . الا انما
لكونه مكسورا في المثني
ما قبل الواو في المثني
الياء يكون مفتوحا في المثني
ان في المنة الى اخره . وذلك
ما قبل الاء في المثني مفتوحا
فيل كما كان الا ان
يجعلوا النصيب تابعا
ان جعلوا امدا الاخف
التي وفي غيرهما للعلم
ان الاعراب في السني مجموع
لم يرد به انه عوض عن الاء
ان في ايفرد وقد زلت
والياء عنه
ان مثل جراه وصحواه فان
الكنن . اسلافها
الكمات لفظا ولفظا
يكون اعرابه بالوحركات
لاضافة . وانما كان
ان حاد السني موجودة
انصاف . قال بعضهم
في الاعراب المثني نحو
فقال الرفع فقط كقولك
النية مستقلة بخلاف ما
في مقصد الياء فامسح
سورة الواو وقد زلت
ان الواجب ان يكون
في اي المقصد
ان في سورة . فكان

انما ذكرتم عليه بالانه وقوله بعد انما هو من سباق
العلم لان الكلام في مقوله قوله اهلا وسهلا وقيل معناه
اللب اهلا . اي اقرارا بالاجابة وصحت مثلها ما في في الصحيح
وقوله من جاهد اهلا اي سبحة واهل اهلا فاشتمال
ولا يستوفى في قول المصنف انما هو لغير المتكلم
هذا التمثيل انما يظهر اذا جعل المثل انشاء للطلب ما اخباره
واذا كان في هذا العبارة مخبر عن طلب قبالة مطلقا بالقبالة
وبنهي بون في مقام ادعوى لفظا فلهذا في انما او تقدير
متعلقا بقوله يا ايها اي شوب عليه بنا به لفظية او تقديرية
ففيها على مقصد رية . يمكن ان يقال لا اي قلت قبالة حرف
كذلك ان يكون ذلك حرفا مفعولا ومقدرا وعلله اظهره قوله
انني اصلي زيدا او نحو ذلك في الجملة انشاء وان كانت
في الاصل اخبارا قول واقم مقامه للتحقيق ليدل على الانشاء
فان ذكرنا انما توهم الاخبار بلاء على امله قوله وليس مثل
يا هذا الذي هو قوله انما مبني فيبقى بعد البناء على البناء
الذي كان عليه قبله قوله . وقوله حال انما . قال حرف انما
مع قصد التبيين انه التعرف فان قيل فعلى هذا يلزم في يازيد
نحو فان قلنا لا احتمال في ذلك انما للمجتمع اجتماع التي التعرف
وقد كان ايضا بان زيدا يكره ولا ثم ينادي ويشكك هذا الجواب
في مثل هذا فان تنكح غير مستعد اصلا وقد قال اثنان يا
في يازيد قصد به التناكح فقلنا ولم يتقدم به التعيين لان ما بين
متعين في نفسه فلا يكون اكل التعريف صحيح البياض

بجمل

بجمل

هنا كون الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى كالاسم الضارب جعل
اسما للحيمة المنصفة بالسواد لا للحيمة مطلقا باعتبار ذات الحية في مفهومه خرج عن
الوصفة لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد اخرج في مفهومه الانصاف بالسواد وتذكر حال
الرقم فانه اسم الحية التي في سواد وسما قبل الحية مطلقا كما يشوه عبارة المتن والشرح
تسجل جعل اسما للتقدير هو اسم للتقدير الذي في سواد اعفا لما اخذ من الحديد لا للتقدير مطلقا
قوله اي شرط الثالث بالتاء اي بالتاء الظاهرة سواء طابت في مؤنث حقيقي كسود
او لا طرة لازما لان لم يكن علما كان الثالث في معنى الزوال فان فاته حذف منها
الهاء مع بقاء الاسم على معناه الاصل واذا جعلت قاعدة علماء ضارب الهاء لازمة فيكون غير
منصرفه **قوله** فلا يكون لازما واذا لم يكن لازما كان ضعيفا فلا يتقوى على منصرفه **قوله** لا يكون
فان يحايط على المذكور المؤنث **قوله** وجب منع صرفه وانما وجب منع صرفه لان
فيه حية سكن الوصف وذلك لان التذكير في معتبر على ما ذكرت وفيه نظرية في وجوب
منه صرفه **قوله** التاء في شاة وذات ليس كذلك **قوله** والحقاح انك اذا وفقت على ذات
قلت ذاه بالهاء وقد علم ان اصلها الهاء ولما وصلت بما بعد ما صارت تاء
واصل شاة شاة في الدليل على ذلك تصغير شاة بشو به وجمعها شبات **قوله**
كان كواع والهاء للفتح والفتح هو غير الوصف في الفرس والبقير وهو مسدود والهاء
يراد بولس والكرام واسم جمع للكرام **قوله** اي ذكر في الفرس **قوله** مثل
سواء الاثني من اولاد الفرس في الجمع حقيقة فاذا سمى بالجمع لم يعتد بالثمة
هذا اذ لم يعتد بغير التوكيد اي كون العلم شرا **قوله** كواع **قوله** اي في منصرف
بوزن الفعل والوصفة **قوله** لما التي قد زالت فلا حاجة الى اعتبار التعريف بالتوكيد
وكذلك غير منصرف للعدد والوصفة الاصلية وعلى هذا يكون شرط التعريف هو
العلم فقط **قوله** بعض التوكيد انما قال بعض التوكيد لان جمعا مسعفا عن عبارة
لان الفاظ التوكيد الفاظ التوكيد اعني جمع واخواته معارف اتفاقا وهذا
لم يقع توكيد النكرات فقلت تعريفها بتقدير الاضافة وقد يتغير الالام وقد هذه الالام
اعلام لمعانها **قوله** فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين بل شرط التعريف العلم سواء
كانت العلة في الفاظ التوكيد او في غيره **قوله** اي شرط الحية **قوله** قبل الاول ان تقا شرط
الحية ان يكون في اول استعجال العرب علما اذ بذلك يحصل المقصود وهو عدم يهرف العرب
في ذلك الاسم الا ترى ان قالوا اسم جنس في الجمع بمعنى المذكر بعينه العرب الى العلم فلم ينصرف
فهو فصار غير منصرف لانها لو لم يكن علما اي الاسم الذي فيه الحية او غير ذلك
فوجعله بالتصرف على اوران كلامهم كما فعلوا في سباح **قوله** ولم يمنع اي لم يمنع الاسم الذي
لم يتوكل من الصرف **قوله** وهذا اي ولان شرط الحية ان يكون علما اذ اسمي للجماع اي
اذ اسمي رجل به **قوله** لانه لو لا ذلك اي لو لا احد الامرين فلم يسق في الاسير واحد **قوله**
انا لحي سبب ضعف اذ ليس امر حقيقا ثانيا في الاسم بل في امر اخر في فلا يجوز اعتبار ما يكون
الوسط واما الثالث في هذا فهو امر حقيق في ان يعتد بكون الوسط والا اعتبر
شترام حتى يدرك **قوله** على منصرفه في الجمع انما سميت بصيغة الجمع لانها جمعت في بعض
المصروفين تاسيرا فانتي تسمى من غير التصريف فاما جمع السلامة فانه لا يعين المصروفين جازما

فلم يمنع **قوله** ولهذا الجمع لان هذا الجمع او لمفتوح وثالث الف **قوله** نحو مساجد
وقوله **قوله** من جمع اي **قوله** فوصفا قله صيقل وهو الصانع الذي علوا السيف
جمع فاره الفاره الخا ذي ويقال للينول والطار فاره بين الفروحة ويقال للفسوس جوار
وليوقال جمع فارهة لكان اظهر **قوله** ويمكن ان كان المراد بصيغة منتهى الجموع
الى اخره والجواب الصحيح ان سال ان الكلام في جمع يكون جعيفة متخفة باقية على حالها ومثلي
هذا الجمع لا يوجد في باب النسب نعم اذ صار علما وزال عنه جعيفة كفساجير ومداين جازم
باب النسب عليه **قوله** لا يعتد جعيفة الاصلية اذ قد صار كالمفتوح في حق باب النسب في فردة
وايضا ما متراج الياء خرج عن الصفة المعبرة هذا اذ لم يكن باب النسب في مفردة واما
اذا كانت فيه فلا اخلاص بالصفة فكون غير منصرف هو كاسمي في جمع كسبي **قوله** فصار زنة
جمع فزني او فرار ان بكسر الفاء وهو محسوب **قوله** واذا كان كذلك لم يكن فيه ثمة لا شك ان
لا يكون فيه ثمة تاملت جعيفة لكن الظاهر ان يكون في حكم الصانع الذي هو مؤنث عند حقيقه فالأحكام
على الجواب **قوله** ولما لم ينقل في يلزمه ان لا يكون للجمعة مع زوالها معبرة
في منع صرف جعيفا جعيفا لوصفة في نحو اسود الياء كان الواجب عليه ان يقول ان يمكن ان كان
بانه من هذا المعنى بقوله وجعيفا جعيفا فلا قصور في المقصود وذلك لان اسراط الاصلية في الوصف
لامن احد ما ان الوصف زائلة معتبرة والتاء ان الوصف العارضة غير معتبرة والفرد
للجمعة غير متصور واما اعتبار الجمعة بعد زوالها فقد بينه بقوله وجعيفا جعيفا ولو قال
شرط الجمع ان يكون في الاصل كما في الوصف لزم جريان الامر في الجمع كما في الوصف
فقلت ان جمع سواد لا يقدرا فكان قد قطع من السواد يل سمي سوادا ثم جمعت سوادا على
قوله اعلم ان الاسباب لما نفع من الصرف يلزم ان يكون في ذلك لان العلم على
التقدير صار سببا عايشا لثمة المذكورة **قوله** ولم تعوض المص لهما اي لم تعوض
المص للحد على المنطوق في حدود الاسباب **قوله** ولم تعوض في مباح للجمع ايضا ان
منقسم الى حقيقي وقدرى كما عدل والجواب ان كون الجمع سببا ليس امرا حقيقا
بل هو احتمال وكذا كون الجمع قدرا احتمال فلم تعوض لهما فقال ان كفى بذكرهما معهما
على وجه الاحتمال **قوله** فيكون جوار شاة كلام اي يكون في الوزن والمعنى شاة
بسلام وكلام لم ان فوصفا قله وفرازة كان شاة فيها كراهية ولو اذعت علما حية
بأن اصله هو لا جوار جوارى استقلت الصفة في الاتفاق رانه جوارى لا على التمايز
غير منصرف **قوله** او يد جوارى **قوله** فيقول بالامرين **قوله** يلزم ان يقال في حال الجوارى بالجمع
فلا يجوز اعلالا جوارى كره التاء فاذا ذكر في موضع جوارى يودي الى الاء الفعلة التي وردت
عليها شعر الفرس **قوله** في قال اولاد ان يقال اصله جوارى بالجمع فلما جددت الفرس التي
سما جددت الماء وجعل هذا التوضيح الذي كان في الاصل للمصروف عوضا عن جزم
الاء او يقال بعد حذف الماء حذف سوين الصرف الضام عوض من الاء او غيرهما
توضيح اخر ولا يخفى في عبارة الصرف للاعلال لان الاعلال للجمع الصيغة المتقدمة
على الجمع احوالها والغالب الاصل في سماء هو الصرف كما تقرر بعد الاشارة
الصلوة **قوله** في منع الصرف في سوين الصرف الذي جاز به الاسم الى الفرس

ان تخرج يكون مخرج جوارر اسله تجاري بالذات هو ان يكون في مخرج السور التي يخرج منها
 ان تخرج انما في مال الزرع لانه لو لم يكن علمان في مخرج الزرع او انما اذا صار المركب
 عيانا فانه يصير اجزائه كحروف كلمة من كلمة فلو اجزأه فكلون التركيب لازما لان
 جعل من المنصرف لا فاعركب الاضائي اذا جعل علما كعبدا به اجري الاعراب على جزئيه معا
 فكل هو كله واحدة حال العلميه واعرب باعربا لمن نطقوا في اصلها وهو انما نسب
 لاذكوه المصنف في هذا الكلام وتقسيمه هو علمان لفظا الى اللفظ وهو انما نسب
 العلم باللفظ الى اللفظ والنسب تقوا بعد العلم ومما صدقنا وكذا المركب من الموضوع
 والصفة اذا جعل علما لمكان ناطق فباخرى قد فقهنا مخففا على انه مفسر
 فكون ما بعده متداولا والارو الجور في هذا المقدماء بعلوم جعلها المنصرف عن المنصرف
 مفسر بالجرى وقد يقرأ مشددا على انه صفة مشبهة فكون الباء زايقة في المبتداء
 وكذا اللال في الاولى اي يكون الباء زايقة حوتا بلا شيئا جعل المشرح من قبل
 شر علما من قبيل الجنيات الحكمة على ثباتها قبل ذلك ان العلم من حيث هو علم قبل جعلها
 علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى لا بعد وان كانت اجزا او معرفة واما اذا
 جعلت علما فقد صار الجمع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخره كعقلك
 لكن لما كان الجزء الاخير من تابل مشغولا بالاعراب كما في المثل لا على الفصاحة امسح
 من ظهور الاعراب في لفظ افسار اعربا به فكون من المعربات التقديرية حصة
 لا من المبنيات لكن الحكمة بعض اعصاب البعد في اجزاء الكلمة فلا لا حطاع ذلك
 كونها اجزاء واحدا فلا يلزم عليها مع الصرف على المذهب الا ان كان ختم من
 على كل من ياربه وهو الاصح وقد جرى عليها الاعراب ومع من الصرف في الاعراب الى
 الاكثر ازانة فلنا لا حاجة لها قد علم ان كون الاصوات وسموية وكونها
 مشومية مذكور فليعلم بعد فصرف ذلك خروجها عن التركيب العقبي في هذه الحروف اما كونها
 حال العلميه مبنية على كلمة فلم يترك المركب احتوز عنها لان الحكاية مانعة من اعتبارها
 حتى علم عليها بالانصراف او بعده فان قلت اذا جعلت لفظا معرفة تدرى ان علم
 بالانصراف او بعده فان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الا انصرف ولا عدمه كما في قوله
 وجلي لب لا تعد ذلك وجعلها عن منصرفه وان لم يفسر بها اثر من الانصراف
 العلم ان الان في النون انما منه الالف من الصرف فقد انصرف الالف والالف والنون
 لانها متما سبب واحد في امساع دخولها بالانك على ما علم على الالف والنون
 وعلى التي بالانك وسودانه الباء في سودانه وموجبه للوحدة كقوله
 عمران علم شخص من الاعيان مكسور الباء فلو ان علم شخص من الاعيان مكسور
 انما وهذا علم مستعمل في كلام النحاة وسوان علم شخص من الاعيان مكسور
 وعدمه كسيران او ردي العلم او زانما محتمل ولم يورد في الصنف الاوزان
 وانما او هو متوقع انما لان مفهوم انما من الصنف كقوله بديع الالباء
 فكون منصرفا قطعاً ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات لا وجود فعل ليس شرطاً
 لا بطريق آخر كما في زمان هو اسفا فعلا لانه من زمان لما كان زمان محتملاً

سبحانه لم يتصور فيه ما يثبت لانا لانا ولا بالصفة في زمان المراد زمان
 بمعنى النعم من النفاذ لانا زمان من النعم بمعنى النادم مؤنثة ندمي فكون غير
 منصرف انما في العلم كسند وضمير اذا يسمى رجل بها واذا سمي بها
 امرأة لم يحق الى اعتبار وزن العلم ويصح ان يكون سمد وضمير مجرد من
 العلم انما في العلم كسند وضمير اذا يسمى رجل بها واذا سمي بها
 انما في العلم كسند وضمير اذا يسمى رجل بها واذا سمي بها
 الحكم بزيادة حرف الكلمة والاصالة انما في العلم كسند وضمير
 بحكمة فلا علم بزيادة النون عليه سارا مثلاً جعفر كبريات في العدة
 بنماثل النفاذ وبه سمي الوصل اما الاول وهو ان
 يحسن بالفعل فاعلم انما يخص بالفعل كسند ويصح
 وماه بعلم المعلقة الباء الخيبة المطبوعة على العلم
 الارمل الرجل الذي لا امارة له الارملة المدة التي لا روح لها
 الصنف اي لك العلميه تنسب اليها العلميه بالاجتماع
 من حيث الحاد وذلك ان العلميه تعني المخصوص بزيادة مثلاً والوصف تعني
 العلم في وجه ما قام به المعنى المعنى في مفهوم الوصف كاجرم مثلاً فانه يطلن
 على كبر ما قام به بكرة وبالجملة يعنى في العلم ذات معنة وفي الصنف ذات مهملة
 فلا اختراع قطعاً او المعرفة لا تترك ذكر المعرفة اولى لان المعرفة العترة
 في منع الصرف هي العلميه لانها سببان متمايان ومعنى اشتراط المعرفة
 بالعلميه انها يجب ان يكون علمه على سائر الاسباب المشدودة بالعلميه
 فانها اسباب مغاير للعلميه على معها العلميه بعضها اي من العلميه
 والصفة فانها لا جامعها ههنا بحث وهو ان العلميه كالمجامع للعلميه
 الاصليه الزائدة بالعلميه كذا راجع الى الصنف الاصليه الزائدة بالعلميه وكما انما
 الوصفه المحققه كذا لا جامع للجمعة المحققه كيف وان لم يعترفه تعيين الذات
 بل تعدد الذات بلا تعيين الذات والعلم يعترفه تعيين الذات لا سائر انما
 الى علم لا خاص متفردة فقد اجتمعت العلميه والجمعة ههنا لا يقول بل
 انما للجمعة بواسطه اعتبار خصوصية ذات معينة وبقي هناك شبهة من
 من معنى الجمعة اعني التعدد كما انما اذا جعل حواجر علم الذات خصوصية موصوفة بكرة
 واعتبر في مفهومه مع خصوصية الذات المتصرف بالجمعة ايضا فانه يزيل الوصفه
 وسق شبهة منها فلا فرق من هذا الوجه بل من وجه آخر وهو ان الوصفه الاصليه لا يغير
 حال العلميه كما سبقت والجمعة الاصليه مع حال العلميه اذ لا محدود في سبب
 وجوابه ان يقال العدل في بيان ذلك ان العدل انما هو في اوزان خصوصية سبب
 واخراته واخر وجه وكبر من الاعلال الواردة علم فعل غير مصدق في
 كلامهم وليس منى منها اوزان العدل بهذا وقد قلنا ان جعل اخر معد ولا من
 المعروف باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن وايضا في اصمت علما ليدية من اوزان
 النعلن وجود العدل فيه والهايب ان نشأنا غير متحقق اما الاول فليوازن

في العلم كسند وضمير اذا يسمى رجل بها واذا سمي بها

كون آخر معد ولا من اخذ من كماله واما انما فليجوز ورود يعنى بالكسوة وان
 يشترط الا وزان التي تحقق فيها احداهما كحقا او تعدد الم جامع وزن النفاذ
 وليس من مساوفا علما كذا في السور من اعصار الجوه في مساجد علماء
 دون العلمة برح لا مرجح لانها لا تتساوى في السببية **ق** اذ كل من الثلاثة
 سبب تام الاخر لم يرد بالنام ان كل واحد منها على تامة بل ان كل واحد يعود وحده
 سببا من الاسباب التي في المعبرة في منع الفرق **ق** وخالف سببوه
 لما كان مذهب الاقش موافقا لما ذكره المصنف في القاموس اعني قوله وما فيه علمه مؤثرة
 اذا كثر صرف جعله أصلا ونسب الخاتمة الى سببوه وانما لما كان في مذهب سببوه
 نقاء واران ان يشير الى مستنده بقوله اعتبارا واجب نسبة الخاتمة الى المستند
 اعتبارا على انه مقول له ومن قال ان السور رفع الاقش وجعل قوله اعتبارا بدل
 اشكال من سببوه اي خالف الاقش سببوه اعتبارا للسور فمما لا يعينه ولا يتبين
ق وقال الاقش الاستدلال على مذهب الاقش فها هو فان الوصفية الاصلية زالت
 بالعلمة والعلمية زالت بالتكثير والزال لا يعتد به **ق** واذا زال ذلك المانع
 وقد يقال ان المانع قد زال لكن المانع آخر وهو ان الوصفية ليست بمهمة في حال
 التكثير وحق الزوال ان لا يعتد به لانه من ذلك على اعتبار الوصفية بعد زوالها وهو
 امتناع اسود وادم الحية مع زوال الوصفية عنها **ق** وفيه بحث لان الوصفية لم تزل
 عنها بالعلمة بل بقي فيها شأبه من الوصفية لما ذكرنا من ان الاسود اسم للوجه الاسود
 وارقم اسم للوجه التي فيها اسود وبما في فيها شأبه من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
 الوصفية فيها اعتبارا بالوصفية في امر بعد التمييز فيها قد زالت عنه بالعلمة **ق**
 اذا سمي لم يكن غير متصرف للعدل **ق** العلمة لما كان غير متصرف للعلمة ووزن النفاذ ذلك
 لان العدل في باب ثلاث مانع للوصفية فلما زال الوصفية بالعلمة زال العدل المتباين
 وزن النفاذ في امر فانه ليس بانما للوصفية في زواله واما اذا انكر باب ثلاث
 بعد العلمة فيه الخلاف كما في امر بعد التكثير **ق** لكونه وصفا في الاما لان الوصفية
 الاصلية اذا زالت فان لم يكن معتبرة لكونها زائلة لم يكن معتبرة في امر بعد التكثير
 بل كان متصرفا وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت معتبرة في مثل حال العلمة
 فكون غير متصرف **ق** اعتبارا المضافا دين وحكم العلمة والوصفية فان قلت
 المتضا وان لا يجمعان فكيف تصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احدا المتضاوين
 ههنا محقق وهو العلمة والاخر اعني الوصفية ليس بمحقق بل هو لا اصل له في حكم
 المحقق و احتفاء المضافا دين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما محقق والاخر
 مقدرا يمكن اعتنا رهما وحكم واحد غير محقق **ق** اتاني وعبد المحمدي
 المحمدي صديق في موضع العين نعال حلا حوض و امرأة حوضا ثم جعل حوض
 على والشاعر حوض الاخرى حال العلمة نارة على الحوض اعصارا للوصفية الاصلية
 ونارة على الاخرى للاسمية العارضة بسبب العلمة وانما قلنا ذلك لان الفعل الصفه
 في قول المحمدي **ق** فاعل الاسم على فاعل كذا رتب **ق** فاعتبر العلمة وذلك لاجل

في قوله
 العلمة
 العلمة
 العلمة

حال العلمة غير متصرف للعلمة ووزن النفاذ **ق** في خبر الكسوة ان كان اعرايه
 فخطا احتراز عن غرضه فان كسبه يعبر **ق** فمدن الكسوة ولم يدخله المصنف
 بسبب الاضافة واللام **ق** انه غير متصرف ايضا كما كان غير متصرف قبل دخولها
 مع العلمة ووزن النفاذ **ق** في خبر المتصرف هو المتنون الدال على المتنون وانما
 حروف الكسوة تعال لانها متعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسوة لتعاقبا في دخول
 المتنون ايضا في المتنون حصفا لحدوث المتنون وهذا القول لا يوافق مع اللام وانما
 فعاد الكسوة **ق** وقال قوم ان يبقى العلان اي ان كان العلان باقيا مع اللام
 والاضافة كان الاسم غير متصرف وان كان زائعا معا او زالت احدهما كان متصرفا
 وبما ان ذلك ان العلمة تزول باللام او الاضافة فاكملت العلمة شرط للسبب
 الاخر زالت معا كما في ابراهيم ويعلمك مثلا وان لم يكن شرا كما في عمرو احمد زالت
 احدهما وان لم يكن هناك علمية بقيت العلان على حالها **ق** لئلا يتوهم تيقن
 الشئ باحولا لا يقال معنى المرفوع مشتمل على معنى الرفع مع زيادة فكون الرفع احلى منه لانا نقول
 بعد تعلم كماله المرفوع من اللغز لا اشتباه في مفهوم المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيه
 متساويان وانما لم يحكم الشارح بانها وى بل يقول ان الرفع وهو حاصل هذا وقد يقال فابعد العود
 التنبية على ان المرفوع منقسم الى قسمين احدهما هو الفاعل والمفعول وهو ما عدا **ق** وهو مرجح
 الضمير الى المرفوعات منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات وجاز ان يذكر نظرا الى ما بعده اعني لفظ
 ما الى المرفوعات هو ما اشتمل اي اسماء اشتمت على علم الفاعلية وكما ان مفهوم اي مرفوع يحتاج
 الى تنبيه كذا مفهوم المرفوعات سماح الله الا ان المشهور في امثال هذا المقام تفسير المفرد
 كما ذكره الشارح ويذكر قوله في الفاعل **ق** وانما قال ما اسند ولم يقل اسم اسند ان قوله وانما
 في تقدير الاسم بدفع هذا الكلام لان المصنف ذكر الاسم في تعريفه ابتداء مع انه دخل فيه كونه متصوبا
 خبر كذا **ق** وفيه وهم اي لدفع هذا الوهم لانه **ق** ان زيدا في قولنا زيد قام مسندا اليه اسندا
 اليه الفعل الذي هو قام **ق** لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه انما قال على تقدير ان يكون زيد مسندا
 الفعل لان قام ههنا مسندا الى الضمير المستتر في الرفع الى زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسندا
 الى زيد فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه وذلك لان الفعل وشبهه لا يسند الا الى قبل
 ثم يعود من الفعل وشبهه وما اسند اليه قد يسند الى امر متقدم عليه كما في زيد قام ويقيم كذا
 ان قام به يقوم ان قام او قائم مسندا الى زيد بناء على ان الضمير مستتر مع انه عباة عز زيد فاحتمل
 ان هذا التقيد لدفع التوهم **ق** على جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي اسند اليه الفعل **ق**
 نحو علم زيد العلم صفه حقيقة موجودة في الخارج قائمة بذات العالم بخلاف القرب فانه امر اضافي فثبت
 وخلاف الموت فانه امر عدمي يسوئها قيام حقيقة بالفاعل لثبوت اسند الله على طريقة اسناد العلم الى
 فاعله وهي صيغة العلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اي على طريقه وصرفته **ق**
 ان قام زيد قلت وفي المثال المذكور اعني ان قام زيد قلت بتقدير الاسناد حاصل **ق** ان المراد بالاسناد
 له المراد بالاسناد ههنا النسبة ولا شك ان الاجاب فيه شبه مع اعادها وفي السلب انما اعادها
ق فلان الفعل الاصطلاحي هو لفظ ضرر مثلا وهو قائم بالتلفظ **ق** لوان عود الضمير الى
 مدلول الفعل كما في قوله تعالى عدو هو اقرب للتقوى **ق** التقية بالفعل اي للصورة بالفعل كذا
 صوقا من الصوق سايرا لاشياء بالفعل سايرا لاشياء بالفعل اي بالاشياء سايرا من المفعول

العلمة

ايضا واجد لا يلتبس المتبادر بالبدل او بالغير على قولهم من كوز كوز الان والواو حرفا دالا
على تشبيه الناعل ونحوه كالتاء في ذروت هذ **وهو** نظري لوزان ان تقارح ان متعلقها ان
في المتبادر في الصواب ان تقول او تقول في الاخره وفي المثال المذكور قام الطرف في الظاهر
مقام الخبر ليعنى تصديق عليه انه متعلق بالجزء وان خروا الواو تقدمه على المتبادر كالتاء
بحسب الظاهر في الطرف في فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق المتعلق على الخبر
الذي ان ياتي له درج ولا يجوز دخول التاء في هذين المثالين وان فرضت متساويا جوازها بدوز الناعل
والعامل فيه اي في هذين المثالين وان فرضت جوازها بدوز الناعل والعامل فيه
كما على معنى انهما تام بمعنى وجد وثبت اذا كانا حاصلين اذا كانا **فكوز** احط
بمعنى الزمان وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا بغيره لا يتقدم حاصل هو الذي يقع المتعلق
المطلق اي المصدر الذي فصل في الجمل ان جعل متعولا مطلقا وانما قلنا في الجمل اذا انما لم يصلح
لذلك في الموضع المذكور هو قوله كما يشهد في بعض المحررات في لزوم صوت صور حسن قوله
صوت صور حسن بدلا من قوله صوت كما هو النكاح وتحت النكاح للفظ نظرا الى انهما الاول
واخره في غير السور من التكرار وتحت النكاح في التثنية والثاني في نفس كانه متعولا
مطلقا اما المصدر المذكور او كقولهم مقدور اي صوت صوتا حسن **علاج** العلاج جائز
من اللفظ بالالات الظاهرة من اللفظ والقصود ان يكون الالف على الحد وادو الاستمرار
لنفسه بغير الفعل الدال على الحد **فكوز** كونه متساويا لهما
وقد جاز ان كانا دعوى مشابهة كما في ذلك الذي هو حرف **ق** وثنا ادعوى حيث الافراد
فاصل ما يرد على الانشاء من فعل وعوض عنه ما يقع لوجه الاضمار فالتوضيح الضم
يا ايكم وضع زيد موضع الضم كفعلا لا يتساوى بينا **ق** وانما بني على الضم فان البناء العارض
يشبه الاواري في الحروف واصل الاعراب ان يكون بالحركات كما اورد البناء ان يكون بالسكون
اكتفاء بالوجه الى اخره هذه لغة ضعيفة وقول الوبي على الوجه لا يشبهه بالمتكسر
في سائر الحروف **لا** لا يتركب الاضمار مع حرف الجر او تقول دخول حرف الجر لكونه من خواص الاسماء
قوي بان لا يعرب حرف الاسم الى اصله الذي هو الاعراب **ويوز** الحاق الحاء في
اي حيز دخل الالف الاستغناء **ان** ان كان معربا قل دخول حرف الذم وان كان مبني قل دخول حرف
الذم وتي على حاله كتابه بشرا وكسره اذا سمى **ان** ان كان معربا قل دخول حرف الذم وان كان مبني قل دخول حرف
الذم **ل** لكان لخط من حيث الافراد فلا يشابه كالحطاب في التعريف ولا يكون وانما موقفة
اذا كانت منفردة او في حكمها فان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال فكانه قل يا زيد ليس وجهه كذا
اذا وقع منادى نحو يا حسن الوجه لم يكن حكم المفعول بل حكم المضاف لا اعتبارا بالشبه اللفظي في المثالين
الذي هو اقوى من تايده **وتلك** التوابع التاكيد اريد التاكيد المعنوي فان التاكيد اللفظي هو تكرر
اللفظ لا ابعده فكونا بقا على حاله نحو يا زيد زيد **ليس** برفع لوقار يعظم لكان اولي
وتابع يعني يكون تابعا لحكمه هذا التعليل يقتضي ان يختار النقص في سائر التوابع
المذكورة **الذي** انزع الان واللام عنها انما جاز في الحسن انزع اللام اذا كان علما
لانه لا مانع من ان ينعوا من الانزع اما لا واللام ليس جاز من هذا العلم
واما الثاني فلانه لا يفوت حذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه لمعنى حتى يفوت لغوا شبه
توابع والصواب انما استعذف اللام فيهما لانه جاز من العلم انما صار علما فغلب

مع اللام **ل** لانه لا يفوت حذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه لمعنى حتى يفوت لغوا شبه
توابع والصواب انما استعذف اللام فيهما لانه جاز من العلم انما صار علما فغلب
ايضا واجد لا يلتبس المتبادر بالبدل او بالغير على قولهم من كوز كوز الان والواو حرفا دالا
على تشبيه الناعل ونحوه كالتاء في ذروت هذ **وهو** نظري لوزان ان تقارح ان متعلقها ان
في المتبادر في الصواب ان تقول او تقول في الاخره وفي المثال المذكور قام الطرف في الظاهر
مقام الخبر ليعنى تصديق عليه انه متعلق بالجزء وان خروا الواو تقدمه على المتبادر كالتاء
بحسب الظاهر في الطرف في فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق المتعلق على الخبر
الذي ان ياتي له درج ولا يجوز دخول التاء في هذين المثالين وان فرضت متساويا جوازها بدوز الناعل
والعامل فيه اي في هذين المثالين وان فرضت جوازها بدوز الناعل والعامل فيه
كما على معنى انهما تام بمعنى وجد وثبت اذا كانا حاصلين اذا كانا **فكوز** احط
بمعنى الزمان وعلى هذا التقدير يكون اذا كان خبرا بغيره لا يتقدم حاصل هو الذي يقع المتعلق
المطلق اي المصدر الذي فصل في الجمل ان جعل متعولا مطلقا وانما قلنا في الجمل اذا انما لم يصلح
لذلك في الموضع المذكور هو قوله كما يشهد في بعض المحررات في لزوم صوت صور حسن قوله
صوت صور حسن بدلا من قوله صوت كما هو النكاح وتحت النكاح للفظ نظرا الى انهما الاول
واخره في غير السور من التكرار وتحت النكاح في التثنية والثاني في نفس كانه متعولا
مطلقا اما المصدر المذكور او كقولهم مقدور اي صوت صوتا حسن **علاج** العلاج جائز
من اللفظ بالالات الظاهرة من اللفظ والقصود ان يكون الالف على الحد وادو الاستمرار
لنفسه بغير الفعل الدال على الحد **فكوز** كونه متساويا لهما
وقد جاز ان كانا دعوى مشابهة كما في ذلك الذي هو حرف **ق** وثنا ادعوى حيث الافراد
فاصل ما يرد على الانشاء من فعل وعوض عنه ما يقع لوجه الاضمار فالتوضيح الضم
يا ايكم وضع زيد موضع الضم كفعلا لا يتساوى بينا **ق** وانما بني على الضم فان البناء العارض
يشبه الاواري في الحروف واصل الاعراب ان يكون بالحركات كما اورد البناء ان يكون بالسكون
اكتفاء بالوجه الى اخره هذه لغة ضعيفة وقول الوبي على الوجه لا يشبهه بالمتكسر
في سائر الحروف **لا** لا يتركب الاضمار مع حرف الجر او تقول دخول حرف الجر لكونه من خواص الاسماء
قوي بان لا يعرب حرف الاسم الى اصله الذي هو الاعراب **ويوز** الحاق الحاء في
اي حيز دخل الالف الاستغناء **ان** ان كان معربا قل دخول حرف الذم وان كان مبني قل دخول حرف
الذم وتي على حاله كتابه بشرا وكسره اذا سمى **ان** ان كان معربا قل دخول حرف الذم وان كان مبني قل دخول حرف
الذم **ل** لكان لخط من حيث الافراد فلا يشابه كالحطاب في التعريف ولا يكون وانما موقفة
اذا كانت منفردة او في حكمها فان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال فكانه قل يا زيد ليس وجهه كذا
اذا وقع منادى نحو يا حسن الوجه لم يكن حكم المفعول بل حكم المضاف لا اعتبارا بالشبه اللفظي في المثالين
الذي هو اقوى من تايده **وتلك** التوابع التاكيد اريد التاكيد المعنوي فان التاكيد اللفظي هو تكرر
اللفظ لا ابعده فكونا بقا على حاله نحو يا زيد زيد **ليس** برفع لوقار يعظم لكان اولي
وتابع يعني يكون تابعا لحكمه هذا التعليل يقتضي ان يختار النقص في سائر التوابع
المذكورة **الذي** انزع الان واللام عنها انما جاز في الحسن انزع اللام اذا كان علما
لانه لا مانع من ان ينعوا من الانزع اما لا واللام ليس جاز من هذا العلم
واما الثاني فلانه لا يفوت حذف اللام عنه معنى اذ ليس اللام فيه لمعنى حتى يفوت لغوا شبه
توابع والصواب انما استعذف اللام فيهما لانه جاز من العلم انما صار علما فغلب

وذلك لان النار حكم سبب المعنى على ذى النار. اعلم ان صاحبها مرفوع على انه مستند او مرفوع
مرفوع على انه خبره ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستند ان يكون ومعرفة خبر
على لانه يعرف ذى النار ليس سطر النار. وليس محذور لعطفه على الحال او لا يكون
معرفه منصوبا او متذبرا للام هكذا او شرط صاحبها ان يكون معرفة وهذا محذور معنى ملاذ
ونظرا لانه يلزم العطف على الضمير المحذور بلا اعادة النار. والعوار في قولهم الاظهر ان
سأل في قوله وارسلها الصاك لم يزد بها ولم يشفع على تغير القول. تقديره ارسلها
الى هذا مبنى على ان ارسلها العوار من قولهم واما اذا جعل من البيت فالضمير ارسلها
للائق الوحشية وفي ارسل مستورا راجع الى العيون فتور مبتدأ ويجوز ان يكون ثوب فاعل النار
والمحذور وذلك الاعتقاد على حرف الاستفهام فمحذور على اتفاقا. لوجود مناسبة بين النار
والنظر في الحال تشبه المناجيد يا بشوكتا في كونه افضله وتشبه المغفور فيه خاصة في الرلالة
على الزمان فمشابهة النار للظفر اكثر فلا بد ذكره ههنا تبينها على اختلافها في هذا الحكم
لانها بمنزلة الموصولات فلا تقدم ما في حقيقتها اما المصدر فمحذور الموصول لا في لانه
مقدرا بان مع الفعل واما اسم الفاعل واسم المفعول المعروفان باللام فاللام ضمها اسم المحذور
معنى الذي ومقتضى فاعلة. والمحذور لا تقدم على الجار فكذلك النار لا تقدم عليه اي على النار
عاطلة بنفسه فلا تقدم عليه ولا ما هو من قوله بخلاف الفعل فانه عامل قوي فهو ان تقدم عليه النار
من مفاعله وان لم تقدم عليه فاعله لعله لم توجد في النار. فقال ابو على النار سى هو هذا
اي اسم الاشارة او حرف

في كان الضيق كان كوز از كوز ارجعا الى الحبيب الى بيتنا و كل الشخص و كوز نفسا خنبر
كان و طب على التناوش او التذكر صفة نفسا تا و كل الشخص في الذكرى كان نفسا طلبة الفراق
والآخر من شغل مصلح ^{التي} يفتي بطلق على معشنت محتلعين بالعبه لم يكن لها في عود
واحد اشار اول الى انه لم معشنت ثم عرف كلاهما على حده ^{وفيه} نظر الى قوله لا تعدد فيه

نفس في المثال الا اننا اذا قلنا اننا قد قلنا اننا قد قلنا
 منه قد يكون مفكورا وقد يكون مقفورا كما في المستثنى المنفوع. والخرج تقديرا حاصل هذا الوجه ان
 المستثنى قد يكون مفكورا وقد يكون مقفورا. والخرج بالبدل خرج بالبدل عن المنفوع. والخرج
 وبالشروط خرج بالشروط عن المنفوع. والمراد بالوجوب ان لا يكون نفيها لا قتل لا بد
 من قبل آخر وهو ذكر المستثنى يخرج عند نحو قراءات الا يوم كذا فان يوم ههنا منصوب على الظرف
 دون الاستثناء واجيب فان المقصود كونه منصوبا. وانما قد لا يغير الصفة الى آخره
 قل ان الواقع بعد الالتي للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا التقييد لان الكلام في المستثنى
 والفهم في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الارجح الى المستثنى وما الى الاخذ شعبة
 اذا جعل شعبة فاعلا للظرف طار بالمستثنى مقدا على المستثنى منه وان جعل شعبة مبتدأ
 والظرف جزم وجعل الفاعل المستثنى من المستثنى منه لم يكن المستثنى مقدا. والا يعاين
 اليعقوب والمنشئ وولد البقرة الوحشية ايضا وقلنا يعاين يوسر الطباير والا يعاين
 السبق من الابد. وخلا بجمعهم زيدا اراد البعض المطلق فكانه قال خلا كل بعض منهم زيدا
 فلا يكون زيدا اخلاف الجاهل ومنهم من قدره هكذا خلا الثاني زيدا وهو ظاهر. فهو منصور
 وقيل صدر بفتح الظرف اي زمان خلوا بعضهم او خلوا الثاني زيدا. البعض زيدا او ليس الي في زيدا
 لان البدل لا يكلف فيه وايضا في عامر الاستثناء بخلاف هذا هو كانه الا او الفخر في وسطها
 او المستثنى منه والعاقل في البدل هو العاقل في البدل منه اما على الاشياء او المقدر
 ويسمى مغرعا لانه فرغ العاقل عن العاقل فما قبل الا هو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا
 وهو المستثنى. وهو غير جائز لما مر وصوابه يلزم ان يكون زيدا متصفا بكل شعبة سوى العلم وهو
 باطل. ويجوز رفعه على البدل من ان يكون لا من لفظ اذ حتى يكون محذورا. وكذلك لا اذ فيها الا
 غير الى قوله بتقدير لا عاملة بعد الا لان الحركة الملقوطة اعني في الدال عارضة بسبب دخول لا فتى
 شبهة بالحركة الاعرابية التي يكون كلمة لا عاملة فيها وكذلك النصب المقدر حركه اعرابية عاملة
 لا فلا يجوز للرفع على شيء من حائض الحركة بل على الرفع الذي هو الموضع البعيد ما زيدا
 الاشياء الى الاسماء لا بعدا به. لان نفس انما تعد الى قوله لا اثر لعن النفع فكان ليس بمعنى
 ما كان واذا قلت ما كان زيدا لا قايما بان للمقدر بعد الالجبوا كان وحده فلا يلزم محذورا
 وكذا في ليس. وهو الصحيح لتكون الدلالة ضمير يعود الى الموصوف بل منصوب بانه منصوب
 وناعلة من غير الى اي حاشا بعضهم زيدا اي باجب او حاشا الى الثاني زيدا وانا يستعمل كلمة حاشا لثبته
 المستثنى عما نسب لا المستثنى منه. على التفسير وذكر لانه لا وضع غير موضع الاو تفر
 الاراء بعد الا بواسطة غير التي ذكرها في الباب على غير. اعلم ان اصله ان يكون صفة لا لال
 مع غير مع الصفة للدلالة على ذات مبهم باعتبار قيام مع المغايرة بهما. واصل اللفظ الى
 قوله الا انما يحل على عن في الصفة والسبب جواز حمل احد هما على الاخر هو دلالة التماثل على المغايرة
 فان الاثر على مغايرة حكم ما هو بعينه لا قبله. لانه لا يستفارق والجمع فيجمع ههنا
 لا خور زيدا فمهم وان حمل اللام على الحمد فان كان زيدا داخل في العمود جاز الاستثناء وكان
 متصلا والجاز الاستثناء. وكان منقطعاً. لانه لا يطلق الجمع على الاعداد لعل اراد
 بالجمع ههنا ما يدر على متعدد سواء كان جمعا او لا فدل منه تقدم. يحتمل لزياد ان لا يقطع
 ولا يجمع الاستثناء للثقل لعدم لزوم التناو ولا المنقطع لعدم لزوم عدم التناو

باب الدرام خمسة في ثلاثة وحده القياس ينبغي ان يقع جاني رجلا الا واما بالنسبة الى الالف
 لا فرق الواحد قطعا بخلاف اندفانه لا يعلم دخوله ولا عدم دخوله **شعر** فافهم استقنا **درم**
 ودرهمين لكن لا يقع ان يقال له علم **درم** الا هذا **الدرم** علم **النسب** بالاستقنا لعدم يجوز بالقياس
 وعلوه **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى **ولم** لا يجزى
 فحوز جاني رجال عشرة الواحد او اثنين او ثلاثة الى غير ذلك **او** مقبلا **او** مقبلا **او** مقبلا **او** مقبلا
 يمكن ان يقال مغروف حال المساوي من حال المعرفة لان العلة مشتركة **حتى** يجوز ان يكون
 مقدم على الاسم لا يمكن ان يقال يعرف كذا كذا **وجوب** تقدم الفاعل **اصلا** **بما** يقبل الاور
 ورجع الكس لا ومن نظايره قولهم المرء مقبول بما قبله **از** **سيف** **ضيف** **وان** **حجر** **فخ**
 اي وان كان الاسم الذي يدور عليه لا يلقى الجنس مفردا **الظاهر** ان يقال اي وان كان الاسم
 الذي يليه حال كونه يكون غير مضاف ولا مشبه به بل مفردا **اشارة** الى اتعاقد الاضافة
 وما يشبهها فقط **معنى** ان المقطوع الاجزاء اولي من الكسر للفرق بين حركة معربا وبين
 حركة متفينا وبعض ينونه مع كونه متفينا لان هذه الثنوين للمقابل فلا يفتا في البناء
 وجب التوجه والتكرير سواء كان فصلا من **الاول** **اسمها** **حولا** في الدار **زبد** **ولا** **اعرو** **او** **لا** **يكون**
 فصلا وسواء كان تلك المعرفة مفردا او مضافا **وكذا** **ان** **كان** **مفصلا** **بين** **لا** **وبين** **الاسم**
 لا سواء كان الفصل معنى كون الاسم مفردا **انكدة** **او** **مفردا** **معرفة** **او** **مع** **كون** **الاسم** **مضافا** **انكدة**
 او مضافا معرفة في الاقسام تراخى **اذا** **عطف** **على** **اسم** **لا** **مع** **تكررا** **لا** **وكان** **للعطوف**
 عليه **والعطوف** **تكررين** **مفردتين** **على** **هذا** **الوجه** **جملتان** **والجزر** **من** **احد** **الجملتين** **حرف**
 لدلالة الجزر المذكورة الاخرى عليه **فقد** **هذا** **الاحول** **ولا** **قوة** **الابانة** **جملة** **واحدة** **اي**
 لا حوز ولا قوة الا حاصلان باله او الاصل باله وهو **اجل** **في** **الدار** **ام** **امراة** **واحد** **اي**
ام **قوة** **وجز** **مخروف** **وهو** **باله** **والفقد** **لا** **حول** **الابانة** **اي** **ليس** **حز** **لا** **باله**
 فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا كولا **حز** **ظرف** **انما** **حز** **ظرف** **الموصوف** **والصفة** **هي** **شيئا**
 شيئا واحدا لان المعنى هو المجموع لا الموصوف وحده **ولم** **يجز** **ذلك** **في** **المنادى** **لان** **الفتا**
 انما هو موصوف وحده **ولم** **يجز** **ذلك** **في** **المنادى** **لان** **الفتا**
 الاور لان النعت الثاني وما بعده يخرج بقوله عليه **اي** **حوز** **ان** **يعطى** **حكم** **الاصناف** **فيثبت**
 الالف في الالف وحذف النون من الغلامين **وذكر** **لان** **الاصناف** **هي** **لا** **يكون** **مجمعة** **في**
 انما قال ههنا لان الاضافة قد يجي بمعنى عند المصنف **ما** **اشتمل** **على** **علم** **المضاف** **اليه**
 فيه تبيينه على ان غير المضاف اليه ليس هو **اصلها** **على** **قياس** **ما** **شرط** **المرفوع** **والمنصوب**
 والمضاف اليه كل اسم نسب الى شي لا الاضافة يطلق على معينين احدهما عام وهو النسبة
 بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير امرا **او** **بما** **الاعتبار** **قال** **المضاف** **اليه** **كل** **اسم** **له** **وثانيتها**
 خاص وهو النسبة بتقدير حرف الجر **او** **بما** **الاعتبار** **قال** **المضاف** **اليه** **كل** **اسم** **له** **وثانيتها**
 فحقوق كحسبك زيد وكذا باله وما جاني من جعل ليس فيه الجر ومضاف اليه اذا لم ينسب اليه شي
 بواسطة حرف الجر وكذا المضاف اليه بالاصناف اللفظية كوصف الدار وحز الوجه ليس بمضاف
 اليه حقيقة بل هذه كلها ملحقات بالجر والاصل الذي هو المضاف اليه الذي فكره **اي**
 الاضافة بتقدير حرف الجر **او** **بما** **الاعتبار** **قال** **المضاف** **اليه** **كل** **اسم** **له** **وثانيتها**
 في باب حروف الجر **بمعنى** انه اي المضاف اليه **صادق** **عليه** **اي** **على** **المضاف**

باب الدرام خمسة في ثلاثة وحده القياس ينبغي ان يقع جاني رجلا الا واما بالنسبة الى الالف

او المضاف اي او بمعنى ان المضاف ما يؤخذ منه اي من المضاف اليه **فوق** **خاتمة** **قصة** **وسوال**
 ذهب وباب ساح **الا** **اسماء** **وعلمت** **الابهام** **فان** **الاصناف** **لا** **تقدحها** **تقديرا** **بسبب** **النوع**
 في الابهام **وشبه** **وغير** **كما** **كان** **اليد** **ثلاث** **الاشافي** **والديار** **البلاغة** **اوله** **وهذه** **خرج**
 التسليم او يكشف الف **فصحا** **واذكر** **خمس** **الاشبار** **اوله** **لازال** **مدعوت** **يداه** **ازال**
وقفت **للحفت** **ففتح** **يا** **المعظم** **ثابت** **مع** **الاسم** **الف** **والياء** **والواو** **والى** **ما** **لك**
دو **الحاز** **بدر** **اوله** **قد** **رطك** **اذ** **الحاز** **ولا** **ارى** **والمصنف** **اشار** **الى** **انه** **ليس** **بوجه**
 لنزكذ النعت مستقلا ليس هذا الكلام مطابقا للمتن فالصواب ان يقال لنزكذ المستق يقع فعلا
 وذلك ظاهر وكذا غير المشتق يقع فعلا وهو على قسمين احدهما ما يدل على معنى مقبولة
 عموما والآخر خصوصا كما يتبين **بقية** **الموصوف** **اي** **تبعه** **في** **اربع** **من** **عشرة** **تبع**
 الموصوف في خمسة اي تتبعه في اثنين من خمسة **حيث** **لن** **يكون** **في** **المعطوف** **لا** **الحكم** **المعطوف**
 حكم المعطوف عليه بالقياس اي ما قبله باعتباره المعنى الذي كان العطف بحسبه للسمية ايضا **الاول**
 لم يقال انما للسمية فقط اذ لو كانت العطف ايضا ورد الاشكال **وحاصل** **الى** **ان** **نحو** **نحو**
 فيعصم زيد من ظرا **لعدم** **الا** **القياس** **التاكيد** **بالقاع** **طهرنا** **فان** **قلت** **اذا** **قيل** **العبد**
 اشترى ظله القيسى التاكيد بالقيام مقام الفاعل فالعلة مشتركة قلت بما كان اعراب النفر والغير
 بالاستقلال كثر اشتباه الحالى في رندجاني **فانه** **واما** **الحكم** **المضاف** **الى** **الضمير** **فهو** **تابع** **في** **كثر**
 استقالاته ولا يكون مستقلا **الامثلة** **التي** **ذكرت** **بتبعين** **التاكيد** **فلا** **القياس**
والى **هذا** **اشار** **بقوله** **لان** **الظلال** **لا** **تستقر** **سقا** **على** **وزن** **قطام** **اسم** **بم**
 فهو في تقدير الثنوين الظاهر **لن** **يقال** **فهو** **اي** **ذكر** **الاسم** **الذي** **حذف** **منع** **الثنوين** **في** **تقدير**
 فلا يجوز الجزر **وتوجيه** **ما** **ذكره** **لن** **يقال** **فهو** **اي** **ذكر** **الاسم** **الذي** **حذف** **منع** **الثنوين** **في** **تقدير**
 الثنوين **وتمايم** **تشبه** **نحو** **الحق** **ولا** **يكر** **حرف** **هذا** **الثنوين** **كما** **عرفت** **فلا** **حز** **الاصناف**
المقصود **الغرض** **من** **الغرض** **بين** **جنس** **المعروف** **ومفرد** **الموصوف** **الغرض** **من** **لا** **يحال**
 بعض ذكر بحسب امثلة الى العشرة **لا** **يقول** **لا** **يكثر** **العدد** **اختير** **المفرد** **لعدم** **استقلال** **بمع**
 المائة **وقد** **جمع** **المائة** **على** **مئين** **وهو** **شاذ** **واما** **قوله** **هم** **رجل** **واحد** **رجلان** **له** **ان** **هذا**
 وصيف **تاكيد** **يقصد** **به** **العلم** **على** **ان** **المقصود** **والاصلي** **في** **هذا** **المقام** **هو** **العدد** **اعني** **الوحدة**
 الانثنية قوله **لجواز** **لن** **يكون** **احدا** **من** **عشر** **وله** **مع** **له** **هذا** **بالحقيقة** **مع** **ثالث** **فاكر**
 اذا اخذت من العدد كائنته مثلا اسما لواحد منها كالحامس فقد يقصد به ما ان جعل الاربعة
 بانضمام اليها خمسة وهو معن التصبي الذي يتدى من الاثنين وينتهي الى العشرة
 وقد يقصد اخرى انه واحد من الخمسة فقط وبهذا المعنى يصدق على كل واحد منهما ولا يضاف
 الا الى العدد الذي اشتق منه وقد يقصد اخرى انه واحد واقع اخوى في المرتبة الخامس
 وح يجوز ان يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه وبهذا المعنى صح لن يقال اول ثلثة
 كما ذكره الشارح دون المعينين الاولين **التي** **يلحق** **الاسم** **المؤنث** **ثلاثة** **اي** **ثلاثة** **اسماء**
 فعل كاجلى واجلى اسم موصوف وصومر على معروف **شع** **شع** **بضم** **الشين** **وقد**
 العين اسم موصوف **شع** **شع** **بضم** **الشين** **وقد** **شع** **شع** **بضم** **الشين** **وقد** **شع** **شع** **بضم** **الشين** **وقد**
 للاتفاق لكون **بمعنى** **انه** **اي** **المضاف** **اليه** **صادق** **عليه** **اي** **على** **المضاف**

باب الدرام خمسة في ثلاثة وحده القياس ينبغي ان يقع جاني رجلا الا واما بالنسبة الى الالف

